Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

النظام السياسي الجزائري والاختيارات التنموية

الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)

أ.د. نورالدين زمام

2024

المركز الديمقراطي العربي

النظام السياسي الجزائري والاختيارات التنموية

أ.د. نورالدين زمام

الأستاذ الدكتور نور الدين زمام

أستاذ بجامعة بسكرة بالجزائر منذ 1989؛ ومدير مخبر بحث سابقا؛
نظم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية.
من أهم كتب المؤلف : "السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، والقوى السياسية والتنمية، والنحات الغريب (قصة)، كما ترجم أطروحة المفكر جغلول عبد القادر تحت عنوان: "فرانزفانون وغموض أيديولوجية العالم الثالث"، ومنها: "الكلمة الأخيرة للعقيد شعباني للشعب الجزائري"، و"تأملات في الواقع الاجتماعي الجزائري والعربي"، و"التفكير السوسيولوجي والتحولات الجديدة "(كتاب مشترك)، و"الأمة مشروع غير منجز" (وهو ترجمة لكتاب "الأمة" لمارسيل موس، "وسوسيولوجية الآفات الاجتماعية"، وتجسير الفجوة بين التعليم العام والتعليم الجامعي".

يسعى هذا الكتاب إلى فهم أسباب التعثر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لبلدان العالم الثالث عموما والمجتمع الجزائري بشكل خاص من خلال الوقوف على عوائق التقدم وأسباب التخلف، خاصة العوامل التاريخية لتشكل هذه الظاهرة، ضمن مقاربة بنائية غير مجتزأة لا تغفل الترابط "بين مختلفة أصعدة المجتمع ومكوّناته.
فمن شأن هذا التناول البنيوي التاريخي أن يقدم قراءة شاملة للواقع... فرؤية "الكل" في أبعاده التاريخية والراهنة يسمح بالوقوف على العوامل التاريخية الظاهرة وأسبابها الواقعية، ويكشف عن مسارات تطورها أو تدهورها.
وهكذا، فمن شأن هذا الكتاب الذي يتناول آليات عمل النظام السياسي الجزائري، وما ينتج عنه أو ينتج من انعكاسات على بقية الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية أن يمكن الباحثين وأصحاب القرار من التنبؤ بمستقبل بعض السياسات الإصلاحية الترقيعية التي أقعت بلداننا ضمن حلقة مفرغة، وأدت، في ظل هيمنة عولمة غير متكافئة، إلى المزيد من الرضوخ والتبعية، وإلى انفصام مستمر بين واقع هذه البلدان وتاريخها، وتناقض صارخ بين السياسي والاقتصادي، وبين السلطة والطبقات الشعبية.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

ISBN 978-3-68929-106-8

المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا

DEMOCRATICAC.DE

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political and Economic Studies

الـنـــــاشـــر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

عنوان الكتاب	النظام السياسي الجزائري والاختيارات التنموية
مؤلف الكتاب	أ.د. نور الدين زمام
رئيس المركز الديمقراطي العربي	أ. عمار شرعان
مدير النشر	د. أحمد بوهكو
رئيس اللجنة العلمية	
الإشراف والتنسيق	د. أميرة سابق
الطبعة	الثانية
السنة	2024م
عدد الصفحات	184
رقم تسجيل الكتاب	ISBN 978-3-68929-106-8
الناشر	المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية | برلين – ألمانيا

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

النظام السياسي الجزائري والاختيارات التنموية

أ.د. نور الدين زمام

مقدمة الطبعة الثانية:

مضت عشريتين من الزمن على صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، الذي سعى إلى تقديم خطوط هادية للباحثين والطلبة والمهتمين بآليات عمل النظام السياسي الجزائري، وما يترتب عن أدائه من انعكاسات على بقية الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

حدث منذ صدور الطبعة الأولى في 2002 تغيرات هامة مست كافة أصعدة المجتمع وجوانبه، دون أن تُحدث قطيعة حاسمة على مستوى الفكر والأداء، والرؤية والتطبيق مع نمط اشتغال النظام السياسي وما ينجر عنه من تداعيات.

فالتوجه القوي نحو ترسيخ الديموقراطية وتوسيع مداها يُصاحبه دوما تخلف النخب النافذة عن هذا الركب، التي غالبا ما تفوت فرص الانعتاق من ربقة التبعية، وتضع نفسها في الجهة المقابلة، التي لا تعبأ كثيرا بمصالح الوطن.

كما أن التمرس المستمر والاتقان المتواصل على التكيف مع شتى الخطابات والطروحات والأوضاع جعل السلطة السياسية قادرة على امتطاء أمواج التغيير، وقيادة دفة الإدارة والمجتمع وفق تصورها وحساباتها الخاصة.

وهذا يفسر عدم تطور أداء النظام السياسي والاقتصادي والثقافي الجزائري وفق التطلعات الأغلبية المسحوقة، ويكشف سبب تحويل أي نجاح أو إجراء أو مشاريع وقوانين الاقتصادية وغيرها لصالحها.

ولذلك فإن استمرار الوضع السياسي من دون زعزعة أكيدة لنمط العمل السياسي الجزائري القائم سيجعل الإصلاحات السياسية من دون أفق سياسي واضح وصارم، وكما قلت في موضع آخر من هذا الكتاب: "فمستقبل الجزائر مرهون بتعطيل كافة القواعد التي تحجز مسار تحوله نحو إضفاء الدمقرطة على كافة أوجه الحياة، وترقية طريقة اشتغال مختلف المنظمات والمؤسسات".

فلا بد من إيجاد آليات ديموقراطية قادرة على تحرير دواليب الإدارة والاقتصاد من قبضة الزبونية السياسية Clientélisme politiqueوفسح المجال لهؤلاء الذين يريدون أن يترجموا حماسهم من أجل هذا الوطن إلى واقع مشهود وعمل ملموس.

ولا بد من تعزيز ثقافة الانتماء، التي باستطاعتها أن تلم الشمل حول أهداف عليا، وتستأصل الذهنيات الفاسدة التي توفر الأجواء لتعميم السلبية واللامبالاة.

ولا بد من تحرير العمل السياسي من القيود التقليدية الجامدة، التي ترهن مستقبل البلاد وتكرس ذهنية الانقسام والتشرذم.

فبقدر ما يعمل السياسي على تحرير الاقتصادي والثقافي بقدر ما يكون داعما قويا للتغيير المنشود.

وقد سبق وأن أكدنا في المقدمة الأولى للكتاب "أن الانتصارات التي تُحققها هذه البلدان في أي ميدان من الميادين، أو الإخفاقات التي تُمنى بها (أي أسباب التردي) لا بد أن تجد تفسيرا لها، في الغالب، في شكل وطبيعة السلطة السياسية المُسيطرة."

وعليه، فإذْ يكشف الكتاب عن تأثير السياسي في الاقتصادي والاجتماعي فهو أيضا يُعطي بعض معالم الحل، إذا ما ترسخت الإرادة السياسية الجديدة، وحافظت على بوصلتها الاجتماعية والحضارية، ولم تُجر إلى معارك هامشية، وإذا لم يتم الانسياق وراء بعض الرهانات السياسوية على حسابات رهانات الأمة الجزائرية المجاهدة.

مقدمة الطبعة الأولى:

إن فهم طبيعة التردي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لبلدان العالم الثالث عموما والمجتمعات العربية بشكل خاص، وكذا الوقوف على عوائق التقدم وأسباب التخلف والتجزئة والتشرذم يستدعي رجوعا واعيا وبصيرا إلى الأصول التاريخية لتشكل هذه الظاهرة.

كما أنه يتطلب تناول ذلك ضمن مقاربة بنائية غير مجتزأة من سياقها العام المحلي أو العالمي، ولا مبتورة أو مجزأة بحيث لا تتغافل الترابط "المتضامن" بين مختلفة أصعدة المجتمع ومكوّناته.

فمن شأن هذا التناول البنيوي التاريخي، الذي يأخذ في اعتباره التزاوج المطلوب بين مستويات التحليل ذات الأبعاد المحلية ومثيلاتها العالمية، بوصفها وحدات (المحلية والعالمية) للتحليل والتفسير.

والذي يؤكد على رؤية "**الكل**" في أبعاده التاريخية والراهنة أن يسمح بالوقوف على الأصول التاريخية الظاهرة وأسبابها الرئيسة، ويكشف بعد ذلك عن مسارات تطورها أو تدهورها. وبمعنى آخر، فمن شأن ذلك أن يسمح بتقديم تفسير شامل لمسألة التردي المزمن، ويسلِّط الضوء على التأزم المستمر للمجهود التنموي والتعثر الدائم للمشاريع والإصلاحات المراتونية.

علاوة على تمكين الباحثين وأصحاب القرار من التنبؤ بمستقبل السياسات الإصلاحية الترقيعية التي اتبعت لوقت طويل في بلدان تُسابق الزمن ضمن حلقة مفرغة، والتي أدت، وفي ظل هيمنة عولمة غير متكافئة، إلى مزيد من الرضوخ والتبعية، وإلى انفصام مستمر بين واقع هذه البلدان وتاريخها، وإلى تناقض صارخ بين السياسي والاقتصادي، يُعززه غياب الثقافي الناضج داخل نسيج هذه المجتمعات.

إن الالتزام بالركائز المنهجية المشار إليها آنفا يجنب الباحثين التساهل في التعامل مع المداخل والمناهج التغريبية القاصرة التي تستأصل الظاهرة (ظاهرة التردي والتخلف) من سياقها العام البنائي، فتختزلها إلى مجرد حيثياتها معزولة ومفرداتها مجتزأة.

وبلغة أخرى، تعتبرها مجرد سمات نفسية مختلة (أو معتلة) وأنماط سلوكية عاجزة (غير مبدعة وفاقدة لروح المبادرة) أو قد تُرجعها إلى أسباب اقتصادية بحتة، غاضة بذلك الطرف عن سيرورة تشكلها التاريخي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تأكيدنا على التضامن الكلي بين مختلف العناصر المفسرة للظاهرة، لا يعني مجازفتنا بتناول كل هذه العناصر والمتغيرات، فحسب هذه الدراسة الاقتصار على عامل رئيس بتصورنا، كنقطة انطلاق لبناء فرضية الدراسة وتصميم أهدافها.

فبحثنا ينطلق من فرضية تؤكد على هيمنة العامل السياسي في راهن البلدان التي تنخرط ضمن زمرة بلدنا. ومن هنا فإن هذه الكتاب ينطلق من فرضية مفادها أن الانتصارات التي تُحققها هذه البلدان في أي

ميدان من الميادين، أو الإخفاقات التي تُمنى بها (أي أسباب التردي) لا بد أن تجد تفسيرا لها، في الغالب، في شكل وطبيعة السلطة السياسية المُسيطرة.

أي أنّ الوقوف على " بناء القوة " في هذه المجتمعات، والتعرف على "النخب" «Elites» التي تتولى الحكم، والعصب «Clans» التي تستحوذ على النفوذ «Influence» داخل دواليب السلطة وفي مراكز صناعة القرار، يعدّ بمثابة الشرط الرئيس لاستشراف ومعرفة وِجهة وسيرورة «Processus» وصيرورة «Le devenir» التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع.

ويعزِّز هذا الاستنتاج ما ذهب إليه عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير "توم بوتومور" Tom Bottomore (1920-1992) منذ زمن بعيد من أن النخب السياسية في البلدان النامية تلعب "دورا طليعيا في تحديد مجرى النمو [1]" ويرجع سبب ذلك حسب رأيه إلى وجود ارتباط عميق "إن التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وبين نشأة الصفوات (النخب) أو انهيارها [2] ".

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فإن الهدف الرئيس لهذا الكتاب هو محاولة الكشف عن مظاهر التّلازم القائمة بين السياسي والاقتصادي في بلادنا من خلال تتبع نشأة وتطور القوى التي تبوّأت مراكز السلطة والقرار، منذ البدايات الأولى لتشكل جنين القوة السياسية الجزائرية في رحم الثورة التحريرية إلى غاية نهاية العقد الرابع من عمر الاستقلال. مع محاولة الوقوف على الدور الذي قامت به من أجل صياغة أو تعديل مسار التنمية في مختلف فترات الحكم التي عرفتها الجزائر.

فضلا عن محاولة الكشف عن نتائج تباين السياسة الاقتصادية على تشكل النخب، ومدى تجانسها؛ وكيف أثّر ذلك بدوره على شكل وبناء السلطة الجزائرية، وبالطبع على مسار التنمية والتحديث.

وتجدر الإشارة، إلى أنه عند اختيار هذا الموضوع للبحث والاستقصاء، كموضوع لإعداد أطروحة دكتوراه الدولة في بداية الأمر، تحت المرحوم الأستاذ الدكتور مغربي عبد الغني: الذي استفدت كثيرا من توجهاته الدقيقة ونصائحه الثمينة، قلت عند اختيار الموضوع كنت على دراية بحجم الصعوبات التي تكتنفه.

والتي قد تحول دون تحقيقنا لجل الأهداف التي سطرناها في بداية الأمر، ونخص بالذكر ما تعلق منها بنقص المعطيات الكمية والكيفية في مجتمعٍ يشهد جمودا كبيرا في تنظيمه السياسي والإداري.

---

[1] --نور الدين زمام: " نمط اشتغال النظام السياسي الجزائري، نحو مقاربة بائية تاريخية" كراسات الملتقى الوطني الأول " التحول الديموقراطي في الجزائر "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دار الهدى للنشر والتوزيع، مارس 2006، ص65.

[2]- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، 1978، ص112.

ويعرف في ذات الوقت تحوّلات غير عادية على الصعيد الاقتصادي والأمني والسياسي، فضلا عن صعوبات أخرى لعل أهمها كثافة الغموض الذي يكتنف النظام السياسي الجزائري، وإفراطه في التكتم، وشدّة السرية التي تلف نمط اشتغاله.

وللعلم فإن الجزء الأعظم من هذا السلوك تعود أسبابه إلى رواسب حرب التحرير الوطني، التي صقلت ذهنية المحارب والمناضل والقائد الجزائري على شدة الحرص والحذر.

كما يعود ذلك أيضا إلى الطريقة التي انتهجتها النخب المتحكمة في السلطة قصد إخفاء صراعاتها، وعدم إظهار تناقضاتها الجهوية والإثنية والطبقية.

وقد نجحت، خاصة في زمن الاقتصاد الموجه والتوجه السياسي الشمولي، في إظهار ما يمجدها فقط، حتى بالنسبة"للملاحظين الأجانب"، الذين تحوّل بعضهم -ومن دون شعور منهم- إلى أبواق للنظام الجزائري، أو لبعض الشخصيات السياسية الجزائرية في وقت ما [1].

تناول الفصل الأول من هذا الكتاب "الأبعاد التاريخية لتشكل المجتمع الجزائري.."، قصد تكوين رؤية شاملة عن معرفة الظروف التي أدت إلى تبلور " بناء القوة السياسية في المجتمع الجزائري"، كما يتضح ذلك من خلال الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه لسيرورة "بناء الدولة ورهانات الاقتصاد الجزائري" (1962-1978)، حيث قمنا بتحليل ودراسة "موازين القوى وبوادر المشروع التنموي الجزائري"، كما تم بحث ودراسة مراحل إرساء "الدولة وتأسيس النموذج التنموي الاجتماعي".

وختمنا هذا الفصل بتناول (الاقتصاد الموجّه ورهانات القوى العسكرية والبيروقراطية) قصد تناول نمط وآليات اشتغال السلطة الجزائرية، وأسلوب تغلغلها الأيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي داخل بنية المجتمع.

وبعد ذلك تطرقنا في الفصل الرابع الذي عنون "السلطة الشمولية والانفتاح الاقتصادي" إلى التطورات السياسية والاقتصادية لفترة (1979-1988)

وأخيرا، حاولنا من خلال الفصل الخامس "المُعامل السياسي للإصلاحات الاقتصادية" (1989-1998) تسليط الضوء على آثار تلازم السياسي والاقتصادي على سيناريوهات الإصلاح وتطبيقاته، وعلى أسلوب معالجة السلطة لآثار الانفتاح.

1- Bernart Cubertafon, La république algérienne démocratique et populaire, Paris P.U.F. 1979, p15

الفصل الأول

الأبعاد التاريخية لتشكيل المجتمع الجزائري

تمهيد:

يستحيل الوقوف بجدية على الدور الذي لعبته القوى والعوامل الأساسية في تشكيل المجتمع الجزائري من دون تبني مقاربة تاريخية - بنائية، تسمح بتسليط الضوء على السياق التاريخي والمجتمعي الذي تبلورت فيه التكوينات أو المكونات السياسية والاقتصادية الجزائرية.

يكشف هذا التناول عن أشكال تطور"علاقات القوة "Rapport de force وصورها في خضم المعركة ضد الاستعمار. ويفسِّر أسباب التحالفات بين مختلف شرائح المجتمع ونخبه؛ وما نتج عنه من تأثير جلي وقوي على الخريطة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية، وما رافقه من تبلور عميق لمختلف التوجهات والأطروحات السياسية والاجتماعية في أذهان النخب القائدة.

ولذلك كلّه خصّصنا هذا الفصل لتتبع مراحل وعوامل تشكل المجتمع الجزائري، مع الرجوع إلى ما قبل التغلغل الاستعماري، بهدف رسم صورة عامة عن الخصائص العامة للمجتمع الجزائري. منذ بدايات التحوّل المعاصر للمجتمع الجزائري في علاقته بنشأة النظام الرأسمالي، وتأثير ذلك الجزائر [1].

وقد ساعد ذلك على الكشف عن حجم ومدى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها مُجتمعنا إبّان الحكم الاستعماري، التي أعادت صياغة البناء الاجتماعي والاقتصادي الجزائري وفق منطق ومصالح الاستعمار.

أولا- البناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي:

عند دراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائر قبل الاستعمار يُلاحظ بأن الطابع الزراعي والرعوي يغلب عليه، وهو يتمركز أساسا في الأرياف وأطراف المدن.

في حين أن الحواضر تكاد تستفرد بالنشاط الحرفي، لولا وجود قدر قليل من النشاط الحرفي الخاضع للضرورات المنزلية والقائم على الاكتفاء الذاتي في الأرياف [2].

وإلى جانب ذلك لعبت التجارة الخارجية والتجارة الداخلية دورا هاما داخل البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري عموما، والبنية الحضرية بشكل خاص:

---

[1] -نور الدين زمام : "الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية بالمجتمع الجزائري- دراسة بنائية تاريخية لآليات الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي 1830-1962 " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف أ.د سمير نعيم أحمد، جامعة عين شمس، 1989.

[2] – يقول عبد اللطيف بن أشنهو: " كانت وسائل الإنتاج في جزائر ما قبل الاستعمار مكونة من الأرض وأدوات العمل الزراعي في الأرياف. أما في المدن فشملت الأدوات الحرفية والورشات العامة وبعض وسائل الإنتاج في المشاغل": أنظر عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص26.

1- البناء الاقتصادي والاجتماعي في الأرياف الجزائرية:

عند دراسة النشاط الاقتصادي في الأرياف الجزائرية قبل حقبة الاستعمار يتضح لنا هيمنة النشاط الزراعي والرعوي عليه. فقد كانت نسبة السكان الذين يمارسون هذه الأنشطة، والذين يقطنون الأرياف تتراوح بين 90- 95% من مجمل السكان [1]، إضافة إلى المزارعين ومربي الأنعام حول المدن.

كانت أشكال للإنتاج هذه موزعة حول أربع مجالات طبيعية وهي: المرتفعات الجبلية، والتلال والسهوب والجنوب، وأخيرا أطراف الحواضر، وهي تشكِّل في مجملها كلا اجتماعيا واقتصاديا يميّز الريف الجزائري والامتدادات الريفية التابعة للحواضر [2].

وقد تحدّث **ابن خلدون** بإسهاب عن هذا النمط العمراني الذي أطلق عليه العمران البدوي، وتوسّع في ذكر خصائصه وأسباب قيامه، وبيّن صفات سكانه وطبيعة أنشطتهم، فهم كما يقول:

"المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح (أي الفلاحة) والقيام على الأنعام، وأنهم المقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن، وسائر الأحوال والعوائد، ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي، يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر، أو من الطين والحجارة.. وأما أقواتهم فيتناولونها بها يسير بعلاج (طهي) أو بغير علاج إلا ما مسته النار [3]."

ويهيمن على **المرتفعات الجبلية** النشاط الزراعي، حيث تسود الزراعات التشجيرية في المناطق الشديدة الانحدار بوجه خاص، في حين تمثل تربية المواشي نشاطا ثانويا مكملا، وإلى جانب ذلك يوجد نشاط حرفي ضئيل، تنحصر مهمته في تقديم الوسائل التقنية البسيطة المدعّمة للنشاط الزراعي.

وعلى العكس من ذلك، يسيطر النشاط الإنتاجي الرعوي في **السهوب والجنوب**، بصورة يبدو معها النشاط الزراعي الآخر (الثانوي والتابع) مثل الجزر الصغيرة المبعثرة. هذا في حين أن النشاط الحرفي ينحصر تماما داخل الخلية المنزلية.

أما في **التل** فيزاوج السكان بين النشاط الرعوي والنشاط الزراعي، وبدرجات تختلف باختلاف المناطق.

أما بالنسبة للملكيات العقارية الواقعة في **أطراف الحواضر** فتعتبر الزراعة المروية النشاط الإنتاجي الأساسي فيها [4].

---

[1]– حسن بهلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بدون تاريخ، ص13

[2] - Abdelhamid Merad Boudia, La formation algérienne précoloniale, essai d'analyse théorique, Alger, OPU, 1981, p11

[3]- عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، القاهرة، مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطبع والنشر، 1966، ص108.

[4]- Merad Boudia, pp. 18-86

هذا، وبالرغم من تنوع هذه المناطق التي تنتحل هذا النمط البدوي من العيش (نحلة المعاش حسب الوصف الخلدوني) فإنّ الانتماء إلى المتحد الجماعي (Communauté) يشكل الشرط الضروري لاستمرار الحياة الاجتماعية.

ففي كنف هذا التجمع تتحقق ملكية العضو لشروط العمل والإنتاج، أي أن انتماء الفرد للجماعة شرط تحقيق وجوده، فالجماعة تتوسط العلاقة فيما بينه وبين الأرض ووسائل العمل [1].

وهذا، ما أشار إليه من قبل العلامة ابن خلدون حين قال:

"هؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولابد، إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغيره ذلك. فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفاءة، إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة. [2]"

فضلا عن ذلك، فإنّ هذا التضامن الاجتماعي الطبيعي أو الآلي حسب تعبير دوركايم ضروري لبسط الحماية على أطراف الحي أو الإقليم كلّه، وللتمكن من الدفاع عن الحمى.

فكما أوضح ابن خلدون في موضع آخر: فإن "سكنى البدو لا يكون إلا للقبائل أهل العصبية"، وبيان ذلك أن العصبية والانتماء إلى النسب المشترك تجعل هؤلاء ينتصرون لبعضهم البعض، فبها "يكون التعاضد والتناصر، وتعظم هيبة العدو لهم"

على عكس سكان المدن والأمصار كما لاحظ ابن خلدون أيضا: "فعدوان بعضهم على بعض تدفعه الحكام والدولة بما قبضوا على أيدي من تحتهم من الكافة (الرعية) أن يمتد بعضهم إلى بعض [3]".

وهكذا، فإن الأسرة الممتدة تُشرف في **المرتفعات الجبلية**- وبشكل نسبي- على الملكية الصغيرة التي يعتبر مجالها واضح المعالم (أسوار وحواجز صخرية تفصل بينها وبين حدائق الجيران).

وهي (أي الأسرة الممتدة) تمثّل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية التي يجد الفرد نفسه داخلها، وتحقّق الأسرة النووية (الصغيرة) وجودها ضمنها، وهذا ما انتهى إليه ماركس عند دراسته للملكية العقارية في منطقة

1 - Ibid, p107

2 – عبد الرحمان بن خلدون، المرجع السابق، ص107.

3 – نفسه، ص 113-114

القبائل (البرابرة) حيث يقول: "لا زال في الجزائر بعد الهند أقوى آثار الشكل القديم للملكية في الأرض، حيث تمثِّل العشيرة والملكية الموحدة للعائلة هنا الأنواع السائدة في ملكية الأرض [1] ".

ويتم ضمن الأسرة أيضا العمل الإنتاجي (جمع زيتون، حصاد، وبناء المسكن..) وقد يتجاوز هذا الشكل التضامني للعمل إطار الأسرة الممتدة ليصل إلى صعيد الجماعة القروية، كما لاحظ ماركس، [2] وغيره من الكتاب الغربيين الذين اهتموا بهذه المنطقة لأهداف لازالت قائمة إلى حد اليوم.

وتعتبر" التويزا" «Touiza» أكثر أشكال التضامن القروي شهرة، وهي كثيرا ما تجد الفرصة للظهور في أراضي الأوقاف.

ويُلاحظ أنّ الأب أو الأخ الأكبر في كل أسرة هو الذي يقوم بالتنسيق العام لمختلف أوجه الحياة الاجتماعية للأسرة، وهو الذي يمثِّل أفراد أسرته في احتفالات القرية، وينوب عنها في التجمعات التي تُعقد في الجامع، وهو الذي يشتري ويبيع، ويؤجر بعض قطع الأرض، وينظم زراعة الحصاد المحاصيل، ويبرم التعاقدات التجارية، هذا في حين أن شؤون الاقتصاد المنزلي تسند كلية للأم أو المرأة الأكبر بالميلاد.

ومن أجل تأمين إعادة إنتاجها فإن الأسرة تُضيف إلى أنشطتها المعروفة بعض الصناعات الحرفية المرتبطة بأشغالها، والتي أحيانا ما يوجّه بعضها نحو السوق.

فكلّ عائلة توفّر لأعضائها أدوات العمل ورأس المال الضروري لممارسة التجارة أو لمزاولة الصناعات الحرفية، وبالمقابل يلتزم كل عضو من أعضاء العائلة بالاستغناء عن الدخل الذي حصل عليه بألم الفراق من العائلة، دون أن ينفي ذلك وجود أوجه للملكية الخاصة الفردية أو حق التمتع والانتفاع الخاص.

وتنحصر هذه الملكية الفردية أساسا في الأشياء المنقولة (الملابس والحلي..) أما الملكية غير المنقولة التي تتحقق من خلال الهدية أو الميراث فرغم كونها ملكية خاصة، إلا أنها تبقى تندرج تحت الاستحواذ العائلة [3].

أما مناطق **الجنوب والسهب**، فقد كانت خاضعة بالأساس للقبيلة، بوصفها وحدة اقتصادية واجتماعية. ونظرا لاتساع أقاليم القبائل فإن بطونها تتنقل فيها بعد جني الحبوب باحثة عن حقول جددتها القطعان، وعن أراضي مرتاحة لزراعتها من جديد.

---

[1] – كارل ماركس وفريدريك إنجلز: حول الهند والجزائر، تعريب شريف الدشولي، بيروت، دار ابن خلدون، 1980، ص104.

[2] - نفس المرجع، ص107-108

[3] - نفس المرجع، ص 108، وأيضا: A. M. Boudia, op. Cit, p19.

وبسبب هذا التنقل الدائم داخل أقاليم القبائل وخارجها، في إطار التجارة الداخلية، يُصبح المسكن المبني بالحجارة لا يتفق مع هذه النشاطات الزراعية-الرعوية، وتصبح الخيمة المتحركة التي يسهل طيّها سيدة الموقف [1].

هذا، وتُعتبر المراعي ملكا جماعيا في هذه الجهات، فلكلِّ قبيلة حق الاستفادة منها دون قيود، مما يُعزز من قدرة القبائل على التنقل للبحث باستمرار عن مواطن الكلأ والماء، كما يُعزز من فرصها في التكيّف مع الظروف الطبيعية بسرعة [2].

وبما أن الحياة الاقتصادية تحدِّدها مواطن الماء والكلأ، فإن الارتباط لا يكون بالأرض وإنما بالماء والكلأ، ولذلك فإن"السمة الحقوقية للنظام العقاري تنتج عن متطلبات الإقامة في مواضع الكلأ [3] ".

مما يعني ضعف علاقة الإنسان بالأرض، وعدم ارتباطه بها إلا بقدر ما تجود به من كلأ وفير يغذي القطعان. ولعل ذلك هو الذي أدى إلى متانة روابط القرابة، والتي تتسم سيطرة عنصر الرجال.

ويمكن القول بأن صعوبة الحياة وكثرة التنقلات واستمرار المنازعات على الأقاليم ومواضع الكلأ زادت من تعزيز تلك السيطرة على الدوام، وساهمت في إكساب سيطرة الرجال أهمية كبيرة داخل التنظيم الاجتماعي البدوي. هذا في حين تتفرغ المرأة لأداء الأعمال المنزلية المعروفة، إلى جانب تجهيز السفريات والقيام ببعض الصناعات التقليدية مثل صناعة الخيام وحياكة الملابس، وغزل الزرابي [4].

ومن المفيد التذكير بأنّ ابن خلدون قد اعتبر العيش الصعب للبدو الرحّل، وشظف أحوالهم، وما ينجر عن تنقّلهم من مصاعب (خاصة بالنسبة لمربي الإبل الذين يدفعهم بحثهم عن الكلأ إلى ارتياد القفار) سببا مباشرا في كون نسب هؤلاء البدو صريح لا يشوبه الاختلاط، فهم يعيشون حياة قاسية لا تستهوي أحدا في أنْ "يُساهمهم في حالهم.. بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله، وأمكنه ذلك لما تركه!! [5]"

ويتميز **" التل"** بتمفصل وحداته الاجتماعية، التي تتراوح بين الأسرة والقبيلة، وهي تتواجد في مقاطعات ليس بينها حدودا صارمة، بحيث لا تتباين أنشطتها الاقتصادية إلا بصور نسبية.

---

[1] Addi Lahaouari, de l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale, Ed, ENAL, Alger, 1985, p18.

[2] - حسب ماركس فإن هذه " المشاعية " ترجع إلى عهد العرب الفاتحين، فمذ ذلك الوقت تعتبر المراعي ملكية موحدة لكل القبائل التي تنتقل عليها، كارل ماركس: حول الهند والجزائر، مرجع سابق، ص106.

[3] - A. Lahaouari, op. Cit, p18.

[4]- Lahaouari, op.Cit, p28 & *Merad Boudia, op. Cit, p35.*

[5] – ابن خلدون، رجع سابق ذكره، ص114/113

وفي الوقت الذي يتسع فيه مجال القبيلة داخل ما يسمى أرض " العرش" نجد أن مجال الدوار (وحدة اجتماعية تشمل عدة أسر متصاهرة) يتوفر على مقاطعة صغيرة، أي على جزء من أرض العرش تجمع الملكيات الخاصة الأسرية وأحيانا الفردية [1].

ونتيجة للجمع بين النشاطين الزراعي والرعوي في التل تبرز الشروط الملائمة لظهور فائض نسبي يُضاعف من امتيازات سكان هذه المنطقة، حيث تُصبح مناطقهم مركز التقاء منتجات الجنوب والسهب ومنتجات المرتفعات الجبلية.

مما يساهم في تعميق تقسيم العمل الاجتماعي بين التجمعات السكانية في الأرياف، ويجعل مناطق الامتياز تتوفر على أجواء مناسبة لإرساء قاعدة مادية لإعادة الإنتاج الاجتماعي، بصورة أوسع مما عند الجماعات الرعوية في السهب والجنوب.

ويساعد ذلك على نمو تباينات وفوارق اجتماعية، ليس بين أشكال الإنتاج وأنماط التجمعات المختلفة فحسب، بل ضمن التجمعات المحلية في التل ذاته، فينتج عن ذلك ثراء بعض العائلات، وتتمتعها بسلطة سياسية واقتصادية معتبرة.

كما أن هذا التفاوت الاجتماعي يبرز داخل القبيلة أيضا، وهو يتطابق مع تفاوت حجم الأسرة الممتدة وامتيازاتها، بحيث نجد أن الفائض يتوزع بين هذه العائلات الممتدة حسب القطعة المزروعة والقطعان المملوكة [2].

بعد عرض أشكال الإنتاج هذه (الثلاث الأولى) يمكن أن نخرج بهذه الاستنتاجات:

- تتم إعادة الإنتاج داخل حضن القبيلة، وبذلك يتسنى لكل فرد أن يمتلك ويُؤمن حياته من خلال انتمائه إليها.

- يغلب نمط العلاقات العامة على طابع التنظيم الاجتماعي بسبب سيادة الملكية العامة. فقد كانت الأراضي المستغلة لإنتاج النباتي والرعوي تتربع على مساحة 12.5 مليون هكتار، وكانت أراضي البايلك تبلغ 1.5 مليون هكتار، أما أراضي العرش فكانت مساحتها 5 مليون هكتار، في حين أن ملكية الأوقاف وصلت إلى 3

1 - Lahaouari, op. Cit, p21 & Boudia, op. Cit , pp. 64- 65./ p107.
2 - Lahaouari, op. Cit, p27 & Boudia, op. Cit , pp. 81-82.

مليون هكتار، وأخيرا كانت الملكية الخاصة تبلغ 3 مليون هكتار، ممّا يعني سيادة الملكية الجماعية بنسبة [1] 74%.

ويمكن إضافة أراضي الأوقاف لتزيد من هذه النسبة المئوية، على الرغم من أنها في بعض النواحي كان أفراد عائلة المرابطين يقومون باستغلالها، وقد تترك للتمتع العائلي بشكل وراثي مقابل دفع حق زهيد كما تقول "لوسيت فالنسي" Lucette Valensi (1936-) [2].

أما فيما يخص الملكيات العقارية الواقعة **في أطراف الحواضر**، فهي تتجسد من خلال شكلين من أشكال الإنتاج، فهناك من ناحية الملكية التابعة للدولة (أرض البايلك) والمقدرة بـ 1.5 مليون هكتار، وهي تتواجد أساسا في الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن.

وتُزرع في الغالب بواسطة أعمال السخرة المفروضة على القبائل المجاورة أو بشكل مباشرة من طرف الخماسين (الذين يحصلون على خمس الإنتاج). ويوجد ضمن الشكل الأول من الملكية أيضا ملكية " العزل" (Azel)، وهي الأراضي التي تشتريها أو تصادرها السلطة من القبائل وتتنازل عنها لصالح كبار الموظفين، الذين يُوكلون أمر زراعتها للفلاحين وقبائل " المخزن" Makhzen [3]. وقد تُعطى هذه الأراضي للمزارعين بعد دفع الإتاوات المفروضة عليهم [4].

أما الشكل الثاني من الملكية العقارية الحضرية فيتمثل في الملكية الخاصة، والتي ترجع نشأتها إلى عهد الرومان [5]، وتبلغ مساحتها، كما سبقت الإشارة، 3 ملايين هكتار، أي ما يعادل 24% من مجموع الأراضي المستغلَّة.

وتجدر الإشارة إلى أن الملكيات الخاصة متفاوتة الحجم، فالملكيات الصغرى تتراوح بين 1-2 هكتار، في حين تصل الملكيات الكبرى التي تتبع القضاة والفقهاء والمدرسين والتجار والحرفيين الميسورين والأتراك 100 هكتار.

ويكشف هذا التباين الكبير في حجم الملكية عن حجم التفاوت الاجتماعي بين القوى الاجتماعية الحضرية. وحسب البعض فإن العائد الضعيف للملكيات الصغرى يدفع بأصحابها إلى ممارسة مهن أخرى

1- حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص11.

2-لويسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط الجزائر 1790-1830، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، 1980، ص8.

3- تطلق هذا الصفة على القبائل الموالية للسلطة (في المرحلة السابقة على التغلغل الرأسمالي) تميزا لها عن القبائل المتمردة عن السلطة.

4- حسن بهلول، المرجع السابق، ص211 وعبد اللطيف بن آشنهو، مرجع سابق، ص27.

5-كارل ماركس: حول الجزائر والهند، مرجع سابق، ص104

مثل العمل في المزارع الكبرى أو امتهان الحرف أو تعاطي بعض أنواع التجاري من أجل تأمين حاجياتهم وتعويض الفوارق الكبيرة [1].

2- أشكال الإنتاج الحرفي والبناء الاجتماعي للمدن الجزائرية:

كان النشاط الصناعي قبل الاحتلال الفرنسي يشهد ثلاثة أشكال من النشاط، وهي الشكل الحرفي للإنتاج، وشكل البايلك للإنتاج (التابع للسلطة أو البايلك) والشكل السابق للتصنيع "forme pré-facturière" [2].

1.2- الشكل الحرفي للإنتاج:

مرّ التاريخ الاقتصادي للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية بثلاث مراحل بالنسبة لتطور عملية انفصال النشاط الزراعي عن النشاط الحرفي.

بدأ النموذج الأول للتباين يظهر من خلال "الصناعة المنزلية"، ثم أدى تطور إنتاجية النشاط الزراعي – الرعوي في المرحلة الثانية إلى بدايات تخصص جزء من السكان الريفيين في بعض الصناعات مثل صناعة الأحذية واللباس أو بعض أعمال الحدادة مع بقائهم، في بعض الأحيان، مرتبطين بالنشاط الزراعي- الرعوي كما كان الأمر في المرتفعات الجبلية.

بعد توسّع التجارة واتساع المدن خلال اندماج التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في المجال الاقتصادي للعالم الإسلامي نشطت الصناعات وامتدت إلى أن أصبحت لا تخلو أي مدينة جزائرية من بعض الصناعات والحرف.

ففي مدينة تلمسان مثلا، حيث يرجع تاريخ الصناعة إلى القرن الرابع عشر، نجد صناعات الملايا والملابس، وصناعة الخشب والحديد والجلد، وفي القرن الخامس عشر كان هناك أكثر من 4000 مهنة أي أكثر من يومنا هذا، وفي 1849 (أي بعد الاحتلال بتسعة عشر سنة) كان هناك 500 مهنة [3].

كانت هذه الحرف تستجيب للمتطلبات المحلية للمدن أو المناطق المجاورة، وكان بعضها يصدَّر إلى بلدان المغرب العربي وحتى المشرق، وكانت أوروبا ذاتها، كما تقول فالنسي، لا تزدري بعض ما تُنتجه إفريقيا الشمالية [4].

---

1 - Boudia, op. Cit , pp. 103-105.
2- Ibid, pp. 158-161.
3 - Ibid, pp160-161.
4 - فالنسي، مرجع سبق ذكره، ص66.

كما كانت هذه الحرف تعرف تنظيما اجتماعيا صارما، وتقسيما اجتماعيا للعمل له قواعده وحدوده، فكل فرقة كانت لها نقاباتها، أي أنّ هذه الصناعات التقليدية لها تنظيمات مهنية.

حيث كان هناك تنظيمات للدباغين، وتنظيمات للإسكافيين، ولصانعي البرادع، ولحائكي الصوف والقطن والحرير، وللمطرزين، ولصانعي البراميل وللنجارين، وللحدادين، ولصانعي الأسلحة وصانعي المجوهرات.[1].

كان لكل حِرفة نظامها الخاص ومسؤولها الذي يشرف عليها، الذي يطلق عليه "الأمين" أو "النقيب"، وهو يُختار بأغلبية أصوات الحرفيين، وهم يلتزمون بالدفاع عن ممثليهم أمام السلطات.

ويُعتبر النقيب، والذي يشرف على إشرافه على البيع والشراء، الآمر والموجّه للتعاونية وفق قواعد العرف، وهو أيضا يُراقب صفة المنتوج ويفكّ النزاعات التي تنشأ بين المعلم والعمال أو بين رؤساء الورشات، ويقوم بتعليم المبتدئين أصول الحرفة والعمل.

هذا، وفي المستوى الأعلى لهذا التنظيم الهرمي نجد "المحتسب" الذي يؤمّن شرطة السوق ويراقب الأسعار. ويحدّد الإنتاج حسب طلب الأسواق، ويُدمج العمال طالبي الاحتراف والمهنة حسب اتساع السوق مما يدلّ على ارتباط الإنتاج بالسوق [2].

أما من الناحية الاجتماعية فقد أوضحت فالنسي أنّ النشاط الحرفي كان يشهد تمايزا اجتماعيا، يستند في أغلبه إلى العامل الإثني، فكل حرفة كانت خاضعة لجماعة إثنية بعينها.

كما كان لكل حرفة شارعها، فيهود فاس والجزائر أو قسنطينة مثلا كانوا يحتكرون الصناعات الخاصة بالمعادن الثمينة، في الوقت الذي كانت فيه السلطة تحتكر بعض الصنائع والمشاغل، وكانت عملية الاحتكار التي تمارسها الدولة عاملا، حسب فالنسي دائما، في إعاقة ومنع تطور الحرفيين الأثرياء إلى شكل صناعي أكثر تطورا [3].

2.2 – شكل البايلك للإنتاج:

كما سبقت الإشارة فإن السلطات الحاكمة الجزائرية كانت تحتكر جزءا من النشاط الصناعي، مثل صناعة السفن ومسابك المدافع ومطاحن الدقيق والمحاجر.

---

[1]- أنظر بتوسع: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع سابق، ص41.

[2] - أنظر: فالنسي، نفس المرجع، نفس الصفحة، وعبد اللطيف ابن آشنهو، المرجع السابق، ص41، وأيضا:
Boudia, op. Cit, pp. 170-171. & Bennissad, Economie du développement de l'algérie, op. Cit, p6.

[3] - فالنسي، مرجع سابق، ص64-65.

وكما يرى "مراد بودية" فإن هذه الصناعات الاستخراجية (المحاجر) والثقيلة (المسابك) والغذائية (المطاحن) كانت تُمثّل، كما يبدو، مجموعة الضرورات التي تستند إليها قوة البايلك [1].

أدى هذا الوضع، المتمثل في طريقة تدعيم سلطة الباي الاقتصادية والسياسية على هذا النحو، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية واشتداد المُنافسة الأوروبية للمنتجات المحلية إلى فشل تحوّل البورجوازية الجزائرية إلى برجوازية تحويلية، على غرار البورجوازية الأوروبية، التي وضعت الحرف تحت تصرفها، ولم تضيِّق عليها دُولها مجال الاستثمار في هذا المجال [2].

3.2 - الإنتاج السابق للتصنيع:

ويُقصد به الإنتاج القائم على قاعدة العمل المنزلي، والذي يكون فيه المُنتج هو صاحب المشغل والعمل، هو المسوِّق للسلع التي ينتجها، ويغلب على هذا الشكل إنتاج السلع النسيجية مثل اللباس والزرابي [3].

3- القوى الاجتماعية الجزائرية قبل الغزو الاستعماري الفرنسي:

بعد تحليل أشكال الملكية والإنتاج داخل الوحدات الاجتماعية الريفية والحضرية، اتضح لنا وجود تباين اجتماعي واضح، ويمكن تبين ذلك بشكل أكثر وضوحا عند دراسة القوى الاجتماعية الحاكمة أو المسيطرة على دواليب الحياة الاقتصادية والسياسية والقوى الاجتماعية الأخرى المحكومة والخاضعة.

وإذا نظرنا إلى هرم القوة في المجتمع نلاحظ على رأسه الأقلية التركية الحاكمة التي تستأثر بمقاليد الحكم وتحتكر الصناعات الكبرى، وتستحوذ على 1.5 مليون هكتار من الملكية العقارية، إلى جانب ما تدر عليها عوائد الضرائب والتجارة.

ويرى البعض أن السيطرة التركية بلغت ذروة شرعيتها مع ظهور فكرة الحدود والسيادة الإقليمية، وذلك منذ القرن السادس عشر، وقد تمكنت بعد فترة وجيزة من تكوين جيش بحري مكنها من السيطرة على غرب البحر الأبيض المتوسط، حيث دامت هذه السيطرة زهاء ثلاثة قرون، وبفضلها عاشت الجزائر إلى غاية مطلع القرن التاسع عشر دولة قوية تخطب الدول وُدّها [4].

1- Boudia, op. Cit, pp. 183-184.

2- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الحداثة، الجزائر: المطبوعات الجامعية الجزائرية،1983، ص55-56.

3- Sari Djilali, Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale (Nedroma, Mazouna, Kalaa) Alger, SNED, 1978, p44.

4- مسعود الجزائري، حقيقة الجزائر، القاهرة، مطابع دار الكتاب العربي، ب ت، ص19.

فحسب المؤرخ أجيرون كانت شهرة "**مدينة الجزائر المحاربة** كبيرة إلى حد أن سبع دول تدفع للداي جزية منتظمة، وكانت ثماني دول (منها إنجلترا) تقدم إليه الهدايا النقدية والعينيـــة، حتى تتجنب التعرض لقرصانها [1].

وبسبب أهمية القوة العسكرية على المستوى الخارجي وكذا الداخلي تحولت المجموعة العسكرية تدريجيا إلى وضع شبه إقطاعي في الداخل، واستنادا إلى هذه الشرعية راحت هذه القوى تدعّم نفوذها بواسطة بعض الشرائح الاجتماعية في مواجهة قوة القبائل التي لا تعترف إلا بالولاء الديني، ولا تدفع الضرائب إلا تحت أسنة الرماح.

ومن بين هـذه الشـــرائح الاجتمـاعيـة: **"الكولغوليون"** وهم الأبنـاء المنحـدرون من زيجـات بين أتراك وجزائريات، وهم يتمتعون من جهة أمهاتهم بانتسـابهم إلى العائلات الكبيرة، دون أن يمنحهم ذلك في المشـاركة في هيبة ولا في وظيفة الأتراك.

وإلى جانب هؤلاء نجد " **الأندلسيون**" أو " **المور**" «Maures» وهم سليلو المغاربة الذين طروا من إسبانيا، وهم يعتبرون أنفسهم أكثر نبلا، وقد لعبوا دورا هاما في إعادة إحياء النشاط الحرفي.

وإلى جانب هؤلاء نجد القبائل التابعة للسلطة التي تلعب دور الشرطي أمام القبائل المنشقة، وهي تستغل أراضي البايلك، وهي تتمتع بتفويضها بجباية الضرائب من القبائل الأخرى.

أما القوى الاجتماعية الخاضعة فهي تنحصر- بالنسبة للمدن- في الحرفيين الصغار وأصحاب الدكاكين الصغيرة والعمال المساعدين والعاملين في الأشغال العامة.

أما بالنسبة للأرياف فهي تتمثل في القوى الاجتماعية الخاضعة الخماسين والعاملين في الأراضي الخاصة والرعاة بأجر، وبعض الريفيين الذين فقدوا أراضيهم وأملاكهم [2].

يُضاف إليها القبائل الضعيفة التي تجلى من أراضيها أو تحتمي بقبيلة أقوى حيث "تضع القبيلة الحامية على القبيلة المحمية ضـريبة معلومة سـواء أكانت القبيلة المحمية عربية أم بربرية، ويسـمون هذه الضـريبة غفارة وهي غاية الشرف الحربي [3] ".

---

[1] - شارل أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، بيروت، باريس، منشورات عويدات، 1982، ص13.

[2] - فالنسي، مرجع سابق، ص35، و Boudia, op. Cit, pp332-336.

[3] - مبارك الميلي، تاريخ الجزائر، ج 2، ص157، نقلا عن محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج 1، الجزائر، مطبعة دحلب، 1985، ص21.

وبالنسبة للأنشطة الفلاحية التي تقع في أطراف الحواضر فإن القوى الخاضعة تتمثل في الفلاحين العاملين في الأراضي البايلك والعائلات العاملة في أراضي العزل والعائلات الخاضعة للسلطة المحلية.

4- دور التبادل التجاري وأثر انحطاطه على المجتمع الجزائري:

تكشف دراسة شبكة التداول ضمن التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل التغلغل الاستعماري عن وجود تداول سلعي بسيط وتداول سلعي لرأسمال.

وقد عرفت الجزائر نموذجين ضمن هذا الشكل الأخير للتجارة (تداول سلعي لرأسمال): تجارة القوافل الكبرى والتجارة مع أوروبا [1].

يكشف التبادل السلعي البسيط الداخلي عن وجود تقسيم نسبي للعمل بين المدن والقرى، ويُستخدم النقل في هذا الشكل البسيط عند التداول، فهو يقتصر في الأغلب على المقايضة «Troc» سواء بالنسبة للتبادل الحاصل بين الشمال والجنوب (تمور مقابل حبوب)، وذلك الذي يتم بين السهول والمناطق الجبلية حيث يتم مقايضة الخضار والفواكه والزيت ومنتجات الحرف مقابل الحبوب. [2].

أما فيما يخص النوع الثاني من أشكال التجارة، فهو يكشف عن وجود صلات بين إفريقيا وأوروبا، حيث تقدّم وهران والمغرب لأسبانيا والبلدان الأقرب منها القمح والدواجن والأبقار، بينما كانت تونس تموّن مالطة بالقمح والزيت والماشية الحيّة.

غير أنّ رهبنة فرسان مالطة والرافعون لراية مملكة صقلية كانوا يهدّدون التجارة المغاربية، ويمنعونها من الأخذ بأسباب القوة والتوسع، أي حتى تبقى- كما قال القائم بأعمال فرنسا في مالطة سنة 1790- في تبعية للغرب [3].

كما سبقت الإشارة فإن النموذج الثاني من تجارة رأسمال يتمثل في تجارة القوافل الكبيرة، التي كانت في بدايتها تحت سيادة التجارة الصحراوية، ولكن بعد انحطاطها ازدهر نوع آخر من التجارة، ولفترة قصيرة، أطلق عليه التجارة العرضية Transversal .

ساهمت التجارة الصحراوية في ازدهار في بلدان المغرب العربي بعد اندماج هذه الأخيرة في المجال الاقتصادي للعالم الإسلامي، حيث أصبحت بفضل موقعها المتميز منطقة " عبور" لهذه التجارة.

---

[1] –Boudia, op. Cit, pp. 217-223.

[2] - فالنسي، مرجع سبق ذكره، ص56-57 وأيضا: Boudia, p222.

[3] - نفس المرجع، ص76-77.

وبفضل ذلك كان تيار الذهب الخالص المتجه نحو البحر الأبيض المتوسط يتدفق إلى هذه البلدان فيما بين القرن التاسع والقرن الخامس عشر.

وربما دفع ذلك عبد الرحمان بن خلدون إلى التأكيد على أن قيام دولتي المرابطين والموحدين (بالإضافة إلى دول جنوب الصحراء مثل غانا ومالي) كان بفضل ازدهار هذه التجارة "البعيدة المدى"، وليس من خلال اقتطاع الفوائض من الفلاحين [1].

غير أن هذا الازدهار لم يستمر طويلا، حيث بدأت سيرورة الانحطاط تعتمل في أحشاء بلدان المغرب مع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، حيث بدأت هذه التجارة في التدهور والانحطاط بعد ظهور البرتغال في السواحل الأطلسية لإفريقيا، مما نجم عنه تحوّل طريق الذهب.

وكان هذا التحوّل بمثابة العنصر المحرك لأزمة القرن الرابع عشر، كما كان ذلك سببا وجيها ليخسر محور **الشمال- الجنوب** مكانته لصالح محور **الشرق- الغرب** [2].

ولم تستطع التجارة العرضية التي ازدهرت بعد ذلك أن تُعوّض هذه الخسارة، بسبب كونها ظرفية، حيث أنها ترتبط بموسم الحج فقط، ويكون الهدف منها هو تعويض تكاليف سفر الحجاج.

ففي مكة المكرمة يتم مبادلة حرير المشرق ونسيج الفرس الثمين والعنبر والتوابل مقابل الأصواف والنعال والعبيد الذين جلبهم المغاربة، ويعودون بحرير اليونان وأقطان مصر، وهكذا يعوض الحاج تكاليف السفر، بل كثيرا ما يضاعف رأسماله الذي انطلق به قبل موسم الحج [3].

وفي أعقاب هذه الأزمة، بدأت عوامل أخرى تعتمل داخل المجتمع الجزائري لنؤثر سلبا على التشكيلة الاجتماعية، وتفسح المجال لبداية اشتغال آليات التدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن بين أهم هذه العوامل هو: ازدهار الرأسمال الميركانتيلي الأوروبي، وتحصل رأس المال الفرنسي على امتيازات عديدة، بفضل بعض الحكام الأنانيين وعن طريق دعم المموّلين اليهود، الذين كانوا على دراية تامة بمصالحهم المستقبلية في الجزائر.

ومرور الوقت وفّرت هذه الامتيازات الأجواء لتغلغل رأس المال الأجنبي بالتدريج داخل التراب الجزائري، لتصبح بعد ذلك مناطق نفوذ له.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الامتيازات تدعّم منذ القرن السادس عشر (1520) بعد إعطاء تاجر مرسيليا "توما لانش" تصريحا باحتكار صيد المرجان من شاطئ بجاية إلى الحدود التونسية، ثم منح امتياز عمل في

---

[1]- Samir Amin, La nation arabe, nationalisme et luttes de classe, Paris, éditions de Minuit, 1976 p21 & S. Amin Le développement inégal, Paris, éditions de Minuit, 1973, p35.

[2]- عبد القادر جغلول، مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ترجمة فضيلة الحكيم، بيروت، دار الحداثة، 1982، ص83.

[3] - أنظر: ابن آشنهو، المرجع السابق، 47.

"حصن فرنسا " مقابل قيمة يدفعها لباي قسنطينة، حُدّدت في نهاية القرن الثامن عشر بمبلغ 232000 ليرة و2000 ليرة [1].

مهّدت هذه الخطوات إلى إنشـــاء الشـــركة الإفريقية (1700) التي كانت عملت على تســـهيل عمليات التغلغل داخل النســـيج الاجتماعي والاقتصـــادي الداخلي من خلال عقود الامتياز والتجارة، فكان من آثار ذلك تحوّل الجزائر في نهاية المطاف -وعلى غرار بلدان أمريكا اللاتينية- إلى مصـــدر لتوفير رأس المال الأوروبي، أي أنها كانت من ضمن العوامل التي مهّدت لتحقيق شروط انطلاق الرأسمالية في العالم الغربي [2].

ومنذ القرن الســابع عشــر وبســبب العوامل الآنفة الذكر التي رافقت انحطاط التجارة الصحراوية بدأت الحرف ومختلف الأنشـــطة التقليدية الجزائرية، وبالتالي الاقتصـــاد الحضـــري، في التدهور لصـــالح المنتجات الأوروبية.

ثم لم يقتصـر الأمر على الحواضـر حيث امتد هذا التأثير إلى داخل الأرياف، وذلك عندما أثارت المنتجات المستوردة "انتباه القبائل فاشترتها (سكر وشاي وأنسجة وأسلحة وخردوات ومجوهرات)، وحمل التجار اليهود المتجولون -إلى القبائل- هذه المنتجات التي ساهمت في نشأة الرأسمالية الوليدة في أوروبا [3]".

ونتيجة لهذه الســـيطرة المبكرة لرأســـمال الفرنســـي تدهورت الصـــناعات المنزلية، بعد أن عجزت عن مواجهة منافسة لا متكافئة مع المنتجات المستوردة التي أصبحت القبائل تفضلها لجودتها ولأثمانها الرخيصة، فتقلّصت بذلك الأسواق الريفية، التي كانت تحقق التكامل الاقتصادي بين شتى المناطق.

وصـــف أحد الباحثين هذه الحالة المتدهورة من الجانب الاقتصـــادي والســـياســـي في تلك الفترة بقوله: "كان وجود شبكة هؤلاء التجار بين الفرنسيين إذن في الجزائر، واحتكارهم للتجارة الخارجية، وللجهاز المصرفي الجزائري كلِّه عبارة عن احتلال مسبق، وتمهيد للاحتلال العسكري اللاّحق [4] ".

وبالمقابل تحولت الســـلطة الحاكمة، في ظل هذه الأوضـــاع، إلى مجرد مدافع عن مصـــالح الشـــرائح الحاكمة والتجار والسماسرة، وكل المتعاملين مع التجارة الفرنسية.

وهكذا شـــكلت فترة ما بعد انحطاط التجارة الصـــحراوية والتي تحول فيها المجتمع الجزائري إلى مناطق نفوذ لرأس المال الميركنتيلي (التجاري) بداية تحوّل في نمط اشـــتغال الســـلطة الحاكمة، وفي أســـاليب وطرق تحصيل مواردها.

---

[1]- أنظر: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] - أنظر عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع سبق ذكره، ص45-46.

[3] - نفس المرجع، ص42.

[4] - حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص20.

وكان ذلك دافعا قويا، كما يرى البعض، إلى زيادة التعويل على القرصنة كمخرج اضطراراي لتعويض نضوب الموارد. ولكن عدم تعمير هذا المخرج جعل الدولة تلجأ إلى مضاعفة الضرائب على الفلاحين.

فحسب المؤرخين اتسمت هذه الفترة (السابقة على الغزو الفرنسي) بالضعف والانحطاط، حيث كانت فترة حرجة على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي كان الوضع الاقتصادي متردیا لتأثره بضعف النشاط البحري.

وعلى الصعيد الخارجي طرأت ظروف دولية جديدة أثرت سلبا على الجزائر منذ مؤتمر " إيكس لاشابيل" بفيينا، حيث كان من نتائجهما تكتل الدول الأوروبية لمواجهة ما كانت تسميه " القرصنة الجزائرية"، وكان من نتائج ذلك توجيه حملات فرنسية وبريطانية ضد الجزائر (حملة 1817 وحملة 1824) ضد الموانئ الجزائري [1].

غير أنّ سياسات الدولة النقديةلم تعُد على خزائن الدولة بموارد كافية بسبب اشتداد مقاومة التنظيم القبلي لإجراءاتها، فأصبح رهان الدولة الأساس هو الاستعانة ببعض القبائل وتقوية شوكة الجيش.

فنجم عن ذلك زيادة الإنفاق الحكومي، ودخول السلطة في علاقات صراع مستمرة مع القبائل، وتعمد الدولة مُصادرة أراضي المتمردين، فما كان أمام بعضهم من حل سوى مزاولة تربية المواشي بدل ممارسة الزراعة[2].

ثانيا- ملامح الدولة الجزائرية قبل التغلغل الاستعماري:

ليس من السهل فهم أسس الدولة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي نظرا للغموض الذي يكتنف علاقتها بباقي التنظيمات الاجتماعية، ولكن قد يزول الغموض إذا استقرأنا التاريخ السياسي لبلدان المغربي عموما، الذي يقرر أن التنظيم القبلي في هذه البلدان يمثل المتغير المحرك الذي أرسى كل مؤسسات البناء الحكومي.

فكما يقول عبد القادر جغلول: "فوراء تأسيس إمامة تيارت هناك مجموعة قبائل ثائرة تبعت الخوارج، ووراء تأسيس الأمبراطورية الفاطمية هناك قبيلة كتامة، ووراء تأسيس إمبراطورية المرابطين هناك قبيلة لمتونة، ووراء إمبراطورية الموحدين هناك جماعة من قبائل الأطلس المغربي [3] ".

ففي حين يقرر التاريخ السياسي هذه الحقيقة، إلا أن القاعدة العامة لعلاقة السلطة بالتنظيمات القبلية لم تعرف في الغالب سوى التنافر والتعارض، مما جعل الأطروحات الغربية -التي جاءت نتيجة لدراسات ميدانية حول القبائل والقرى المغربية [4] - تجعل علاقة السلطة بهذا التنظيم قائمة على أساس من التناقض.

1- أنظر بتوسع، عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص15.

2 - بن آشنهو، مرجع سابق، ص36-37، وجغلول، مقدمات، ص82. Lahaouari, op.Cit, p25

3 - جغلول، مقدمات، المرجع السابق، ص 73.

4 - حول هذا الموضوع، أنظر بتوسع: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

فهي تُجمع على أن القاعدة العامة للعلاقة بينهما تتلخص في سعي هذا التنظيم إلى نفي السلطة باستمرار.. مما يعزز أطروحة وواقع الانقسام الدائم بينهما، ولذلك يستحيل أن يظهر حكم مستقر أو يقوم حكم قار.

غير أن القراءة المتأنية للتحليل السوسيولوجي التاريخي الخلدوني وللأعمال الجادة تكشف عن زيف **الطرح الانقسامي** «Fragmentaire» [1].

فالحضور التاريخي للتنظيم القبلي يكشف عن أن علاقة القبيلة والدولة -كما يقول جغلول- لا تخضع لقاعدة النفي، لأن التنظيم القبلي، وعند مستوى معين من تطوره، يحمل مشروعا حكوميا [2].

فعند توفر الشروط اللازمة التي أوضحها ابن خلدون في مقدمته الشهيرة يرسو التنظيم القبلي عند شاطئ الملك، ويبسط سيطرته وغلبته على بقية القبائل، وتتمثل هذه الشروط، حسب ابن خلدون، في:

1 - **العصبية**، التي هي كما يقول ابن خلدون أساس الملك، فبها تنعقد أواصر التضامن، ومن خلالها تتحرك نعرة التناصر والحمية، وهي مهمة بالنسبة للفرد "القائد" حيث يجب أن يكون متغلبا على قومه بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك (ابن خلدون،1966، 122)

وهي مهمة بالنسبة للجماعة أيضا، فبفضل عصبية القبيلة القائمة على النَسب **الواحد** "تشتد شوكتهم ويُخشى جانبهم، إذ نعرة كل أحد على نسبه وعصبيته أهم. وما جعل الله في قلوب عباده من الشفقة والنعرة على ذوي أرحامهم وأقربائهم موجودة في الطبائع البشرية، بها يكون التعاضد والتناصر، وتعظم رهبة العدو لهم"(ابن خلدون: 113)

وفي حال غياب النسب تظهر صور جديدة للمناصرة والتعاضد والنعرة تقوم على الولاء والتحالف"إذ نعرة كل واحد على أهل ولائه وحلفه للأنفة التي تلحق النفس من اهتضام (هضم حقوق) جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب، وذلك لأجل اللحمة (الرابطة) الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريبا منها"(ابن خلدون: 114)

إذن فالعصبية هي السبيل لتبوء الرياسة وإخضاع القبائل الأخرى كخطوة أولية نحو الاستحواذ على حكم البلاد، فهي تمثل القوة اجتماعية «Force sociale» التي يتحقق بها الحكم، فكما يقول ابن خلدون:

---

[1] - لمزيد من التوسع حول النموذج الانقسامي راجع الدراسة المتميزة لخلدون حسن النقيب، "بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد السابع (7) بعنوان: نحو علم اجتماع عربي، (فبراير/1986). ص239.

[2] - عبد القادر جغلول، مقدمات، المرجع، ص73.

"الرياسة لا تكون إلا بالغلب (القوة)، والغلب إنما يكون بالعصبية. فلا بد في الرياسة على القوم أن تكون عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس بهم أقروا بالإذعان والاتباع" (ابن خلدون: ص116).

ولا تنتهي حدود العصبية واستجماع القوة الاجتماعية إلى تبوء منصب الرياسة فحسب، ففي حال تعاظمها فإنها تتجه إلى الاستحواذ على سلطة الدولة، وبالتالي تصبح لها أحقية ممارسة القوة (كما أوضح ماكس فيبر) وأيضا أحقية سن التشريعات وإخضاع المحكومين لقوانينها.

ومن هنا كانت هذه المرتبة، التي هي غاية الغايات، "الغاية التي يجري إليها العصبية هي الملك" كما كانت أعلى من مرتبة الرياسة. ولذلك كان تحقيقها يحتاج إلى الاستحواذ على حجم هائل من القوة فكما يقول ابن خلدون:

"التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرياسة، لأن الرياسة إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع، وليس له عليهم قهر أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر. وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب ما فوقها، فإذا بلغ رتبة السؤدد والأتباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر، لا يتركه لأنه مطلوب للنفس، ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعا. فالتغلب الملكي (الاستحواذ على الحكم) غاية للعصبية كما رأيت.."(ابن خلدون: 111-123).

ولذلك تسعى القبيلة التي حازت على القوة بواسطة العصبية أن توسّع سيطرتها على التجمعات الأخرى ولو بقوة السلاح، ويكون من حسن حظها إن أدركت الدولة في آخر مراحل تطورها، ففي هذه الحالة سهل عليها الاستحواذ عليها، يقول ابن خلدون في المقدّمة:

"ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها. فإن كان كافأتها أو مانعتها كانوا اقتالا أو أنظارا...فإن أدركت الدولة في هرمها لم يكن لها ممانع من أولياء الدولة أهل العصبيات استولت عليها وانتزعت الأمر من يدها. (وهكذا) فقد ظهر أن الملك هو غاية العصبية، وأنها إذا بلغت غايتها حصل للقبيلة الملك " (ابن خلدون، 123)

2- أما العامل الثاني فيتمثل في **الدين**، فالدين هو بمثابة "عامل توحيد للقبائل في إطار شامل هو الأمة [1] " فمن دونه لا تقوم لهذه القبائل قائمة، وذلك لأن العرب (ومن في معناهم) كما يقول ابن خلدون " لا يحصل لهم ملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين بالجملة " وقد أوضح ابن خلدون

[1] - الهرماسي، المرجع السابق، ص17.

أسباب ذلك، من خلال الكشف عن بعض السمات الثقافية والاجتماعية التي تتميز بها التنظيمات الاجتماعية القبلية (ابن خلدون: 132)

وبعد ذلك عمّم استنتاجه واعتبر الدين هو أصل الدولة وأساس الملك (السلطة) "وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة، وجمع القلوب وتأليفها، إنما يكون بمعونة من الله وإقامة دينه.."

كما أن "الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها، والسبب في ذلك، كما قدمنا، أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية، وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء، لأن الوجهة واحدة إلى الحق والمطلوب متساو عندهم، وهم مستميتون عليه.."(ابن خلدون، 138)

3- أما الشرط الثالث فهو **المال،** فهو يؤمّن رواتب الجند، ويرعى حاجة الملك. وعلى أية حال لعبت تجارة القوافل دورا هاما في توفير المال اللازم استمرار الدول المغربية عموما [1].

فالإطار القبلي لا ينافي قيام نظام سياسي قار، والدليل على ذلك أن التنظيم القبلي بقي حاضرا حتى بعد أن أصبح الجيش النظامي أكثر احترافية وتنظيما في عهد الأتراك.

وقد ساعد على ذلك احتكام الأتراك، ولو صوريا، للأساس الديني وتأسيسهم لمشروعية حكمهم عليه، ولذلك كان النظام التركي ينجح في تعبئة واستنفار القبائل عند الحروب فيقدموا له فلذات أكبادهم من المتطوعين.

وحتى إن حاول النظام التركي تشكيل جدار قبلي من قبائل المخزن ليتم له إخضاع التنظيمات القبلية الأخرى (لأهداف عديدة: مالية وغيرها..) فإنه يبقى عاجزا عن تحقيق أهدافه، لأن التنظيم القبلي هو لحمة المجتمع وأساس استمراره، ولذلك كثيرا ما اضطر هذا النظام في عقد تحالفات مع القبائل العربية منذ اللحظة التي بدأت فيها بذوره تتشكل.

وهذا هو التصور الذي أتى به الأتراك في البداية، فعندما دخل الجيش التركي الأراضي التونسية بقيادة خير الدين باشا بربروس بعد طرد الأسبان (936هـ - 1529م) طلب من القبائل العربية إعلان الولاء للسلطان سليم العثماني بإسم السلطان، وبعد أن اشترطوا عليه عدم المساس بحقوقهم وامتيازاتهم التي مكنتهم بها الحكومات السابقة منذ حلولهم بإفريقيا (منذ 440هـ - 1033م)، وأن يحترم اختيارهم بأنفسه لأمرائهم ورؤسائهم، واحترام كل ما درجوا عليه من نظمهم القبلية، وافقهم على ذلك.

[1] - جغلول، مقدمات، ص73-74.

فكان مما نتج عن ذلك، أن أصبح أمير الذواودة مثلا في منطقة بسكرة يعيّن من طرف باشا الجزائر العثماني، بعد أن يتم اختاره من طرف أبناء القبيلة، مع شرط جديد وضعه الأتراك بمقتضاه يستبدل لقب الأمير بشيخ العرب، وأن يخلع على هذا الشيخ لباسا شرفيا مميّزا يدعى القفطان، ويتم هذا الإجراء ضمن احتفال رسمي ترافقه الموسيقى العسكرية..

وهكذا تولى شيخ العرب الأول أبو عكاز بن السخري الذوادي الرياحي سنة 1541م هذا المنصب وذلك بعد انتقال الحكم الحفصي إلى الحكم التركي.. [621]

وعلى أية حال، مع سعي السلطة التركية الحاكمة لاحتكار الموارد الاقتصادية الأساسية للبلاد فإنها لم تكن قادرة على تشكيل أساس اجتماعي بديل يتجاوز علاقات القرابة والنسب ضمن إطار التنظيم القبلي، فبالعكس، ففي الوقت بدأت السلطة الحاكمة تفقد قوتها، بفعل العوامل الخارجية التي سبق ذكرها ازداد التنظيم القبلي قوة ورسوخا.

ثالثا- حول نمط الإنتاج في الجزائر قبل الغزو الفرنسي:

تعتبر الأطروحتين المتناقضتين لكل من "رنيه جاليسو" René Gallissot (1934-) و"لوسيت فالنسي" من أهم الأطروحات التي قدمت نموذجا مركبا عن البناء الاقتصادي- الاجتماعي للمجتمع الجزائري قبل الاستعمار [2].

بالنسبة لجاليسو فإنّ نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو الإقطاع [3]:

أ. "إن البنية الاجتماعية قبل الاستعمار تتميز بنمو القوى الإنتاجية.. مع مراعاة جميع الاعتبارات، إذا كان المستوى التقني المتوسط في أول الأمر أعلى مما وجد في العصر الإقطاعي الأوروبي الأول، إلا أنه يبدو واضحا بعد ذلك أنّ تحسين هذا المستوى يتم ببطء في ظروف النمو السكاني الضعيف "

ب. إن المجتمع هو مجتمع إقطاعي "تبدو الجماعة الفلاحية فيه دون شكل محدد، لأنها خاضعة لأنواع من المعيشة تتبع الشروط الطبيعية تبعية قوية، ولأنها تعيش منطوية على نفسها، لكن الطبقة الفلاحية وبشكل خاص الزراعية، وإنْ كان الأمر ينطبق أيضا على الجماعات الرعوية، ولو بدرجة أقل، تُخفي تحت ستار الأشكال الجماعية تمييزا اجتماعيا شديد التأكيد منذ أمد، مما يسبب حركة استحواذ أسري وخاص (فردي) للأرض".

ج. إن المجتمع الجزائري مجتمع إقطاعي "كان التعريف الأول لأيّ مجتمع إقطاعي يشير إلى علاقات اجتماعية معتمدة على امتلاك الريع العقاري... المستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استعمال الأرض

---

[1] - أنظر بتوسع، محمد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

[2]- اعتمدنا على عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، الفصل الثاني للاهتداء إلى النصوص الخاصة بهذين الأطروحات، اللتان تم عرضهما في 27 أفريل 1968 في "مركز الدراسات والأبحاث الماركسية".

[3]-René Gallissot, Sur le féodalisme, In : CERM, Paris, éditions sociales, 1971.

ووضع اليد عليها، بواسطة فئات أرستقراطية يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية، ويشكلون الطبقات العليا للجهاز السياسي، وبهذا المعنى فالمجتمع الجزائري قبل الاستعمار هو بلا شك مجتمع إقطاعي".

د. هذا الإقطاع يُخالف مثيله الأوروبي، فهو إقطاع قيادة !!"ومع ذلك فلا شك في أن أهمية الوظيفة العسكرية تظل علامة دالة.. وعليه، ليس من الممكن أن نعرّف الإقطاعيات البيزنطية والتركية بأنها إقطاعيات قيادة" [1].

وتعارض فالنسي أطروحة جاليسو في كل تفاصيلها، وتطرح تصورا خاصا مفاده أن النمط الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاستعمار هو نمط الإنتاج العتيق (القديم) « Archaïque » [2]:

أ. "تتميز البُنى الاجتماعية قبل الاستعمار بركود القوى الإنتاجية " مهما كانت الفكرة مثيرة لدارس تاريخ البلدان المتطورة، فإفريقيا الشمالية لم تعرف نموا للقوى الإنتاجية، خاصة بالنسبة للوسائل التقنية حتى العقد الاستعماري بل يمكن للمرء أن يتحدث عن الارتداد في بعض النواحي [3].

ب. ويتكون المجتمع الجزائري من"الخلايا الإثنية تعيش على نفسها" وليس منقسما إلى طبقات: "لقد احتفظ فلاحو المغرب العربي بأراضيهم وسلاحهم حتى العهد الاستعماري، ولم يغيّر تفاوت الثروة والهيبة شيئا من هذا المُعطى الأساسي. [4] ".

ج. لم يكن المجتمع الجزائري مجتمعا إقطاعيا لقلة الفائض المستخرج من الفلاحين: "لا يمكن أن يحدث تراكما لفائض المستخرج من الفلاحين عندما يكون دون حد معنى تقني، وفي غياب العبودية [5] ".

د. عرف المجتمع الجزائري أشكالا غير إقطاعية للتمايز الاجتماعي "يسيطر البدو على سكان الواحات.. ولكن السيطرة هنا تكون من مجموعة على مجموعة، وليس من سيد على جماعة قروية كما كان الأمر في الإقطاع الغربي [6] ".

بعد عرض هذين الأطروحتين المتناقضتين، يمكن أن نخرج بملاحظة أولية وهي خطورة بناء وتركيب أنماط نظرية بسبب شح البيانات، وبسبب إغراء النماذج التحليلية الجاهزة.

وبرأينا أن أحسن رد على هذين الأطروحتين هو استنطاق النصوص الماركسية [7] – على نحو ما فعل جغلول- لأنها تمثل قاعدة ومرجعية لهذين الأطروحتين.

1- Ibid, p18/p175/p167/p170.

2 -Lucette Valensi, Sur le féodalisme, CERM, op.Cit, & Le Maghreb avant la prise d'Alger. (وقد حصلنا على الترجمة العربية بالنسبة للكتاب الثاني.)

3- Valensi, Sur le féodalisme, op. Cit, p229/ p231.

4 – لم نحصل على هذه الفقرة في النص العربي. Valensi, Le Maghreb..,op. Cit.

5 -Valensi, Sur le féodalisme, op. Cit, p229.

6 - Ibid, p231.

7- - أي دراسته حول " أشكال الملكية الجماعية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي" أنظر: كارل ماركس، حول الهند والجزائر، تعريب شريف الدشولي، بيروت : دار ابن خلدون، 1980.

وهناك فقرتان مهمتان في هذا السياق يكشفان عن إصرار ماركس على الطابع اللا إقطاعي في الجزائر قبل الغزو الفرنسي، فهو يقول: "حتى يحتمي الأتراك من التمردات أسسوا إلى جانب المليشيات المحلية، التي لم تزل موجودة، مستوطنات عسكرية ينعتها كوفالسكي خطأ بـ " الإقطاعية " تحت حجة سيئة وهي أن هذه المستوطنات كانت تستطيع أن تؤدي إلى شيء يقبل بالمقارنة مع الياجير الهندية، مع مراعاة الفوارق الرئيسية بين الاثنين. [1]"

أما النص الثاني فقوله: "لم تؤد السيطرة التركية على الإطلاق إلى تحول إقطاعي مشابه للطريقة الهندوستانية (في عصر الانحطاط لإدارة المغول الكبرى) والذي حال دون ذلك هو التركز الشديد للإدارة المدنية والإدارة الجزائرية، فهذا التركز كان يستبعد إمكانية الاحتكار الوراثي للوظائف المحلية، وتحويل أصحابها إلى ملاّك أراضي كبار شبه مستقلين عن الدايات. [2]"

فكما يوضِّح ماركس، الذي درس عن كثب المجتمع الجزائري، فإن الظروف لم تسمح بظهور النظام الإقطاعي في الجزائر، حتى أن الاستحواذ على الفائض المغتصب من التجمعات القبلية لم يكن ليحدّد نمط الإنتاج الإقطاعي، ولكن الاستحواذ الخاص للأرض وتدمير الملكية الجماعية للقبيلة هو الذي بإمكانه تحديد ذلك، وهذا ما لم يحدث في الجزائر [3].

وما أشار إليه جاليسو من اقتطاع بعض " الزعامات الدينية" للمال الفائض الزراعي لا يصح، لأن ذلك خاص بالأرض الموقوفة (أراضي الأحباس). وقد عرفنا أن عملية الإنتاج في هذه الأراضي لا تقوم على أشكال غير استغلالية. وهي تدر فائضا لا يتطلب استكماله اغتصاب فوائض الفلاحين البدو.

كما أنّ ما يتعلق باقتطاع السلطة للفائض بواسطة الضرائب فهو خاص بقبائل المخزن. فهو لا يُعتبر علاقة ثابتة بالنسبة لبقية القبائل، كما أوضح عدي الهواري، لأنه كثيرا ما كان يُحسم بواسطة القوة العسكرية، والتي قد لا تطال كل القبائل، ولذلك لجأت السلطة الحاكمة إلى تنويع الضرائب، خاصة ضريبة السوق، للحصول على مورد جديد يشد من أزر الحزينة الحكومية الآيلة للإفلاس.

وهذا الاقتطاع إذا حصل لا يعتبر ريعا عقاريا، ولا يعبِّر عن علاقة اجتماعية مسيطرة لأنه غير منتظم، وخاضع للصدف. وهكذا لم يكن الريع العقاري كما فهمه الاقتصاديون (بوصفه قسم من فاض الإنتاج يأخذ مالك الأرض من الفلاح الذي يزرعها) موجودا سوى في ملكية البايلك على أطراف الحواضر [4].

---

[1] - نفس المرجع، ص101.

[2] - نفس المرجع، ص112.

[3] - جغلول، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص30.

[4] Addi Lahaouari, p. Cit, op.Cit, pp.31-32./pp. 34-37.

أما فيما يخص شكل الإقطاع، والذي وصفه جاليسو بإقطاع القيادة، فإنه يكشف عن تردّد جاليسو في نعت نمط الإنتاج الجزائري بالإقطاع، ولولا هذا التردد لما لجأ إلى هذا المفهوم الذي يعتبر مفهوما سياسيا وعسكريا، فهو لا يصح لتحديد علاقة إنتاجية اجتماعية.

فلا يمكن استعمال هذا الامتياز والمركز الاجتماعي كبديل عن المقاربة الواقعية التي تنطلق من التكوين الاجتماعي- الاقتصادي، لأنّ ذلك منطق غريب عن منهج المادية التاريخية التي ينطلق منها جاليسو!

أما من جهة فالنسي، فما تقرّره يفتقد للسند التاريخي، خاصة عند تأكيدها على ركود القوى الإنتاجية، وما يعني ذلك من عدم وجود فائض، يمكن أن يُستولى عليه. فركود التقنيات الزراعية لا يعتبر عاما في الجزائر كلِّها في ذلك الوقت، كما أن الفائض الزراعي لم يكن بسيطا إلى تلك الدرجة، كما تدل الشواهد على ذلك.

وهذه الافتراضات التي طرحتها فالنسي تتعارض أيضا مع وجود الملكية الخاصة، ووجود النشاطات الحضرية الحرفية، وكذلك وجود التجارة وما يعنيه ذلك التي من تبادل للفوائض بين مختلف المناطق.

بعد هذه المناقشة السريعة لهذين الأطروحتين نرجع إلى أطروحة جغلول والذي عرض فيها " نصوص حول الهند والجزائر" ثم توصّل إلى أنه ما دامت دراسة الهياكل العقارية بالهند قد جعلت ماركس يورد مفهوما جديدا يسمح بفهم تحولات المجتمع الهندي وهو: النمط الآسيوي لإنتاج Mode de production Asiatique فذلك يمكن أن ينطبق أيضا على الجزائر، ورغم أنه طرح ذلك على سبيل الافتراض، إلاّ أنه لم يتوان بعد ذلك في تطويع كل المعطيات للبرهنة على نموذجه الآسيوي.

غير أن العراقيل العلمية، والافتقار إلى السند التاريخي قد وقفا أمام الباحث، فحاول الاستناد إلى بعض الأعمال والنصوص لتجاوز ذلك.

ومن بين الذين استنجد بهم "سوريه كنال" (Suret Canal)الذي يرى بأنّ السمات الأساسية لنمط الإنتاج الآسيوي تتمثل في انخفاض مستوى قوى الإنتاج بصورة تسمح -مع ذلك- باستخلاص الفائض، وعلى هذا الأساس يظهر مجتمع طبقي في إطار أشكال جماعية للملكية العقارية.

أما فيما يخص الأعمال الكبرى للري والاستبداد فهي سمات ثانوية لا يعني عدم وجودها أي شيء. وهي خاصة بمجتمعات آسيوية معينة مثل مصر والهند.

إذن اِستعان جغلول بهذا النص (لسوريه كنال) للقول بوجود نمط إنتاج آسيوي في جزائر ما قبل الاستعمار. ولم يستخلص الباحث من سمات هذا النمط سوى وجود تجمعات جماعية للإنتاج قائمة على أسس عرقية سلالية بجانب علاقات إنتاج طبقية مبنية على أساس الملكية الخاصة للأرض ولوسائل الإنتاج (الحرف) والمبادلات (التجارة).

وهذه السمات متصلة مع بعضها البعض، لأنّ العلاقات الطبقية تتدخل في العلاقات السلالية الجزئية من خلال اقتطاع الفائض الزراعي، أي من خلال سيطرة خارجية، كما يحدث ذلك داخليا من خلال نمو

الفوارق الاجتماعية داخل العلاقات السلالية، والتي تتيح الفرصة لنمو قوى اجتماعية مسيطرة في الريف (المشيخة) تقتطع الفائض الزراعي [1].

في الحقيقة، حتى مع وجود مثل هذه السمات، فلا يمكن القفز إلى النتائج واعتبار نمط الإنتاج في الجزائر نمطا آسيويا، فهذا الأخير يتضمن عدة خصائص مترابطة:

1. ملكية الدولة للأرض.
2. انعدام القيود القانونية.
3. حلول الدين محل القانون.
4. غياب النبلاء الوارثين.
5. المساواة الاجتماعية الخانعة.
6. طغيان الزراعة على الصناعة.
7. المنشآت المائية العامة.
8. البيئة المناخية الحارة.
9. الركود التاريخي.

وإذا كانت بعض العناصر ثانوية، مثل العنصر الثامن، فإن العناصر الأخرى مهمة ومترابطة، وقد لاحظنا عند دراسة أشكال الإنتاج، بأن بعضها غير موجود، والبعض الآخر لا يمكن تغافله مثل العنصر الرابع والسابع والتاسع...الخ.

فهذه السمات تعمل مترابطة بحيث تمنح نمط الإنتاج الآسيوي طابعه الخاص: فتدخل الدولة يبرره ويدعِّمه قيامها بأعمال الري الكبرى، كما أن ملكيتها للأرض العامة تمنحها مشروعية السيطرة على الفائض الزراعي دون حاجة إلى التلويح الدائم أو الاستعمال المستمر للقوة عسكرية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التداخل المنطقي والواقعي بين سمات أنماط الإنتاج السائدة قبل التغلغل الرأسمالي قد أدى ببعض الباحثين إلى صياغة مفهوم جديد لتوصيف تلك الحقبة أطلق عليه: نمط الإنتاج الخراجي .Tributaire

وذهب البعض الآخر (ونقصد بذلك سمير أمين) إلى اعتباره ميزة خاصة ببلدان شمال إفريقيا وبعض الدول العربية [2]، وسنعود إلى الحديث بعد تقرير بعض الحقائق وتلمس بعض المعطيات.

أول هذه الحقائق، هي ضرورة البحث عن الأنماط الإنتاجية الأخرى التي تتشكل منها التشكيلة الاجتماعية، وعدم الاقتصار على دراسة النمط المهيمن فحسب، إذن علينا "الاعتراف بوجود أبنية تتعايش

---

[1] - جغلول، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 36-37.

[2] –S. Amin, Le développement inégal, op. Cit & Classe et Nation, dans: L'histoire et la crise contemporaine, Paris, éditions de Minuit, 1979.

ضمنها عدة أشكال، تُشير كل واحدة منها إلى مرحلة خاصة في التطور الاجتماعي، بمعنى أشكال قديمة إلى جانب أشكال جديدة، وبذور لأشكال قادمة [1].

أما الحقيقة الثانية فتتجلى عند الرجوع إلى نصوص ماركس، حيث نلاحظ تأكيدا صريحا على أهمية التنظيم القبلي، على نحو ما نجد عند دوركايم وغيره.

ولذلك لا عجب أن نجد عدي الهواري مثلا يؤكد على ضرورة الانطلاق من مفهوم " الجماعة القبلية " «La communauté tribale» عند دراسة التكوين الاجتماعي- الاقتصادي للجزائر في تلك الحقبة السابقة على التغلغل الاستعماري، فهي تُشكل، حسب الهواري، الإطار الاجتماعي الذي يندرج داخله الإنتاج والتوزيع [2].

فالقبيلة حقيقة اجتماعية واقتصادية وتاريخية لا يمكن إغفال وجودها عند دراسة البناء الاجتماعي لتلك الفترة، فهي تُعيد إنتاج شروط وجودها في ظل نمط خصوصي للإنتاج.

وهو النمط الذي ترسخ منطقه، وازداد قوة في ظل الهيمنة التركية، خاصة بعد تدهور مواردها بفعل انحطاط التجارة الصحراوية وازدهار الرأسمال الميركنتيلي، ونضوب الإيرادات الخارجية التي كانت تملأ خزينة الدولة.

ولكن بالرغم من رسوخ الطابع الجماعي للقبيلة، الذي يعمل على تمتين هذا الإطار الاجتماعي وتوثيق عراه، إلا أنه كان مهدّدا باستمرار بفقدانه لطابعه، وذلك بسبب توسع أطراف الحواضر باستمرار، ووجود بعض الملكيات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط الغالب الذي يطلق عليه عدي الهواري نمط الإنتاج الجماعي Mode de production communautaire لا يعتبر نمطا مهيمنا، لأن النمط المهيمن يقتضي وجود أنماط للإنتاج خاضعة لمنطقه الخاص في إعادة الإنتاج الاجتماعي [3].

فهذا النمط يسود في الأرياف، ويختلف طابعه الجماعي من شكل إنتاجي لآخر، وهو لا يتدخل في سير العملية الإنتاجية الحرفية الصناعية في المدن، وهو بالطبع لا يتحكم في شبكة المبادلات التجارية الكبرى.

لذلك يجب الاعتراف بوجود نمط آخر، يستحوذ على التجارة الكبرى، ويتشكل من خلال العلاقة غير المتكافئة التي تقوم بين سلطة تحتكر الصناعات الهامة والوظائف السياسية للمجتمع، وبين كيانات اجتماعية تدفع الضرائب والخراج، وتذعن للشرعية الحاكمة، مع اختلاف درجات الإذعان والتبعية.

---

1 –Merad Boudia, op. Cit, p298.

2 –Addi Lahaouari, op. Cit, p31.

3- Ibid, pp. 31-32.

وفي هذا الصدد، طُرح مفهوم نمط الإنتاج الخراجي Tributaireليكون النمط المهيمن الملائم بالنسبة لجزائر ما قبل الاستعمار، بل اعتُبر- فيما يخص تلك الحقبة- في شكله المتطور، بمقتضاه تسعى الطبقة السائدة للسيطرة على ملكية الجماعة [1].

وقد عرفنا آنفا كيف سعت السلطة لتوسيع سيطرتها باستمرار من خلال مُصادرة أراضي القبائل، واقتطاع الفائض (الذي كان على شكل خراج) بطرق غير اقتصادية Extra – économique. ويعتبر ذلك من أهم سمات هذا النمط أيضا [2].

وتلجأ السلطة الحاكمة أيضا لاقتطاع الفائض إلى الوسائل الأيديولوجية الدينية، وهي تختلف عن الأيديولوجية الأبوية، التي تقوم في إطار نمط الإنتاج الجماعي بواجب إعادة إنتاج **علاقات التعاون** وليس **علاقات الاستغلال**.

يعتبر الصراع الطبقي بين المنتجين الفلاحين والاستغلاليين المستفيدين من الخراج في إطار هذا النمط سجلا تاريخيا [3]، غير أن هذا الصراع، بالنسبة لحالة جزائر ما قبل الرأسمالية، لم يكن موجودا بين السلطة الحاكمة وأشكال الإنتاج في الحواضر لأنها خاضعة لها تماما. ويكاد ينحصر ضمن علاقة السلطة ببقية القبائل البعيدة عن مجالها.

ويعتبر البعض سمة الصراع الطبقي هذه، التي تُشير إلى بالتناقض المستمر بين استمرار الجماعة ونفي الجماعة عن طريق الدولة، قلت اعتبرها البعض مهمة بالنسبة للتكوين الاقتصادي- الاجتماعي ككل، فهو (أي الصراع) يمثِّل المنقذ الملائم أو القاعدة الضرورية للخروج من أسْر الطابع الجماعي [4].

ولكن مع ذلك يجب التذكير بأن هذا الأمر لم يُحسم في أرض الواقع، لأن التغلغل الرأسمالي الاستيطاني وضع نهايةً لمسار تطور هذا النمط.

بعد هذا العرض يمكن القول بأن هذا النمط كان يتصدر قائمة الأنماط التي تكونت منها التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل الرأسمالية، وإن كان ذلك بشكل نسبي.

لأن هذه السيطرة كانت في بداية انعقادها، أي أن هذا النمط بدأ يتبلور بعد نضوب الإيرادات الخارجية، عندما بدأت السلطة التركية توسِّع من مجال سيطرتها على المستوى الداخلي، بحثا عن موارد جديدة لخزينتها.

وكان ذلك من خلال محاولتها لتصفية الملكية القبلية، وفرض أنواع مختلفة من الضرائب، واحتكار الصناعات الكبيرة، ومحاولة السيطرة على أشكال الإنتاج القائمة، وسعيها لنفي الصفة الجماعية لعلاقات وقوى الإنتاج.

1- S. Amin, Le développement inégal, op. Cit, p10.
2-S. Amin, Classe et Nation, op. Cit, p58.
3 –Ibid, pp. 59-61.
4 -S. Amin, Le développement inégal, op. Cit, p11.

بعد عرض هذا التصور العام لخصائص وتطورات التشكيلة الاجتماعية الجزائرية الما قبل رأسمالية، ثم تتبع أثر اندماجها في السوق العالمي، منذ القرن السادس عشر، بعد تدهور التجارة الصحراوية وازدهار رأسمال الميركانتيلي، يمكن أن نخلص إلى أنّ بدايات اندماج المجتمع الجزائري في السوق العالمي ترجع إلى ما قبل التغلغل الاستعماري الفرنسي المباشر.

إذْ شهدت تلك الحقبة الممتدة عبر القرون بدايات تطويع المجتمع الجزائري وفق مصالح الرأسمالية الغربية الناشئة، مما نجم عن هذا التأثير الخارجي المبكر انحطاط الصناعات الحرفية في ظل منافسة لا متكافئة، وتدهور الصناعات المنزلية بعد أن أصبحت القبائل تفضل المنتجات الرخيصة الواردة من أوروبا. وأدى ذلك إلى تقلص الأسواق الريفية التي كانت تحقق التكامل الاقتصادي بين أشكال الإنتاج المختلفة.

وبالمقابل تحوّلت السلطة إلى مجرد مدافع عن مصالح الطبقة الحاكمة والتجار والسماسرة الذين يتعاملون مع رأسمال الأجنبي والتجارة الفرنسية، هذا في الوقت الذي اهتزت فيه قواعدها الاقتصادية التي كانت تقوم على أساس التجارة الصحراوية.

مما حدا بها إلى محاولة تعويض تلك الخسارة بتوسيع ملكيتها لأراضي القبائل وتنويع الضرائب. ولكن الأمر لم يتم وفق رغبتها، حيث كان ذلك باعثا قويا لتلاحم القبائل وتحالفها، وترسخ أبنيتها في مواجهة أطماع السلطة، غير أنها في ذات الوقت بدأت تفتقد تضامنها في مواجهة رأسمال الأجنبي والتجارة الوافدة.

ورغم تدهور التشكيلة الاجتماعية الجزائرية الما قبل رأسمالية بقي نمط الإنتاج الجماعي هو السائد، وإن بدأت بذور فنائه تعتمل بداخله بسبب توسع الملكية الفردية وسيطرة رأسمال الميركانتيلي على مجمل التشكيلة الاجتماعية الجزائرية.

ومن جهة أخرى بدأ نمط الإنتاج الخراجي ينضج، ويُحاول إخضاع النمط الجماعي لسيطرته ومنطقة الخاص في إعادة الإنتاج الاجتماعي، كما يظهر ذلك من خلال سعي السلطة لإخضاع اقتصاديات القبائل بشتى الطرق، ومحاولة توسيع قواعدها الاقتصادية وفرض وجودها الاجتماعي والسياسي.

الفصل الثاني

آثار الاختراق الاستعماري للمجتمع الجزائري

(1962 -1830)

تمهيد:

ترجع بدايات اهتمام الاستعمار الفرنسي بالجزائر إلى فترة ازدهار التجارة الصحراوية في بلدان المغرب العربي، وذلك بعد اندماج هذه الأخيرة في المجال الاقتصادي للعالم الإسلامي. حيث أصبحت، بفضل موقعها المتميز، منطقة "عبور" لهذه التجارة فيما بين القرن التاسع والقرن الخامس عشر.

مما أدى إلى تدفق تيار الذهب الخالص المتجه نحو البحر الأبيض المتوسط إليها. وقد دفع ذلك بعبد الرحمان بن خلدون إلى التأكيد على أن قيام دولتي المرابطين والموحدين (بالإضافة إلى دول جنوب الصحراء مثل غانا ومالي) كان بفضل ازدهار هذه التجارة "البعيدة المدى" وليس من اقتطاع الفوائض من الفلاحين [1].

غير أن هذا الازدهار لم يستمر طويلا، حيث بدأت سيرورة الانحطاط تعتمل في أحشاء بلدان المغرب مع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، حينما بدأت هذه التجارة في التدهور والانحطاط بعد ظهور البرتغال في السواحل الأطلسية لإفريقيا، وبالتالي تحول طريق الذهب.

وفي أعقاب هذه الأزمة، حصل رأس المال الفرنسي على امتيازات عديدة داخل التراب الجزائري فتحت له المجال بالتدريج للتغلغل داخل بنية المجتمع الجزائري [2]. فمهد ذلك لإنشاء الشركة الإفريقية (1700) التي ساعدت على ازدياد عمليات التغلغل داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري من خلال عقود الامتياز والتجارة. فكان من آثار ذلك تحول الجزائر في نهاية المطاف -وعلى غرار بلدان أمريكا اللاتينية- إلى مصدر لتوفير رأس المال الأوروبي، أي أنها كانت من ضمن العوامل التي مهدت لتحقيق شروط انطلاق الرأسمالية في العالم الغربي [3].

ومنذ القرن السابع عشر بدأت الحرف، ومختلف الأنشطة التقليدية الجزائرية وبالتالي الاقتصاد الحضري في التدهور بسبب استيراد المنتجات الأوروبية. ثم لم يقتصر الأمر على الحواضر حيث امتد هذا التأثير إلى داخل الأرياف [*]، ونتيجة لهذه السيطرة المبكرة لرأسمال الفرنسي تدهورت الصناعات المنزلية، بعد

---

[1] Cf. S. Amin, La nation arabe, nationalisme et luttes de classe, Paris, Editions de Minuit, 1976 p21 & S Amin Le développement inégal, Op. Cit, p35.

[2] بدأ نظام الامتيازات يتدعم منذ القرن السادس عشر (1520) بعد إعطاء تاجر مرسيليا " توما لانش «تصريحا باحتكار صيد المرجان من شاطئ بجاية إلى الحدود التونسية، ثم منح امتياز عمل في " حصن فرنسا " مقابل قيمة يدفعها لباي قسنطينة حُدّدت في نهاية القرن الثامن عشر بمبلغ 232000 ليرة و2000 ليرة، أنظر: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، بيروت: دار الحداثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص82.

[3] أنظر عبد اللطيف بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، *مرجع سبق ذكره*، ص45-46.

[*] وذلك عندما أثارت المنتجات المستوردة << انتباه القبائل فاشترتها (سكر وشاي وأنسجة وأسلحة وخردوات ومجوهرات)، وحمل التجار اليهود المتجولون -إلى القبائل- هذه المنتجات التي ساهمت في نشأة الرأسمالية الوليدة في أوروبا>> نفس المرجع، ص42.

أن عجزت عن مواجهة منافسة لا متكافئة مع المنتجات المستوردة، التي أصبحت القبائل تفضلها لجودتها ولأثمانها الرخيصة، فتقلّصت بذلك الأسواق الريفية، التي كانت تحقق التكامل الاقتصادي بين شتى المناطق.

وبالمقابل تحولت السلطة الحاكمة، في ظل هذه الأوضاع، إلى مجرد مدافع عن مصالح الشرائح الحاكمة والتجار والسماسرة، وكل المتعاملين مع التجارة الفرنسية [**]. ومع مجيء عام 1830 بدأت الجزائر أول مراحل انخراطها القسري في بنية النظام الرأسمالي العالمي، بعد سلسلة المقدمات الآنفة الذكر.

وقد اعتبر البعض ذلك احتلالا مسبقا، وتمهيدا للإحتلال العسكري، وقد تدعم هذا المنحى مع توفر الظروف المواتية للاستعمار، خاصة بعد تحطم الأسطول الجزائر إثر عاصفة هوجاء في معركة "نافارين" سنة 1927 عند تلبية الأسطول الجزائري لنداء الدولة العثمانية لإمدادها بالمدد لرد العدوان عن الإمبراطورية الإسلامية.

كما توفرت أسباب أخرى داخل وخارج فرنسا، جعلت فرنسا في 30 يناير عام 1830 تقرر الاعتداء على الجزائر، متذرعة بأسباب معلنة لتضليل الرأي العام المحلي والعالمي.

فبالنسبة للرأي العام الفرنسي ركزت على فكرة الانتقام من داي الجزائر الذي أهان القنصل الفرنسي حين ضربه أمام جمع من رجال السياسة؛ أما بالنسبة للرأي العام الأوروبي والعالمي فتذرعت بالرغبة في التخلص من رعب القرصنة الجزائرية [1].

وهكذا توفرت عدة ظروف وأسباب لتشكل مبررا ودافعا كافيين لنزول القوات الفرنسية على شواطئ الجزائر، لتبدأ عملية الاستعمار، التي دامت قرنا وثلاثة عقود من الزمن.

وهكذا بدأت سنة 1830 أول مراحل خضوع الجزائر لنظام استعماري بربري، انخرطت فيه قسريا في بنية نظام أجنبي رأسمالي غير العادل. وقد تميّزت هذه الفترة الاستعمارية بمرحلتين حاسمتين [2]:

1- وصفت المرحلة الأولى (1830-1880) بالمرحلة العسكرية، بحكم غلبة الأسلوب العسكري على شكل التغلغل الاستعماري داخل المجتمع الجزائري، بهدف تهيئة الشروط اللاّزمة لبداية اشتغال الآليات القانونية وإرساء القواعد الأولى للنظام الاستيطاني.

2- وتنقسم المرحلة الثانية (1880-1962) إلى فترتين متباينتين:

[**] وصف أحد الباحثين حالة التدهور الاقتصادي والسياسي في تلك الفترة بقوله :<< كان وجود شبكة هؤلاء التجار بين الفرنسيين إذن في الجزائر، واحتكارهم للتجارة الخارجية، وللجهاز المصرفي الجزائري كلّه عبارة عن احتلال مسبق، وتمهيد للاحتلال العسكري اللاّحق >>أنظر: حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ،مرجع سبق ذكره، ص20.

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 2، الطبعة الثانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص13.

[2]- Belhassine. M. M, « réflexions sur les conditions économiques de la Classe ouvrière en Algérie » in : « travaux » colloque sur la classe ouvrière, Alger, N°3, (Mai 1981) p59.

فالفترة الأولى منهما (1880-1930) تعد فترة تدعيم وتثبيت للنظام الاقتصادي والسياسي الاستيطاني.

أما الفترة الثانية (1930-1962) فغلب عليها الركود والتأزم في أحشاء هذا النظام.

أولا- آليات السيطرة العسكرية والقانونية (1830-1880):

غلب على الفترة الأولى من الاحتلال أسلوب التغلغل العسكري الذي اتسم بوحشية أعمال الإبادة، وتعدد المجازر الجماعية، والتي كانت في مجملها ترمي إلى تفريغ المجال لإحلال المعمرين وتوطينهم.

ويلاحظ أن الضعف العام للسلطة الجزائرية الحاكمة الناجم عن كونها عزلت نفسها عن التنظيمات القبلية، جعلها تعجز عن الصمود أمام هذه ضربات جيوش الاحتلال، بالرغم من الصمود البطولي للسكان.

وقد كان سقوطها إيذانا ببدء السيطرة على مواردها وإمكاناتها كلّها، ومن ثمّ الملكيات الواقعة في أطراف المدن (خاصة مدينة الجزائر) والتي أُسندت فيما بعد للوفود المهاجرة من الأوروبيين.

وبالطبع، شكل ذلك أيضا بداية اختفاء الطبقة الثرية، التي كانت تستمد قوتها من القاعدة المادية للسلطة الحاكمة، فاختار بعضها الهجرة إلى الخارج [1]، بينما اختار البعض الآخر التحالف مع الإدارة الاستعمارية[2].

وإلى جانب ذلك زال دور الطبقات المرفهة البرجوازية التقليدية في المدن والمؤلفة من المثقفين والقضاة والتجار [3]، كما اختفت بعض الفئات الحضرية المتوسطة مثل الموظفين الإداريين، وأبقى الاستعمار البعض القليل منها لاستخدامه في الأجهزة الإدارية الإشرافية (المكاتب العربية) كمترجمين ومحررين ومحامين إسلاميين[4].

أصبح المجتمع الجزائري، بعد اندحار نظامه السياسي، مفتوحا على كل الاحتمالات التي تصاحب فقدان السيادة، حتى وإن كانت هذه السيادة، في ذلك العهد غير مؤسسة على إجماع داخلي، وغير قائمة فعليا على شرعية معترف بها من قِبل جميع القبائل والجماعات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع الجزائري.

بعد تقويض النظام السياسي المركزي، قامت إدارة الاحتلال بسنّ عدة قوانين ومراسيم ليتم لها القضاء على الملكية الجماعية القبلية، ثم أُسندت هذه الأراضي لأفواج المُعمّرين الوافدين من أوروبا وفرنسا، الذين شكلوا قاعدة المجتمع الاستيطاني قيد النشأة والتكوين.

---

[1]- حول حجم واتجاهات ومراحل الهجرة، أنظر، أبو القاسم سعد اللّه، أبو القاسم سعد اللّه، الحركة الوطنية الجزائرية ج 2،3 (1930-1945)، مرجع سابق، ص 136-137.

[2]- وقد وافق ذلك رغبة إدارة الاحتلال التي كانت تبحث عن طبقة عميلة تستخدمها للحاجة :

Mostefa Lacheraf, L'Algérie, Nation et Société, 2°Editions, Alger, SNED, 1978, p 54.

[3]- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر : دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 75.

[4]- نفس المرجع، ص 61.

بدأت الآليات القانونية التي نجحت في تفكيك البنية الاقتصادية الجزائرية السابقة بإصدار عدة مراسيم وتشريعات منذ 1832 إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كان الهدف من ترسانة المراسيم والتشريعات في بداية الأمر تصفية الطابع الجماعي للملكيات الأراضي، حيث طالت في أول الأمر أراضي القبائل الثائرة، ثم انتقلت إلى أراضي الرعي والبور التابعة لأراضي العرش، ولم تسلم منها حتى أراضي المرور والأرضي المتروكة للراحة [1].

تطلب الأمر أحيانا من أجل مصادرة الأراضي استعمال التبرير والتحايل إلى جانب القمع والتقتيل، وكمثال على ذلك إدعاء إدارة الاحتلال بأنها بمثابة خليفة السلطة الجزائرية السابقة، وبذلك يخوّل لها الشرع الإسلامي حق حيازة الأراضي وامتلاكها، وأيضا تحديد ملكية القبائل [2].

وكان سند هذا الادعاء: «**المذهب** الشائع وسط المسلمين الذي يُقرّ بأحقية الإمام (الحاكم) في أن يُعلن أنّ أراضي الأهالي هي وقْف قومي.. ».

ويعلق ماركس على هذا الادعاء بقوله:

« حقيقة أن حق الإمام في الملكية العامة معترف به من المذهبين المالكي والحنفي على السواء، ولكن هذا القانون يعطيه الحق في جباية ضريبة التسليم (أي الجزية) فحسب من مكان البلاد المقهورة (...) إن "لويس فيليب" كحاكم بعد الإمام، بل الدايات المقهورين قد اغتصب بالطبع ليس فقط الملكية العامة، بل كل الأراضي المفلوحـــــة، بما في ذلك المراعي العامة، والغابات والأراضي البور. [93]»

إلى جانب ذلك، قامت السلطة الاستعمارية بتأميم أراضي الوقف، وقد أشار " دي توكفيل " De Tocqueville في تقرير له مشهور عام 1847 إلى عمليات المصادرة بقوله:

« لقد استولينا في كلّ مكان على هذه الأموال–أموال المؤسسات الخيرية، التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام. وذلك بأنْ حوّلناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وانقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا، وأكثر فوضى، وأكثر جهلا، وأشد همجية بكثير ممّا كان عليه قبل أن يعرفنا» [4].

---

[1] - حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2]- قارن: نفس المرجع، نفس الصفحة مع ابن آشنهو ، مرجع سابق، ص 53.

[3]- ماركس وانجلز، حول الهند والجزائر، مرجع سبق ذكره، ص115.

[4] - أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، بيروت: منشورات عويدات، 1985، ص 13/ ص36.

وبسبب هذا المرسوم، وكذا مرسوم 1846 تمت مصادرة 168 ألف هكتار، منها 95 ألف لصالح الدولة و68 ألف للأوروبيين و11 ألف وخمسمائة للمسلمين، وكان من نتائج فقدان المراعي وبيع الحقول المستريحة إلى فقدان الكثير من الأهالي أراضيهم حيث انتزع منها ما يربو عن 22 ألف هكتار.[1]

وإلى جانب ذلك قامت سلطات الاحتلال بتحطيم الملكيات الخاصة التابعة للأهالي، حيث دعا مرسوم 31 أكتوبر 1945 إلى مصادرة أراضي السكان الذين ينضون تحت لواء المقاومة الشعبية، وحددهم النص القانوني بوصفهم «يقترفون أعمالا عدوانية ضد الفرنسيين أو القبائل الخاضعة لفرنسا أو يقدمون، مباشرة أو مداراة مساعدة للعدو أو يقومون باتصالات معه».

وهم يتشكلون أيضا من هؤلاء الذين "تركوا الراضي التي يستغلونها والتحقوا بالعدو، ويكون تاركا وملحقا بالعدو كل من يغيب عن منزله لمدة تتجاوز الثلاثة أشهر من دون إذنٍ من السلطة الفرنسية "[2].

أما فيما يخص مرسوم جويلية 1851 فيمكن أن نعلق على أهدافه وأسلوبه، فمن حيث الهدف شكل هذا المرسوم سلاحا جديدا ضد المقاومة فكما أشار النائب الفرنسي" ديدير" في تقريره للمجلس الوطني سنة 1851:

" يجب أن نسرع بتحطيم اتحادات القبائل، لأنها تمثل القيادة لكل معارضة لحكمنا "[3]

أما من حيث الأسلوب، فقد تبنى أسلوبا جديدا للاستحواذ على الأراضي يعتمد أساسا على الحيل والتدابير القانونية المضلّلة، حيث أعطى هذا المرسوم وبناء على " *نظرية أرض العرش*" للسلطة العامة حق "*ملكية الرقبة*" على الأراضي الجماعية، فلا يصبح للقبائل إلا حق الانتفاع بها فقط، في حين ترجع الملكية للدولة، التي بالطبع تحركت من منطلق هذا الحق، من أجل استرجاع ما تملكه رقبةً!!.[4]

وقد تدعّم هذا الإجراء المراوغ في سنة 1856 حين صدرت قوانين الحصر والحظر، والتي بمقتضاها لم يعد أصحاب الأرض الشرعيين سوى مستغلين لريعها بعد اعتبارها في حوزة الدولة الفرنسية بصفتها خليفة السلطة الجزائرية[5].

كانت حصيلة تطبيق مرسوم ما عرف بمرسوم "مجلس الأعيان" Senatus Consulte (1863) الذي اعتبره فعلا سياسيا يشير إلى لحظة هامة في تاريخ الملكية الفردية[6]، توزيع ممتلكات 372 قبيلة.

ومع ذلك لم يحقق هذا المرسوم كل طموحات الأوساط المتطرفة من المعمّرين، الذين أبدوا استياءهم من محدوديته، لأن بنوده اعترفت بحق القبائل في ملكية الأرض.

---

[1] - شارل أجيرون، مرجع سابق، ص43.

[2] – ابن أشنهو، مرجع سابق، ص52.

[3] –ماركس، حول الهند والجزائر، مرجع سابق، ص117

[4]- Addi Lahaouari, op. Cit. P 53.

[5] -De Tocqueville Alexis, Œuvres, papiers et correspondances de Tocqueville, Paris, éditions Gallimard, 1962, p338.

[6] - Addi Lahaouari, op. Cit. P55.

وكان على هؤلاء المعمرين انتظار سقوط حكم إمبراطورية نابليون الثالث (1870) وقيام الجمهورية لتحقيق طموحاتهم [1]، فجاء قانون "وارنييه" Warnier لتجاوز النقص في قانون مجلس الأعيان، ولتدعيم سياسة مصادرة واغتصاب الأراضي.

جاء في تقرير **وارنييه** للجمعية الوطنية إن " التجربة برهنت أن تطبيق مرسوم مجلس العيان الصادر في 1863 والمقتصر على تعيين حدود أراضي القبائل والدوّارت Douars لا يسمح بعمليات بيع وشراء الأراضي بين السكان الأصليين والمستعمرين، بل بالعكس شجع استمرار "حالة الشيوعية الزراعية" غير المنتجة والمولِّدة للبؤس" [2].

كان الهدف الأساس من هذا القانون هو مصادرة الأراضي واستئصال المتحدات أو التنظيمات القبلية و" نزع العرب من رابطتهم الطبيعية: الأرض، من اجل كسر آخر قوة لاتحادات القبائل التي هكذا تذوب، وبالتالي درء أيِّ خطر للتمرد [3] ".

وقد حثّ القانون على فرنسة القوانين العقارية أي إخضاعها للقانون الفرنسي وإلغاء القوانين الإسلامية التي تكرس الملكية الجماعية. جاء في المادة الأولى من هذا القانون [4] :

" يخضع تقرير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليها، والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق الحقيقية والاتفاقات أو أسس القرارات المبنية على القانون الإسلامي أو القبائلي والمُناقضة للقانون الفرنسي. ولا يسري حق الشفعة على المشترين إلا بصفة الاسترداد الوراثي ومن قِبل القارب الوارثين طبقا للقانون الإسلامي، وضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 841 من القانون المدني".

ونجم عن هذا القانون ظهور نوع من المضاربة والتسابق بين الجزائريين للتخلص من الأراضي، وأنشئت صكوك الملكية، وعقدت الصفقات وبأبخس الأثمان، فكان من نتائج ذلك ظهور بذور الشقاق وتصاعد الخصومات فيما بينهم.

وقد بلغت الصفقات القضائية التي تمت خلال فترة 1871-1895 ما يقرب من 27000 صفقة أوقعت في حوزة المعمّرين ما يربو عن 63000 هكتار من الأراضي [5].

---

[1] – أنظر بتوسع شارل أجيرون، المرجع السابق وأيضا:
Ahmed Henni, La colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, Alger, SNED, 1973.

[2]- كارل ماركس، حول الهند والجزائر، مرجع سابق، ص114.

[3] – نفس المرجع، ص125.

[4] – عبد اللطيف بن آشنهو، المرجع السابق، ص61-62.

[5]-Addi Lahaouari, op. Cit, p66.

أما قانون 1887 فقد جاء لينظم قرار مجلس الأعيان لعام 1863 بالنسبة للقبائل التي لم يطبق عليها قبل عام 1870 [1]، وأعقبه قانون 1897 الهادف إلى وضع تشريعات وإجراءات لتثبيت "ملكيات المنتفعين الجزائريين لتسهيل بيعها وانتقالها إلى المعمّرين [2] ".

غير أن هذه التشريعات والتدابير لم تكن لترضي تماما شراهة ونهم المعمّرين، وهذا ما عبّر عنه المجلس الأعلى للدولة في عام 1911 بتأكيده على أن المعمرين يشكون من قلة الأراضي.

وتأسيسا على ذلك جاء قانون 1926 ليحقق هذا الطموح، ويُشبع شهيتهم إلى الأراضي [3]، ولذلك اعتبر البعض هذا القانون أكثر فرْنسة وعِدائية للأهالي، حيث نصّ على مشروعية السلطة في الإقدام، ودون انتظار لأيِّ طلب فردي أو جماعي، على مسح وفرْنسة أراضي القبيلة أو الدوار " إذا ما اقتضت مصلحة الاستعمار ذلك"[4].

ثانيا- تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية ونشأة اقتصاد الجوع:

نجم عن سلسلة التشريعات العقارية هذه تحطيم شبه كلي لنظام الملكية للقبيلة، وتفتيت للوحدات الاجتماعية التي قام عليها التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري لقرون خلت [5] بالتالي شهدت كل الوحدات الاجتماعية من القبيلة إلى الأجباب إلى العائلات الممتدة تمزقا في أواصرها وعلاقاتها، كان من نتائجه ظهور الأسر الصغيرة التي ابتعدت عن أصلها المشترك، فأصبح لزاما عليها أن تخوض معركة الحياة بمفردها بعد قرون من التضامن والتكافل الاجتماعي.

وقد وصف ماركس هذه الظاهرة الاجتماعية مبينا آثارها المتلاحقة بقوله: بدأ "شعور القربى العشائري (بين العائلات المختلفة) يتغير تدريجيا.. تقطع الفروع الفردية نفسها بعيدا عن الأصل المشترك، ويكوّن الذين

---

[1]-Ibid., pp. 66-67.

[2]- أحمد بعلبكي، المرجع السابق، ص46.

[3] -Ahmed Henni, op, cit. P 49

[4]– أحمد بعلبكي، المرجع السابق، ص48.

[5]- كانت القبيلة هي الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يميز المجتمعات المغاربية قبل الاحتلال وقد تدعم هذا الإطار خاصة بعد تدهور التجارة الصحراوية البعيدة المدى التي كانت تؤمن للسلطة الحاكمة مداخيل معتبرة ، مما جعلها تلجأ إلى أسلوب القرصنة و محاولات اقتطاع الضرائب من أطراف المدن و من القبائل. **لمزيد من التوسع أنظر:**

عبد الرحمان بن خلدون، المرجع السابق. وعبد القادر جغلول، مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ترجمة الفضيلة حكيم، بيروت: دار الحداثة، 1982. ومحمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987. وعبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1984. وكارل ماركس وانجلز، أشكال الملكية الجماعية في الجزائر قبل الغزو الفرنسي، في ماركس انجلز، حول الهند والجزائر، مرجع سبق ذكره. بالإضافة إلى المراجع الآتية:

Addi Lahaouari, Op. Cit. & Abdelhamid Merad Boudia, La formation algérienne précoloniale, essai d'analyse théorique, Alger, OPU, 1981.

هم أكثر قربى مستوطنات (قرى) معينة. كل خيمة تصير مراكز لمصالح بعينها، ومراكز لمجموعة القربى الخاصة بها التي لها احتياجاتها المعينة التي تهمها.. اهتمامات ضيقة نسبيا وأنانية.[1] ".

استمرت سيرورة تفكيك النسيج الاجتماعي لينجم عنها ظهور– ولأول مرة في تاريخ الجزائر- "**الفرد**"L'individu الذي أضحى كائنا مستلبا من الناحية الاقتصادية، ومجردا من الطابع الاجتماعي على المستوى السوسيولوجي، يعيش حالة **أنوميا**.

وقد كان هذه الكائن الاجتماعي -كما يقول عدي الهواري- يعبّر عن" التقسيم الفردي للأرض الذي يشير إلى انتقال من توازن اقتصادي يصونه مبدأ جماعية الأرض إلى اقتصاد الجوع.[2]"

1- نشأة اقتصاد الجوع:

لم يكن اقتصاد الجوع الذي تحدث عنه عدي سوى " *اقتصاد الكفاف*" الذي نشأ في أعقاب تحطيم الأساس الاقتصادي والاجتماعي للتنظيم القبلي في القسم الأعظم من التراب الجزائري.

فعملية التوسع في سياسة الاستيطان كانت تعني الطرد المستمر للسكان الجزائريين إلى الأراضي النائية الشحيحة، مما يعني المزيد من التضور والتضرر والمعاناة لعدد هائل من السكان الذين يعتمدون على حياة الزراعة والرعي، والذين كانوا يمثلون ما بين 90-95% [3].

بالإضافة إلى ذلك لعبت الضرائب "النقدية "monétaire دورا خطيرا في مضاعفة آثار سيرورة انحلال القاعدة الاجتماعية القبيلة، وزادت عملية تعميم الممارسات الربوية من إثقال كاهل السكان، وتسهيل طرق تجريدهم من الأراضي، بعد أن أصبحوا تحت رحمة المرابين.

فمن أجل الحصول على النقد لدفع رسوم الضرائب اضطرت القبائل - التي أثقلت كاهلها الرسوم المتنوعة (رسوم بلدية ومحلية، رسوم على المساكن والكلاب والإيجار والأسواق وغيرها.[4]- إلى تسويق منتجاتها، وكانت مجبرة على بيع كل احتياطاتها من القمح إلا قليلا.[5].

وعلى بيع عُملاتها "السيئة" القديمة مقابل العملات الجيدة [6] من أجل تغطية الحقوق المفروضة عليها، مما أدى إلى زيادة ارتباط القبائل بالأسواق الجديدة، وإلى ظهور ظروف مناسبة لزيادة نفوذ رأس المال التجاري، وبهذا نشطت التجارة وكبُر حجر التصدير من الحبوب والأسواق وغيرها.

---

[1] - ماركس وانجلز، حول الهند والجزائر، المرجع السابق، ص120.

[2] –Addi Lahaouari, Op. Cit. P 77.

[3]-Abdelhamid Akkache, Capitaux étrangers et libérations économique algérienne, Paris, François Maspero, 1971, p58.

[4]– عبد اللطيف بن آشنهو، المرجع السابق، ص65.

[5]- A. Henni, Op. Cit. P85.

[6] - ابن أشنهو، المرجع السابق، ص65.

ففي منطقة قسنطينة أرسلت الشركات من مرسيليا، وجاء ممثلوها إلى عنابة لشراء الصوف العربي، ونشط العرب في كلتا المدينتين لجلب المزيد من الحبوب لبيعه، ومن ثم يُصدر إلى فرنسا [1].

وقد تزامن نشاط التصدير هذا مع ازدياد حاجة فرنسا إلى الحبوب، بعد اتجاه الأيدي العاملة الفلاحية فيها إلى المصانع الناشئة في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، فنجم عن ذلك تردي حجم العمالة الريفية وتقلص مساحات الحبوب، وأصبح الاستيراد، الذي يتم بثمن بخس، ضرورة أكيدة لتغطية حاجات المجتمع الصناعي الوليد والمساهمة في الانطلاقة الصناعية الفرنسية [332].

وبذلك توافرت الظروف والدوافع لاندماج الاقتصاد القبلي في الأسواق الخارجية، مما يعني زيادة خضوعها باضطراد لتقلباتها ومنطقها لاستغلال، وفي هذا الصدد يوضح عبد اللطيف بن آشنهو كيف رافق دخول البناء الاقتصادي الريفي في الاقتصاد النقدي Economie monétaire اتساع دائرة التداول في الداخل ومع الخارج.

وحدث مع اتساع القاعدة الاقتصادية لرأسمال التجاري تقسيم للعمل بين رأس المال الأوروبي ورأس المال الجزائري. وضمن هذا الإطار تركزت تجارة التصدير في أيدي الأوروبيين في حين بقي التاجر الجزائري رديفا مهما بالنسبة لهم، فكل شركة تملك العديد من العملاء الجزائريين الذين يجوبون مراكز الإنتاج في المواسم، في حين أن التاجر الجزائري لا يلعب في تجارة الاستيراد سوى دورا تافها [3].

ومن جهته فتح رأس المال التجاري الباب أمام الممارسات الربوية التي ضاعفت من عمليات انحلال الملكية العقارية الجماعية، فلكي يُسدد الفلاح ضرائبه ويفي بحاجاتهم يضطر - أمام الظروف المناخية الصعبة وغيرها- إلى رهن أرضه مقابل الحصول على كميات من النقد، وتكون النتيجة بعد حين، تضخم الديون، وبالتالي انتقال أرضه إلى المُرابي.

وقد كشف الجنرال "مارتن بري" Martin Prey عن هذا المصير الذي كان يحدق بالفلاح الجزائري بقوله: «إن أتساع ظاهرة الربا قد نتج عن الاحتلال الفرنسي الذي غيّر بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للسكان الأصليين.. ويستدين العربي لشراء الحبوب اللازمة لاستمرارها وزرع أرضه ودفع الضريبة.[4].»

وأما هذا التقهقر اضطرت القبائل التي فقدت أراضيها على الذهاب إلى الأراضي النائية الضعيفة الخصوبة، التي تتكون من الراضي الجبلية الصخرية أو الراضي القاحلة المهددة بالرمال، والتي أطلق عليها "

---

[1] A-. Noushi, Enquête sur le niveau de vie des populations constantinoises dès la conquête, 1919, Tunis, 1960, p236.

[2]- أحمد بعلبكي، المرجع السابق، ص52.

[3]- ابن آشنهو، المرجع السابق، ص69-70.

[4]- نفس المرجع، ص72.

الأراضي الهامشية"، وكما يوضح الجدول التالي فإن هذه الأراضي انخفضت بنسبة 48 % وازدادت الأراضي الهامشية بنسبة 97 %:

انخفاض الأراضي الباقية وتوسع الأراضي الهامشية

السنة	أراضي الملك الباقية	التوسع في الأراضي الهامشية
1870	2 840 591	1 409 409
1900	2 588 000	1 662 000
1920	1 919 000	2 331 000
1940	1 454 000	2 796 000
1954	1 472 000	2 778 000

المصدر: حسن بهلول: مرجع سابق، ص 34-35

وفي الوقت الذي طرد القبائل إلى الأراضي الهامشية طردت أيضا الزراعات الشعبية الضرورية للمواطنين، ليتم التوسع في الزراعات الرأسمالية ذات العائد التجاري المعتبر، ولذلك نجد، على سبيل المثال، أن القمح الذي اهتم المستوطنون بإنتاجه في البداية لسد حاجة الرأسمالية الصناعية الفرنسية إليه، بدا ينخفض خاصة بعد 1858 حينما هبطت أسعاره في السواق العالمية مقابل ارتفاع أسعار الخمور المستخلصة من العنب.

ونتيجة لذلك طرد القمح والزيتون إلى الراضي الهامشية حيث اقتصاد الكفاف، مع بقائها تحت رحمة السماسرة [1].

2- نشأة الاقتصاد العصري:

وموازاة مع تدهور اقتصاد الكفاف نشأ الاقتصاد العصري، الذي كان تتويجا لنشوء الملكية الفردية للمعمرين، وبعض الفئات الاجتماعية الجزائرية.

وكان ظهوره المتزامن مع ظهور آليات إخضاع اقتصاد الكفاف يعبِّر عن جدلية العلاقة الثنائية غير المتكافئة بين هذين القطاعين، وقد شكلت هذه الجدلية في نهاية الأمر، السّمة المميّزة للاقتصاد الاستيطاني.

فقد ارتبط نموه بانحلال الملكية العقارية الخاصة بالجزائريين (أراضي البايلك، والملكيات الخاصة بالقبائل وأملاك الأوقاف..) ووُزّع في 1850 حوالي 115 هكتار، ووصل حجم الأراضي الموزعة عام 1861 حوالي 3 ملايين و434 ألف هكتار.

[1]- حسن بهلول، مرجع سابق، ص57-61.

وقد وزّعت هذه الأراضي على المعمّرين، الذي ارتفع عددهم بشكل سريع، حيث وصل إلى ما لا يقل عن 25 ألف شخص فيما بين 1830-1861، ثم ارتفع العدد إلى حوالي 33 ألف سنة 1851 ليصل إلى 131 ألف شخص سنة 1862. وقد وصل عدد المهاجرين الأوروبيين سنة 1900 إلى 200 ألف نسمة [1].

اعتبر هذا القطاع الجديد، نواة للاقتصاد الاستيطاني، الذي تبلور مع انتهاء العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وكان يشكل الجسر الرابط بين وحلقة الوصل بين الاقتصاد الجزائري والسوق الفرنسي والعالمي.

ولكن تجدر الإشارة أن الهدف الأول من هذا القطاع هو توطين الأعداد الكبيرة من الوافدين الأوروبيين، الذين ساعد تدفقهم على أرض الجزائر على التخفيف من البطالة والقلاقل والصراعات الاجتماعية في فرنسا، ولذلك سعى الاستعمار لتحويل سهول المتيجة إلى "مستودع للتسول الأوروبي" [2].

ولكن كان لا بد من انتظار عدة عقود حتى تبدأ سلطة الاحتلال في توفير البنية التي ستسمح ببناء قاعدة اقتصادية رأسمالية، فطلبت من الشركات الكبرى تمويل وتجهيز البلاد اقتصاديا، بتنظيم شبكة سكك الحديد وبناء السدود وتجهيز الموانئ، مما ساعد على التغلغل إلى المناطق الداخلية للوطن.

وقد تزامن ذلك مع إلغاء الحواجز الجمركية بين الزائر وفرنسا في فيفري 1851 مما شجع العمليات التجارية، وأسهم في ربط الاقتصاد المحلي باقتصاد "الوطن الأم".

وفي ذات المرحلة تم إنشاء المصارف والبنوك لتحويل الاستثمارات ونفقات التجهيز التي ارتفعت خلال 1830-1900 إلى 601 مليون فرنك/ذهب أي ما يعادل 103 مليار فرنك لعام 1950 [3].

ولما كان هذا القطاع يخضع لمنطق خاص لتعظيم الربح، فإن القائمين عليه (أي المعمرين) آثروا اختيار أيسر الطرق لتحقيق الثراء، فكانت النتيجة اهتدائهم إلى حل سهل ومريح وهو: عقد الصفقات العقارية المربحة بدل التفكير في الاستثمار، وما يستتبعه من تطوير لقوى الإنتاج واعتماد للعمل المأجور.Le salariat

بل أن المعمرين وحتى الشركات الكبرى الخاصة وغير الفرنسية فضلت اعتماد نظام المحاصصة أي الخماسة بدل دفع أجور العمال الجزائريين. وقد أطلق ابن آشنهو على هذا الأسلوب الذي لا يسعى لتطوير قوى الإنتاج، واستعمال العمل المأجور بالرأسمالية الصورية (الشكلية).

1- نفس المرجع، ص24-28.

2- ابن آشنهو ، مرجع سابق، ص89، شارل أجيرون، مرجع سابق، ص89، أحمد بعلبكي، مرجع سابق، ص41.

3- ابن آشنهو، مرجع سابق، ص109.

ثالثا- ظروف انطلاق الرأسمالية الاستيطانية بالجزائر (1830-1930):

شـهدت هذه المرحلة فترتين مختلفتين في سـياق التطور الذي شـهده النظام الاسـتيطاني بالجزائر، ففي حين مثلت المرحلة الأولى (1880 -1930) مرحلة إرساء النظام الاستيطاني، كانت المرحلة الثانية (1930-1962) قد آذنت ببدء فترات الركود والتأزم:

1 - مرحلة إرساء النظام الاستيطاني (1880-1930):

عرفت هذه المرحلة المحاولات الأولى لتوفير شروط انطلاق النظام الرأسمالي الاستيطاني من خلال دعم بعض أنواع الزراعة، وبعث القطاع الصـناعي الوليد الذي سـيسـتجيب لمطالب الوطن الأم، ويحقق حاجيات السوق العالمي أو المتروبولي من المواد الخام.

وتمّ التركيز على الزراعات التجارية (خاصة منها تجارة الكروم) على حساب المنتجات الأخرى التي يتطلبها السكان، فأدى ذلك إلى انخراط البنية الاقتصادية الزراعية في السوق العالمي، على حساب مصالح الأهالي، وبداية خضوعها لمنطق خارجي، أي متطلبات السوق الخارجي، وما ينجم عن ذلك من آثار في حال تقلباته، أي أن ذلك أدى – كما يقول أحمد هني- إلى حدوث "قطيعة بين الإنتاج الزراعي والحاجات الأساسية [1]."

وبين شـارل أجيرون حقيقة هذه القطيعة عند حديثه عن طبيعة الإنتاج الزراعي الذي قام على الزراعة التجارية خاصة منها الكروم بقوله:

" وبفضـل القروض التي كانت تمنح سـخاء، تغطّت منطقة التل بالكروم، وكانت مسـاحة الكروم الأوروبية في عام 1878 حوالي 15ألف فبلغت في عام 1890 نحو 110 آلاف هكتار (.. وهكذا فبعض) مراكز الاستيطان، وبعض المدن التي كانت تعيش خاملة حتى ذلك الحين، بُنيت بتمامها على براميل من الخمر. [2] ".

وبفضـل التدعيم المالي والتقني الذي قدمته السـلطة الكولونيالية للمعمِّرين أصـبحت زراعة الكرمة القطاع المسيطر في تراكم رأس المال منذ 1880 إلى غاية الأزمة الكبرى.

حيث تطورت مسـاحاتها منذ 1890 إلى عام 1914 من 110 ألف هكتار إلى أكثر من 180 ألف هكتار [3]، وأصـبح عائد النبيذ بعد 25 سـنة من ظهور زراعة الكرمة يمثل نصـف الصـادرات، وزاد الارتباط بالخارج

[1]-A. Henni, Op. Cit. P 133.

[2]- شارل أجيرون، المرجع السابق، ص79-80.

[3]- ابن آشنهو، المرجع السابق، ص139.

لدرجة أصبح معها الاقتصاد الجزائري يقوم على أسس واهية، حيث أصبح خاضعا لقاعدة تلخصها الصيغة القائلة: " إذا أصيب الخمر اشتكى الاقتصاد كلّه" Quand le vin va mal tout va mal.[1].

غلب على هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي الأساليب التقليدية لتنظيم العمل التقليدية السابقة [2]، بدل سيادة التنظيم الرأسمالي "الرشيد" حسب التصور الفيبري، حيث خضع الفلاحون لإقطاع إداري جديد، كما يطلق سمير أمين، وذلك مع ظهور الباشاغات والقياد Caïd و"بني نعم نعم" Béni oui oui [3]، مما يعني تكريس التمايز الاجتماعي والاستغلال، وبالتالي حجز مسار التقدم أمام أفراد المجتمع الجزائري.

وفي المجال الصناعي اقتصر النشاط على القطاعات التي تحقق حاجات المصانع الفرنسية (الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية) وكانت الغلبة، في ذات الوقت، لصالح رأس المال التجاري على حساب رأس المال الصناعي. وكان من النتائج السلبية لسيطرة رأسمال التجاري تحطيم الصناعات التقليدية التي كانت تؤمن حياة ما يقرب من 50 ألف نسمة في الجزائر [4].

2 - تأزم النظام الاستيطاني بالجزائر (1930-1962):

بحكم التبعية الشديدة للنظام الاستيطاني للخارج ارتبطت أزمته بالأزمة العالمية التي حاقت بالنظام الرأسمالي التوسعي في العقد الثالث من القرن العشرين.

ونجم عن ذلك " تلاشي حيوية القطاعات التي كان يُعتمد عليها مسبقا، دون أن تظهر قطاعات جديدة يمكنها أن تحلَّ محل القطاعات الجديدة إلا بشكل متأخر ومؤقت " [5].

ففي مجال الزراعة حدث ركود وتراجع في زراعة الكرمة بعد تعرضها لأزمات التسويق والمنافسة في السوق الفرنسية، وكان من نتائج ذلك، إقدام المعمرين على عقد الصفقات العقارية للتعويض الخسائر، وتحقيق أرباح طائلة، وكانت "البورجوازية" الجزائرية هي أفضل زبون لهذه الصفقات.

---

[1] -Ibid, pp. 126-127.

[2]- كانت عملية التكديح (نشأة اليد العاملة) La prolétarisation ذات طبيعة خصوصية، حيث شملت كافة الفئات الاجتماعية. وكانت مثل غيرها من الظواهر الاستيطانية ردا واقعيا على الزعم الماركسي الكلاسيكي الذي أكد على إيجابية التوسع الرأسمالي.

[3] - S. Amin, Le Maghreb moderne, Paris, editions de Minuit, 1970, pp. 99-100.

[4]- Ibid, p 39.

[5]- نفس المرجع، ص206.

وهكذا وصل انخفاض المساحات المزروعة من 400 ألف هكتار سنة 1935 إلى حوالي 333 ألف هكتار سنة 1948، وحدث الشيء نفسه بالنسبة للقمح الذي لم تستطع البورجوازية الجزائرية التي زادت حيازتها له أن توقّف من حدّة ركوده [1].

حاولت إدارة الاحتلال اتخاذ بعض التدابير والتشريعات الجمركية والإدارية لتجاوز هذا الركود، غير أن الثمار التي حققتها فيما بين 1939-1945 [2]، لم تدم طويلا حيث انحسر التصدير، وانخفضت الأسعار، وتصاعدت الهجرة الريفية.

كما تدهورت أوضاع الشرائح الجزائرية الفقيرة، وأحسّت بعض الفئات المتوسطة وصغار الملاك بالإحباط وانغلاق آفاق التقدم أمامها، مما جعل بعضها يعبّر عن تذمره ورفضه للوضع الاستيطاني من خلال انضمامه للتشكيلات السياسية والأحزاب والجمعيات الوطنية.

ويمكن الوقوف على حِدّة التناقض بين الاستيطان المتأزم ونشوء الحركة الوطنية من خلال نشأة الحركة الوطنية ذاتها التي ظهرت أول ما ظهرت في أوساط العمال المهاجرين بالخارج، وكانت هذه الحركة أكثر الحركات راديكالية وجرأة، حيث ربطت – وبوضوح- بين التحرير السياسي والتحرير الاقتصادي وكذا التحرير الاجتماعي.

ويمكن ملاحظة ذلك في برنامج نجم شمال إفريقيا عام 1929، الذي قامت مبادئه على ثلاث أفكار وهي "فكرة الوطنية بإعلان الاستقلال الكامل للجزائر وجلاء الفرنسيين عنها، وفكرة الاشتراكية بالدعوة إلى تأميم الأرض والممتلكات الكبيرة التي أخذها المالكون، وفكرة العروبة بالمناداة بالتعليم العربي [3] "

أصبحت المسألة الوطنية في فترة تصاعد الأزمة، نقطة التقاء بين مختلف الشرائح الاجتماعية، خاصة بعد قمع الاستعمار للتظاهرات السلمية المعبرة عن رفض استمرار سياسة الاستيطان.

وكان ذلك الالتحام بين مختلف "طبقات" وفئات المجتمع الجزائري أهم ما ميّز الصراع الاجتماعي الجزائري مع الاحتلال الأجنبي.

حاولت الإدارة الاستعمارية من خلال السياسة الإصلاحية التي وضعتها بعد الحرب العالمية الثانية أن تحسن من مستوى معيشة الفلاحين في الأرياف، وأن تدعم الرأسمالية الاستيطانية، من خلال تمويل

---

[1]- نفس المرجع، ص308- 313.

[2] - M.E. Benissad, op. Cit. p 9.

[3]- أبو القاسم سعد الله، ج2، مرجع سابق، ص427.

القطاعات العصرية للحصول على التجهيزات الضرورية وتطوير شبكة المواصلات، وإحلال بدائل تصنيعية جديدة.

أما فيما يخص الأهالي، سعت سلطة الاحتلال إلى تحديث القطاع التقليدي ووقف عمليات مصادرة الأراضي والتخفيف من الهجرات الريفية، غير أنّ هذا الطموح لم يتحقق بسبب التعقيدات البيروقراطية وعدم وجود رغبة حقيقية في رفع المستوى المعيشي للفلاحين.

فكان ذلك سببا كافيا لفشل هذه السياسة الزراعية، وإلى تحوّل الفروع المختصة بأدوات الزراعة التي كان من المفروض أن تجهّز القطاع التقليدي، إلى أدوات استغلال للفلاحين [1].

وترجع أسباب هذا الفشل أيضا إلى الطبيعة الاستغلالية، والنُزعة التخارجية (extériorisé) للنظام الاقتصادي الاستيطاني، الذي عمل على تكريس التفاوت الاجتماعي، وإحكام روابط التبعية للخارج (للوطن الأم).

فأدى ذلك إلى عدم قدرة رأس المال المحلي على مواجهة رأس المال الفرنسي (المتروبولي) داخل السوق المحلية ذاتها. كما أدت هذه التبعية أيضا إلى انحسار الصناعات المحلية التي كانت تقتصر على عمليات تجميع المنتجات الوسطية المستوردة [2].

بحلول عام 1954 عرف النظام الاستيطاني تحديا جديدا أحبط كل مخططاته. ففي الوقت الذي لاح فيه الأمل أمام هذا النظام بعد اكتشاف النفط، لتجاوز أزماته والحد من ركوده، وإنهاء مسلسل الفشل الذي منيت به السياسات الإصلاحية المتأخرة.

في هذا الوقت اندلعت حرب التحرير، مما دفع بالاستعمار إلى مواجهة على الصعيد العسكري بمواجهة الضربات المتصاعدة، وعلى المستوى الاجتماعي بمعالجة الأوضاع المتفاقمة للسكان الجزائريين للتخفيف من حدة الاحتقان، وتوفير الأجواء لاستغلال الموارد الجديدة.

كانت خطة قسنطينة (1958) تندرج ضمن هذه الإستراتيجيات الاستعمارية، حيث قامت بوضع برنامج عمل على مدار عشر سنوات، ومما جاء في هذه الخطة:

---

[1]- نفس المرجع، ص349-360.

[2]- أحمد بعلبكي، المرجع السابق، ص 80-81.

".. فإن الجزائر تتمتع إلى جانب الهيدروكاربونات السائلة والغازية في الصحراء بمورد جديد يترتب عنه إقامة بعض الصناعات الكبرى، ويسمح بأن تنشأ على ترابها نشاطات تصديرية كبرى [1]."

غير أن الكثير من الأهداف المعلنة مثل النهوض بالريف وتحديث القطاع التقليدي، ودمجه في القطاع العصري، وامتصاص البطالة الحضرية، وغيرها من الأهداف لم يكن القصد من ورائها سوى تدعيم الاستقرار بعزل جبهة التحرير الوطني ورفع الدعم عن جيش التحرير الوطني، ليسهل الاستئثار بالثروة البترولية.

ولذلك كان حجم الاعتمادات الصناعية معتبرا، فقد رصد ما يعادل 3200 مليون فرنك من أصل 38930 مليون فرنك أي بنسبة 16%، في حين وجِّه الباقي إلى القطاع الثالث والتجهيزات الخاصة بالثروات البترولية والغاز [2].

غير أن ذلك لم يكن ليوقف من حركية واندفاع الثورة الجزائرية التي استطاعت في النهاية أن تزيح النظام الاستيطاني، وأن تفوّت على الاستعمار فرصة القضاء على الثورة.

ولكن نجاح جبهة التحرير في تفويت الفرصة على الاستعمار للإطاحة بالثورة لم يكن بدون ثمن، فثمن الاستقلال كان باهظا جدا، أورث المجتمع الجزائري مشكلات فادحة، كما يظهر في النقاط التالية [3]:

مشكلات سكانية: تمثلت أساسا استشهاد ما يربو عن مليون ونصف المليون، واستئصال حوالي ثلاثة ملايين من السكان من مناطقهم وسُكناهم، والزج بهم في المحتشدات، أضف إلى ذلك وجود خمسمائة ألف لاجئ في المغرب وتونس، ومليون مهاجر من القرى إلى المدن، وأربع مائة ألف معتقل، ونفس العدد من المهاجرين في فرنسا.

مشكلات ناجمة عن الحرب والتخريب: نجم عن سياسة التخريب التي انتهجها الجيش الاستعماري لإخماد الثورة دك 8 000 قرية وتخريب ملايين الحقول، وإحراق ملايين الهكتارات من الغابات، وتلغيم مناطق شاسعة على طول الخطوط الجهنمية (خط موريس وخط شال) التي أقامها الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى الأعمال التخريبية والإجرامية التي قامت بها المنظمة العسكرية السرية L'OAS في 1962 مثل اغتيال العديد من المفكرين والمواطنين الجزائريين وإحراق المكتبة الوطنية.

---

[1] – حول السياسة المقترحة في هذه الخطة، أنظر: ابن آشنهو، المرجع السابق، ص384-390.

[2] - نفس المرجع، ص391-396.

[3]-Abdelhamid Brahimi : L'économie algérienne, *défis et enjeux*, 2° éditions, Alger, éditions Dahleb, 1991, pp 57- 60.

مشـكلات اقتصـادية: في بداية الاسـتقلال كانت الجزائر تملك كل الخصـائص المميّزة للاقتصـاد الذي يعاني من أشـد درجات التخلف والتبعية (المالية والتجارية والتقنية) بالإضـافة إلى اتسـامه بالتفكك والاختلال بين الهياكل والقطاعات الاقتصادية.

هذه إذن أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري في المراحل السابقة على الاسـتقلال الوطني، والتسـاؤل المطروح الآن، هو كيف تكفل الجزائريون أنفسـهم بقضـايا بلدهم؟ أي ما هي النخب التي قادت مجتمعها على مدار العقود الأخيرة؟

الفصل الثالث

المجتمع الجزائري وبوادر بناء القوة السياسيـة

(1962-1954)

تمهيد:

تُولي الكثير من الدراسات اهتماما كبيرا بالجوانب التنظيمية للمؤسسات السياسية والإدارية، إلى جانب عنايتها بالوظائف والأدوار التي تؤديها، ولكن على الرغم من أهمية هذا التحليل (النظامي) فإنه لا يكفي بمفرده لتفسير طبيعة النظام السياسي ونمط اشتغاله وآليات عمله، فضلا عن عجزه في تشخيص تركيبة النخب الحاكمة فيه.

وبالمقابل فإن اختيار التجريد المفرط عن طريق اعتماد بعض المتغيرات النمطية أو بعض التصنيفات عند تناول واقع وتاريخ البناء السياسي على دأب بعض الأطروحات، التي تؤثر التمرين التجريدي على البحث الجدي لا يمكنه كذلك أن يكفي لتحقيق غرض البحث والدراسة.

ومن هنا تصبح المزاوجة بين التحليل النظامي والتحليل التاريخي الدينامي مطلبا ضروريا من أجل تقديم البديل العلمي والمنهجي الذي بإمكانه تسليط الضوء على طبيعة بناء القوة، واستكشاف أشكالها المختلفة، والوقوف على منطق اشتغال الآلة السياسية برمتها.

وتأسيسا على ذلك، فدراسة المؤسسات والتنظيمات السياسية المختلفة لا يمكن أن تكون مجدية من دون تناول الشروط التاريخية لنشأة وتطور نظام الحكم، وتتبع عمليات صعود أو سقوط نخبه القائدة، ووصف أشكال التحالف التي تعقِدها فيما بينها.

أولا- سيرورة بناء القوة السياسية بالمجتمع الجزائري:

عند محاولة استقراء التاريخ السياسي الجزائري للكشف عن طبيعة نظام الحكم فيه، وأشكال القوة التي صاحبت نشأته تطوره، أول ملاحظة يمكن أن يخرج بها أي مستقرئ هذا التاريخ هي وجود صراع وتدافع دائم بين قوتين أساسيتين على مستوى قيادة العمل السياسي للمجتمع الجزائري:

أ- قوة أو نخبة تقف وراءها مجموعة قوى أو نخب تحرص دوما على تفضيل المشاركة الجماعية (أو الشعبية بالتعبير الحديث) في صناعة القرار، كما تحرص من جهة أخرى، وتبعا لذلك، على تحرير العمل

السياسي من التطلعات السلطوية والرغبات الشخصية للحكام أو " الزعماء" [1] أو القوى التي تتحكم فعليا في السلطة السياسية.

ب- وبالمقابل تشمل القوة الثانية جميع القوى والنخب والعصب الظاهرة والكامنة، التي سعت –وتسعى- دوما لاحتكار عمليات صناعة واتخاذ القرار، وحصر عمليات القيادة والتوجيه في نطاق محدود.

1- الأصول التاريخية لبناء القوة السياسية في المجتمع الجزائري:

تجلى هذا التدافع بين القوتين منذ بداية انطلاق مسار التحرر في الجزائر [2]، وشكل ذلك بداية أولى لفرض وترسيخ أسلوب خاص في إدارة الحكم في الجزائر، وإقرار قواعد بعينها للتربع على قمة السلطة، مهما اختلفت الخريطة السياسية والاقتصادية للنخب القائدة، فضلا عن صياغة تقاليد محددة للعمل السياسي لا زالت، جميعها، سارية المفعول إلى غاية اليوم.

إذن شكّل هذا التأرجح المستمر بين الإراديتين المتصارعتين في الظاهر والخفاء من أجل إقرار وضعٍ ما أو فرض صيغةٍ محددةٍ تكون فيها الكلمة إما لتوسيع المشاركة السياسية وتحبيذ الأسلوب الديموقراطي في اتخاذ القرار، أو أن تكون فيها ضحية التحكم والسيطرة والتفرد باتخاذ القرارات المصيرية..

شكّل ذلك أساس تطور نظام الحكم في الجزائر.. ولذلك يمكن اعتبار نمط الحكم السياسي غداة الاستقلال مجرد تطوير لهذه العلاقة المتناقضة.

يمكننا من خلال استقراء التاريخ والواقع السياسي الجزائري ومراحل تطوره المختلفة أن نتحقق من هذه القاعدة والاستنتاجات التي خرجنا بها، بل يمكن القول أن هذه القاعدة لم يكن لتعزب عن فكر رواد الثورة.

ولذلك صاحب عملية ولادة الثورة الجزائرية حرص كبير من جانب هؤلاء الرواد الأول لإقرار الممارسة الجماعية في القيادة والعمل، والتأكيد على أهمية وضرورة الاحتكام باستمرار لإرادة الجماعة، حتى تتجنب الثورة الانشقاق والتناحر وتدرأ محاولات الاستحواذ والتفرد بقيادة الثورة.

---

[1]- ليس هناك مقابل لكلمة زعيم في اللغات الغربية، ولذلك يفضل البعض الركون إلى التحديد العربي، والذي يعني –حسب الموسوعة الإسلامية - " قائد وناطق باسم الجماعة " مما يستلزم انسجام عاطفي كبير، بينه وبين المجموعة، ووجود اتصال دائم ذي جوهر ديموقراطي، وبشكل بلا خلاف. لمزيد من التوسع أنظر:

Maurice Flory, Robert Mantran, Les régimes politiques des pays arabes, Paris, P.U.F, 1968, p148.

[2]– - أشار أحد الكتاب الجزائريين إلى هذه الطبيعة الخصوصية للممارسة السياسية في الجزائر بقوله فمنذ " 1954 يتطلع كل زعيم جزائري لوضع قواعد اللعبة بنفسه، واتخاذ القرارات النهائية السياسية من دون منازع، كأنه بوسعه أن يبقى في الحكم على الدوام "

Ammar Bouhouche, The essence of political reforms in Algeria 1962-1992, in: les Annales de l'université, Alger, n° 8, 1994.

فضلا عن أن ذلك فيه عزوف عن التصرفات السياسوية التي من شأنها أن تؤدي إلى الانحراف عن الخط الوطني، وتفتح الباب مرة أخرى للتورط في المعارك السياسية وحرب الزعامات، بدل توحيد الصفوف وتمتين عُرى الترابط لكسب رهان النضال.

إذن فبحكم تجربتهم في الحركة الوطنية كان رجالات الثورة الأوائل على دراية كبيرة بهذه المعضلة، حيث كشفت لهم تجربة العمل السياسي السابقة عن أثر الانقسامات على مسار الحركة وأجندتها، وبيّنت كيف يمكن أن تعصف التطلعات الفردية للقادة بالحركة النضالية.

وفي هذا السياق أوضح المرحوم محمد بوضياف – في تصريح له لجريدة لوموند الفرنسية في 02 نوفمبر 1962- أن إنشاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" CRUA كان استجابة لهذا الهدف، الذي يُرجى منه وضع حد لمفهوم القائد "التاريخي" أو الشرعي [1].

ولذلك كان اجتماع الستة التاريخيين (ديدوش مراد و العربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد ومحمد خيضروكريم بلقاسم و بوضياف محمد) في 25 جويلية 1954 يهدف إلى إعداد الأرضية لتفجير الثورة على امتداد التراب الوطني، وبشكل مُنظم وجماعي، ينأى بهم عن العفوية والعمل الجزئي، وبطريقة قد تجنبهم الانشقاق الذي أضلّ بعض قادة الأحزاب السياسية الجزائرية آنذاك عن مهمتهم الأساسية.

وبطبيعة الحال، كان بيان الفاتح من نوفمبر خطوة حاسمة لإعلان القطيعة مع الأساليب المتسمة بالجمود العقائدي والحسابات الحزبية الضيقة، كما كان في نهاية الأمر بمثابة شهادة وفاة للحركات المطلبية السياسية التي أدت ما عليها في السابق.

لتترك المجال بعد أن حان الوقت لأن يتكفل أفراد الشعب الجزائري، على اختلاف مشاربهم السياسية وعلى تباين طبقاتهم الاجتماعية بالمسألة الوطنية. ولعلّ هذا ما جعل عبد الباقي الهرماسي يعتبر هذا "التمرد العسكري – حسب قوله- محاولة لتجاوز الانقسامات الداخلية للنخب السياسية [2]"

ومن أجل توطيد العمل الجماعي، ودفعه باستمرار نحو المزيد من الرقي والتوسع حلّت فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتترك المجال لتنظيمي جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وتسمح بتوسيع الأعضاء من تسعة أعضاء (بعد إضافة المفوضين بالخراج الثلاث) إلى 22 عضوا، مما يدل- كما سلف الذكر- على سعي رواد الثورة على توحيد العمل والمجهود.

---

[1] - -Amrane Ahdjoudj, Algérie, état pouvoir et société (1962-1965). Alger, Ed pigraphe 1992, p154.
[2]- - Elbaki Hermassi, Etat et société au Maghreb, Paris, Editions Anthropos, 1975, p144

غير أنّ هذه الرغبة الجماعية لم تكن لتحقق باستمرار رغبة الثوريين الأوائل، حيث شهدت عملية تشكل القوى السياسية الجزائرية -التي أرست فيما بعد نواة السلطة- ميلا قويا، واتجاها عارما لتركيز مركز القرار واستجماع قبضة القوة في جهة واحدة وقوة بعينها.

حيث عاد تيار التفرد بالقيادة والحكم من جديد للساحة النضالية الجزائرية، ليهدِّد هذه المرة العمل الجماعي الثوري، فكانت بداية تقهقر السلطة الجماعية لأول مرة- وإلى وقتنا الحاضر- وتحوّلها إلى شكل خاص ذي طبيعة عسكرية.

يمكن إرجاع السبب الأول في ذلك إلى ظهور نزعة "**الولايات**" العسكرية Willayisme لدى قادة المناطق (الولايات مستقبلا)، وكانت الأسباب التي أدت إلى ذلك في بداية الأمر موضوعية، تعلقت أساسا بمسائل تنظيمية مثل ضعف الاتصال بين الولايات، وبالتالي ضعف التنسيق فيما بينها، بسبب الإجراءات الحربية الاستعمارية.

مما أدى ذلك إلى انكفاء كل ولاية على نفسها، واعتمادها على قدراتها الذاتية في التموين والتحضير القتالي ومجابهة العدو ميدانيا، ومن هنا بدأت بذور نزعة الاستقلالية لدى المناطق تظهر، فسنّت بذلك سنة عملية جديدة ساهمت في ترسيخ محكمات محددة لمنطق اشتغال الحكم والإدارة بالجزائر.[1]

ومن جهة أخرى، وجد اتجاه التسلط مرتعا آخر عند القادة البعيدين عن ساحة المواجهة والمعركة المسلحة، حيث سمحت لهم ظروف تحررهم من عوائق الاستيطان، ومن مخاوف الحرب وويلاتها، بالتفرغ لمهام الوصاية على الثورة على مستوى التفكير في البداية، ثم إلى مستوى الفعل والحركة.

وكان من ثمار ذلك وأشواكه ظهور ميل جديد إلى الكاريزماتا لدى البعض، حيث بلغ هذا الأمر ذروته مع ظهور روح التزعم[2].

فأدى ذلك إلى تعميق الخلاف بين مختلف القادة، وتبلور هذا الخلاف ليصل إلى حرص بعض الأطراف على إدارة الحرب والدبلوماسية من مواقع سلطوية تتسم بالانفرادية.

فكان من نتائج ذلك ظهور تصورين مختلفين حول طبيعة وأسلوب الكفاح:

1- -Abdelkader Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, Alger, Ed ENAP, 1990, pp. 43-44

2- مثلا أصبح "بن بلة" يرى نفسه "زعيما للثورة الجزائرية" أنظر: Ibid. p.44.

- أحدهما يُولي أولوية للكفاح المسلح في الداخل، ويُقصر دور المفوضية الخارجية على الدعم والإسناد بالمال والسلاح والدعاية في المنابر الدولية. ومن دعاة هذا الاتجاه مناضلي الداخل [1]: كريم بلقاسم، وعبأن رمضان، وبن مهيدي، وأوعمران، وبن خده، ودحلب.

- أما التصور الثاني فيشدِّد على العمل السياسي، وعلى العزل الديبلوماسي لفرنسا دوليا، وقد التف كل من بن بلة وخيضر حول هذا التصور.

كان هذا الاختلاف، في حقيقة الأمر، وعلى الرغم من أهميته، يُخفي رغبة دفينة لدى قادة الخارج للهيمنة على الثورة، وعلى سلطة توجيهها بالأساس [2]، وقد تفطن بعض قادة الداخل إلى مزالق استعمال الثورة كمطية لركوب موجة الزعامة، وفرض الوصاية على المنضوين تحت لواء الجهاد في الداخل، ولذلك عقدوا مؤتمر الصومام في 20 أوت في وقته 1956، الذي يُعتبر أول مؤتمر لجبهة التحرير [3].

حاول المؤتمر إعادة رسم هرم القوة بشكل يصدّ تيار التفرد بسلطة القيادة، ويقلّل من الأحادية في توجيه الثورة، فتتجنب الثورة مزالق التزعم والتسلط، وتقطع الطريق أمام الراغبين في الاستبداد واحتكار القوة.

ولذلك أكد المؤتمر بقوة على أولوية السياسي على العسكري، وعلى أولوية الداخل على الخارج. علاوة على تأكيده على نقاط أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، مثل محاولة إمداد الثورة بالهياكل والأجهزة التي تسمح بتنظيم العمل المسلح، وإنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A ليكون المعبِّر الوحيد عن إرادة الثورة، والمحدِّد الفريد لسياسة الجبهة.

وبالإضافة إلى ذلك عيّن المؤتمر 34 عضوا لتشكيلة هذه اللجنة، وأُضيف فيما بعد في أوت من عام 1957 أعضاء آخرون ليصل العدد إلى 50 [4].

ومن الإنجازات الهامة أيضا لهذا المؤتمر إنشاؤه للجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E لحل مشكلة الانفصال أو التباعد بين الولايات، ومن أجل تنظيم العمل العسكري، وتسهيل عمليات التنسيق والتكامل بين مختلف المناطق.

---

[1] -Ibid. p45.

[2]– ومن هنا كما يقول "الرائد سي لخضر بورقعة": "نسجل الفارق بين قيادة الداخل التي كانت تتحرك طبقا لمعطيات يوفرها واقعها الحربي اليومي في مواجهة العدو، وبين نوايا قيادة الخارج التي كانت تخطط على الورق وتضبط حساباتها السياسية على ضوء اعتبارات سلطوية من خارج دوائر المعارك." الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990، ص13.

[3]– وهو المؤتمر الذي لم يهضمه كل من بن بلة وخيضر وأوجسوا منه خِيفة، لأنه يهدف إلى سحب التسلط والوصاية من تحت أقدامهما، وأقدام تيار الانفراد بالقوة والسيطرة.

[4]-Mohamed Tahar Ben Saada, Le régime Politique algérien, De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle, Alger, ENAL, 1992, p28.

وهكذا بحلول يوم 19 سبتمبر من عام 1958 اكتمل صرح بناء المؤسسات الجزائرية بإعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وتماشيا مع هذه الأهداف المرسومة التي تهدف - فيما تهدف- إلى تدعيم العمل الديموقراطي اتخذت اللجنة في دورتها الثالثة المنعقدة في طرابلس في سنة 1959 جملة من القرارات، من ضمنها تبنيها لمبادئ تعيين المستشارين الوطنيين، وكذا التذكير بالطابع الانتقالي للمؤسسات الجزائرية، ووجوب الاحتكام إلى الاقتراع العام، كنمط لتعيين للسلطة التشريعية بعد حصول البلد على الاستقلال [1].

ولكن، رغم هذه الأهداف والإجراءات فقد رجَّحت صراعات المواقع الكفةَ لصالح تيار السيطرة والاستبداد، لدرجة الإقدام على اغتيال عبان رمضان (في 13 ديسمبر 1957) الذي يُعتبر أحد صانعي إستراتيجية أولويات العمل السياسي والعسكري.

وبالطبع كانت هذه التصفية سابقة خطيرة، أرخت لمرحلة جديدة من تطور أساليب الإزاحة والاستحواذ على مواقع النفوذ..

فهي الأساليب التي تتجاوز الإطار المؤسساتي«Le Cadre institutionnel» وهي كما يقول حربي: "تسوِّي كل المسائل خارج المؤسسات الموجودة [2]".

وبعد حدوث ذلك كانت النتيجة تغليب العسكري على السياسي، وفرض تبعية الداخل "**الميداني**" للطرف الخارجي "**الدبلوماسي**". فبعد هذا الاغتيال ضعُف تأثير اللجنة الوطنية للتنسيق والتنفيذ، وانتقل مركز التأثير إلى العقداء بعد أن تلطخت يد أحدهم بدم عبان [3].

وهذا ما يؤكده أيضا محمد بجاوي في معرض حديثه عن حقائق الثورة الجزائرية حيث يقول:

"فقد حرّف موت عبان كل مصير المنظمات القائدة لجبهة التحرير الوطني، حيث كرّس التقسيم المؤسف بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية.. (وكان من نتائج ذلك) عدم احترام، وبشكل نهائي، لمبدأ الجماعة فيما يتعلق بالمسائل الهامة، "فالثلاثة "يتخذون القرارات والباقي ينصاع [4]".

---

[1]- 11 -Idem

[2]-Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité, Des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, Alger, Editions Naqd / Enal, 1993, p 197

[3] - يرى ايف كوريه أن بوصوف هو الذي أمر بقتله في إحدى ضواحي المغرب (بين طنجة وتيطوان) بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ - حسب شهادة- و بموافقة من السجناء الذين أرادوا وضع حد لنشاطه، أنظر:

Yves Courriere, L'heure des colonels, Paris, Ed, Fayard, 1970, pp153-154

[4]-M. Lebdjaoui, Vérités sur la révolution algérienne, Paris, Ed Gallimard, 1970, p163. in : Abdelkader. Yefsah. Op. Cit. p 52.

وهو يقصد بالثلاثة من سمُوا آنذاك بالباءات الثلاث «Trois B» (بن طوبال، بوصوف وكريم بلقاسم) الذين أدى إحكام للسيطرة على مصير الثورة إلى تعزيز المنحى الاستبدادي، واستفحال الاستبداد ليطبع فيما بعد كل مراحل تطور النظام السياسي الجزائري.

وكما كانت بداية سيطرة هؤلاء العقداء على المجلس الوطني للثورة منذ 1959[1] تعني بداية انقسام السلطة الجزائرية بين سلطة رسمية ظاهرة وسلطة فعلية خفية (كامنة) يتسم أسلوب عملها بالكتمان والسرية، كان إنشاء القيادة العامة لأركان الجيش E.M.G أيضا بدايةً لانتقال القوة نحو هذه القيادة، لتُصبح بعد حين المقرِّر لمساري العمل السياسي والمسلح، والمتحكم الأعظم في سلطة القرار [2].

وبعد تعيين العقيد الهواري بومدين على رأس قيادة الأركان انتقلت السيطرة إليه، حيث تبوء منذ ذلك اليوم رأس هرم السلطة بجناحيها العسكري والسياسي [3]، ويُصبح الركن الشديد الذي تقوم عليه السلطة على مدار عقدين من الزمن.

في الواقع، ساهمت عدة عوامل في تبلور وتطور اتجاه العسكرة، الذي طبع فيما بعد الحياة السياسية الجزائرية، ورسم اتجاه وحدود الممارسة السياسية على مدار العقود التاريخية الفارطة والمعاصرة.

ويمكن القول بدون تردد أن حرب التحرير الوطني GLN قد شكلت أهم عوامل تفرد الجيش بالسلطة الفعلية.

فالأولوية التي أعطيت للحرب، والتي بمقتضاها باتت كل الهيئات تشتغل على وقع هذه الأولوية، وتتحرك وفق تطورها زادت من تعزيز دور الجيش في هذه المرحلة، وجعلت العقداء يتصرفون من دون ضابط قانوني، مما جعل بعض الساسة آنذاك يتخفون على مصير الثورة الجزائرية من هؤلاء [4].

إضافة إلى ذلك، ساهمت قيادة الجيش بالخارج بشكل مباشر في تعزيز ازدواجية السلطة، وتكريس التباين بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية، كما لعبت بُنية الجيش ذاته دورا معتبرا في تكريس هذا الوضع.

---

[1]-M.Robin, «préface » de A. Yefsah, le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie, Paris, Ed Anthropos, 1982.

[2]-Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité, op. Cit, p301

[3] - أنشئت هيئة الأركان في دورة ديسمبر 1959/ يناير 1960، وهي الدورة التي عرفت إجراء تعديل في الحكومة المؤقتة، وقد تم عقد هذه القمة بعد مناقشات واسعة بين عشرة من العقداء ثلاثة منهم يحتلون مناصب حساسة في الحكومة المؤقتة. لمزيد من التوسع أنظر: عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-198، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 76.

[4]- كان عبان رمضان على رأس هؤلاء الساسة المتخوفين على مصير الثورة من سيطرة العقداء، ولذلك صرح أن الحرب هي: "قضية من الأهمية بمكان من أن تسند إليهم "

Yefsah, La question du pouvoir, Op. Cit. p50

حيث كان هذا الجيش (أي جيش التحرير الوطني ALN) يتوفر على قوتين مسلحتين منضويتين تحت لواء جيش واحد هو جيش التحرير الوطني: جيش يقود المعارك بالداخل ويُمتحن في خطوط المواجهة وجيش رابض بالحدود الجزائرية الغربية والشرقية.

وكما لاحظ البعض فإنّ استمرار توقف جيش الحدود بمحطة الخارج لآماد متراخية قد سمح بازدياد تسييسه، بقدر كان كافيا ليلهيه عن مهام إمداد الداخل بالعتاد والرجال [1].

وهكذا، فبينما كانت قوات الداخل في احتكاك دائم مع القوات الاستعمارية، تحدها خطوط الكهرباء والأسلاك الشائكة من تحركاتها، ومن الوصول إلى خطوط الإمدادات والتعزيزات، كانت القبضة المعدنية لجيش الحدود تزداد صلابة، وتحكما في الوضع الخارجي، ومراقبة للواقع الداخلي، فسمح لها ذلك بإحكام سيطرتها على إدارة الثورة وعلى القرارات المتعلقة بها في كل المجالات.

فبعد تحصل جيش الحدود على تدريب محترف، وبعد تحصله على تسليح حديث، وبعد أن وصل تعداد قواته إلى 23 ألف رجل، 8 آلاف منهم بالمغرب و15 ألفا بتونس، وبعد تطور وتعدد مصالحه وتخصصاته (من تموين، هندسة، أمن عسكري، اتصال، مركز تدريب وعبور، حظائر للمركبات، ومحافظة سياسية [2])..

بعد ذلك كلّه لا عجب أنْ يطرح نفسه كقوة بديلة، وأنْ يزيح أيّ منافس من حلبة القيادة والتوجيه والحكم، أثناء الحرب التحريرية وغداة الاستقلال الوطني [3].

2- شكل وطبيعة النخب والجماعات المختلفة:

في الختام يمكن القول بعد هذا التتبع التاريخي أنّ اندلاع الحرب التحريرية قد شهد تشكُّل من فئات وقوى سياسية واجتماعية التي يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ساعدت ظروف الحرب الجيش كي يبرز كقوة مستقلة وفاعلة، لا تقف أمام طموحاتها أي قوة أخرى، واعتبارا من السنوات الأخيرة للحرب أصبح لقيادة الأركان الدور الحاسم في رسم مسار العمل السياسي والعسكري.

بل وصل الأمر إلى حد التفرد في تعيين رؤساء الحكومة وعزلهم حسب وتيرة المفاوضات، وكان ذلك يُقصد منه إزاحة أيّ منافس محتمل، واستبعاد أيّ سانحة قد تجعل مقاليد السلطة تفلت من أيديها.

---

[1] - عاب رمضان عبان على قادة الخارج وقيادة الولاية الخامسة (بناحية وهران) تبني مثل هذا هذا المسلك، إلى جانب مثالب أخرى لا تقل خطورة عن ذلك مثل الاغتيالات والممارسات البوليسية أنظر: Ibid., Pp50-52.

[2]-Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité, op. Cit, p259.

[3]- أشار أحد أبرز ضباط قوات الداخل إلى هذه النقطة بقوله:" أن التآمر على الثورة جاء من بين جنبات الذين كانوا يفكرون في مرحلة ما بعد الاستقلال بعيدا عن مخاطر الموت الذي كان يترصد الثوار كل ثانية.." مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص238.

- وبعد إنشاء القيادة العامة للأركان ازداد تكريس أولوية الجيش على السياسي في تقرير مصير الثورة، وتحديد مسار الممارسة السياسية بالجزائر، ورسم خريطة القوى السياسية، فكان أن ارتسمت الصورة، وتحددت معالم الخريطة وفق ذلك على مدار السنوات التي سبقت الاستقلال والتي تلته.

- رغم الأولوية الواضحة للعسكري فقد أُسندت لجبهة التحرير أثناء ذلك بعض المهام الحاسمة، غير أن دورها كان في نهاية الأمر حبيس مبادرات العسكريين الذين يُسطِّرون ممارسات الساسة ويضعون الخطوط الحمراء التي تحدِّد مجال العمل.

وفي ضوء هذه العلاقة قدمت جبهة التحرير- من الناحية التنظيمية- الصفات الوراثية لجنين الدولة الجزائرية، وعملت على أن يكون لهذا الجنين قدرا من التحرك سمح له بالنمو من خلال تمرسه على العمل السياسي، وإنشائه لجملة من المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية، التي كانت شكلت بديلا لمؤسسات السلطة الكولونيالية آنذاك [1].

- أعطت حرب التحرير بُعدا جديدا للتحالفات بين مختلف التوجهات السياسية التي سبقت اندلاع هذه الحرب، كما أنها جمعت فئات اجتماعية متباينة حول الحرب، مما يؤكِّد أهمية المسألة الوطنية بالنسبة للمسألة السياسية في أوقات الحرب والأخطار الخارجية.

- كانت استجابة الفلاحين الجزائريين سريعة وقوية، إذْ شكّلت هذه المجموعة القسم الأعظم من جنود جيش التحرير الو طني، وكانت تلبيتهم جزءا من تلبيتهم الدائمة لحركات المقاومة المسلحة لمواجهة سياسة الاستيطان، ولم يكن هؤلاء كما يقول جغلول: "مجرد رديف بسيط للجنود، فقد استمد جيش التحرير قوته من حيث أن الطبقة الفلاحية التي عملت نسيجا معه، وحدّدت معركتها لمعركة جيشها، وإلى جانب جيش التحرير" [2].

وبالطبع كان للمعاناة الأثر البالغ في التعبئة الدائمة للقوى الفلاحية لصالح العمل الثوري والممارسة النضالية. بالإضافة إلى أن زيادة التعبئة العامة لمجموع السكان نمى مع تنامي الوعي الاجتماعي وانتقاله بالتدريج من الوعي القبلي التقليدي إلى الوعي الوطني الذي يتجاوز المعنى الطبقي.

- أما العمال فتمرسوا منذ عهدٍ طويل على النضال في صفوف النقابات الفرنسية، ومع اندلاع الثورة أسسوا نقابتهم (في 24 سبتمبر 1956) التي أُطلق عليها "الإتحاد العام للعمال الجزائريين".

وكان لهذا التنظيم عناصر نشيطة أثناء الثورة التحريرية، كما كان هذا التنظيم على وعي تام بضرورة إرجاء المطالب الطبقية لصالح المطالب الوطنية.

---

[1] -Mohamed Tahar Ben Saada, Op. Cit. P 37.

[2]- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص83.

حيث نجده بالرغم من استقلاله عن جبهة التحرير يُعلن أنّ مطالبه الطبقية هي جزء من مطالب كل الشعب وأن التناقضات مع النظام الاستيطاني مسّت كل التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، ولم تقتصر على التناقض بين العمال وأرباب العمل.

جاء في برنامج الاتحاد التأكيد على "أفضلية النضال من أجل الاستقلال الوطني" وعلى " أفضلية تنظيم العمال الزراعيين" وذلك لما للاستيطان من آثار بالغة على هذه الفئة أكثر من غيرها [1].

- من جهة أخرى عبّرت الفئات العمالية المتواجدة بالخارج (إلى جانب الفئات الأخرى) عن تحالفها مع القوى المناهضة للاستيطان داخل التراب الوطني، وجسّدت هذا العزم بإنشاء "اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا"، التي ساهمت بدور كبير في تأطير المهاجرين وتوفير تمويل معتبر للثورة.

كما كان لأعمالها النضالية العسكرية الصدى الواسع في التعريف بقضية الجزائر وإحراج الإمبريالية في عقر دارها، ونتيجة لهذا الدور الهام أطلق عليها "الولاية السابعة ".

عند استعراض دور هذه الولاية يجدر بنا دائما التذكير أن البوادر الأولى للحركة الوطنية قد نبتت في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين بالخارج في فترة الحرب العالمية الأولى، الذين لم يفتهم أن يثروا تجربتهم من خلال العيش في المجتمع المتقدم الفرنسي، والاتصال بتنظيماته النقابية" [2].

- وإلى جانب هؤلاء ساهمت فئات أخرى من الطبقات الحضرية في إنجاح سيرورة التحرر، فقد التف الكثير من صغار الحرفيين والتجار وبعض الموظفين والإطارات العليا والمهندسين والأطباء والطلبة حول جبهة التحرير وجيش التحرير، وبحكم بنيتها وتكوينها لعبت هذه الفئات دورا توجيهيا وقياديا بارزا في كلتا الجبهتين.

- وإلى جانب هذه النخب والفئات التف أصحاب العقارات الكبيرة حول الثورة، كتعبير صريح عن استيائهم من الوضع الاستيطاني، الذي جعلهم مجرد رديف دائم للبرجوازية الأوروبية، والذي سحب منهم أي دور اقتصادي هام.

ثانيا- بناء الدولة وخريطة القوى السياسية غداة الاستقلال:

عند تتبع تطور النظام السياسي الجزائري يتبدى لنا عمق الانقسامات والتناحرات التي ميّزت الأشهر الأولى التي سبقت إعلان الاستقلال الوطني، والتي تكشف، في حقيقة الأمر، عن تلاحم هش بين مختلف القوى الوطنية، التي يفترض أنها انصهرت في أتون حرب التحرير داخل بنية جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني.

فما إن نالت الجزائر استقلالها حتى عصفت الطموحات الفردية، والحسابات الجهوية، والتوجهات الشمولية لمختلف القوى السياسية، بالتوجه الجماعي الذي قامت عليه مبادئ لجنة الوحدة والعمل، التي

[1] - لمزيد من التوسع أنظر: عامر رخيلة، المرجع السابق، ص81-82

[2]-William. B. Quandt. Société et pouvoir en Algérie, la décennie des ruptures, Alger, Editions Casbah, 1999, p24.

أرادت إحداث قطيعة حقيقية مع الممارسات السياسوية التي تُغالي في تقديس الزعامات الحزبية، والتي يغلب على فعلها السياسي –كما يقول البعض الممارسات البوليتيكية Boulitik [1].

وقد ذكّر هذا التطاحن والخلاف بما كان يحدث قبل اندلاع الثورة، حين كانت بعض الزعامات تُبرمج مصالحها شخصية ضمن المشروع الاستيطاني، وحين كان البعض الآخر يتقوقع داخل تصوراته العقائدية الجامدة، مثلما حدث مع الأحزاب الشيوعية التي راهنت على نضال الطبقة العاملة على الصعيد العالمي والمحلي [2].

أصبح واضحا للعيان أن التحالفات التي فرضتها حرب التحرير لم تكن في حقيقة الأمر سوى تحالفات مرحلية ظرفية بين عناصر متنافرة، جمعتها مقتضيات الحرب من أجل استرجاع السيادة الوطنية، ولكن بطريقة خالية من أي مشروع مشترك [3].

ويمكن أن يُعزى هذا التباين والتنافر، الذي تجسد من خلال الزحف العسكري على العاصمة الجزائرية بشكل فاجأ الرأي العام المحلي والعالمي إلى العوامل التالية:

1- تباين في المصالح والمنطلقات الأيديولوجية:

ظهرت جبهة التحرير في بداية الأمر من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي كان أعضاؤها يطمحون إلى بناء جزائر متعددة "تضم جمعيات خيرية ومرابطين وقبائل وعائلات الكبيرة وبورجوازيين تقليديين ومتمدنين وفلاحين الفقراء وتجار أغنياء وإصلاحيين إسلاميين وعلمانيين جمهوريين وبرابرة وعرب.. (جزائر) محكوم عليها أن تحقق وجودها في إطار أمة. [4] ".

غير أن هذه الطموحات الوحدوية سرعان ما تحطمت على صخرة التباينات في التطلعات والأهداف لكل القوى الاجتماعية والسياسية.

فالتيار الأول الليبرالي، الذي يتبنى الخط الإصلاحي ويعوِّل على ولائه للمتروبول فوجئ بالثورة التي تجاوزته، فحتى "**البرجوازية الريفية**" انحازت إلى جانبها، مما دفع به إلى السعي للالتحاق بها. وبالفعل استطاع

---

[1]- يستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى أنشطة المنتخبين الذين استطاعت الإدارة الفرنسية أن تستميلهم (تشتريهم) أنظر:
Jean Leca, Etat et Société en Algérie, in : Enjeux internationaux, Travaux et recherches de L 'IFRI, Maghreb, Les années de transition, sous la direction de Bassma Kodmani, Paris,IFRI, 1990, p18.

[2] - كان للحزب الشيوعي الجزائري تصوره الخاص للمسألة التحررية، حيث لم يكن يفصل بين النضال الذي يمكن أن تخوضه الطبقة العاملة الفرنسية (والأممية) وذاك الذي سيتوحد معه انطلاقا من البلدان الخاضعة للسيطرة الإمبريالية.

[3]-Etienne Mallarde, L'Algérie depuis, Paris, éd de La Table Ronde, 1975, p 2.

[4]-Jean Leca, op. Cit. P 18

أن يتسلل إلى قيادة الجبهة بعد 1957، واستطاع أيضا، حسب البعض، أن يقف في وجه التوجهات الوطنية الديموقراطية أيّا كانت [1].

أما **التيار الثاني** فكان يمثل مختلف القوى الوطنية التي سعت إلى تجاوز التناقضات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية في صالح العمل الثوري الوحدوي لتحقيق الاستقلال الوطني، ويصف البعض هذا التيار بالتيار الوطني الديموقراطي لأنه كان يُلبي "بنهجه **الحركي**activiste ميول الفلاحين في ممارسة التمرد المسلح ضد الاستيطان العنصري. [2]"

وقد تمكن هذا التيار من أن يتجذر داخل الأوساط الشعبية وأن يجمع حوله الطلبة والمثقفين ومختلف الشرائح والفئات الحضرية التي كانت مقتنعة بضرورة استئصال النظام الاستيطاني.

2- عدم الانسجام في توجّهات جيش التحرير:

أدت ظروف الحرب إلى تفاقم النزعة الولائية Wilayisme التي تُعتبر كما وصفها بن خده، عند تطرقه في خطاب مطول ألقاه في 03 جويلية من عام 1962 لتوجهات السلطوية لعصبة وجدة، الجرح الأول، كما اعتبر أيضا استمرارها عشية الاستقلال منافيا لبناء دولة جزائرية قوية ضامنة للاستقلال والتنمية [3].

ولم يفته أن يوجّه إصبع الاتهام إلى جيش الحدود، حيث أنحى عليه باللائمة لأن "بعض الضباط ممن عاشوا بالخارج، لم يعرفوا الحرب الثورية مثل إخوانهم بالداخل، حرب تقوم أساسا على الشعب.. فهؤلاء الضباط الذين بقوا طيلة مدة الحرب بالحدود التونسية والمغربية، يميلون دوما إلى الاعتماد فقط على القوة العسكرية. وقد أدى هذا التوجه الخطير إلى التقليل من دور الشعب، والتقليل من أهميته وإلى خطر ظهور إقطاعية أو طائفة عسكرية على نحو ما نجد في بعض البلدان المتخلفة خاصة في أمريكا اللاتينية. [4]"

وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن ظهور قوتين مسلحتين:

قوة مسلحة تمارس عملها القتالي بالداخل تحت إمّرة قادة الولايات، وقوة أخرى متمركزة بالخارج تحت الإشراف المباشرة للقيادة العامة للأركان، مع توفر كل طرف على تصور خاص وعلى طموحات خاصة كان عاملا أساسيا في حصول الاصطدام في الشهور التي سبقت اكتساح العاصمة.

وكانت كل قوة ترى نفسها المعبِّر الوحيد عن الشعب الجزائري، وأنه صاحب الحق في فرض تصوره للمستقبل السياسي للبلاد.

---

[1] - أحمد بعلبكي، مرجع سابق، ص132

[2] -نفس المرجع، ص133.

[3]-Etienne Mallarde, Op. Cit. p54.

[4]- Ibid.p53

ولذلك فبعد خطاب **بن خده** كان رد قائد الولاية الرابعة (سي حسان) ورد قائد الأركان (بومدين) متشابها إلى أبعد الحدود. فقد صرح الأول قائلا:"لا زلنا السلطة الفعلية، النابعة من الشعب.. حتى الدستوريات [1]" فهو يُلوّح باستعمال هذه القوة لضمان تحقيق الشرعية الدستورية.

في حين صرح الثاني بأن "جيش التحرير الوطني، كان ولا يزال هو الشعب في قوته الشبابية والحيوية، فهو الشعب المسلح [2]."

وفي ذلك إشارة إلى استخدام المؤسسة العسكرية، باسم الشعب، كقوة ردع ووسيلة للتدخل لإقرار حالة الاستقرار وتأسيس دولة الاستقلال.

كان جيش الحدود على غرار الجيوش الكلاسيكية، يعرف انضباطا تنظيميا، وتسليحا عصريا، وتأطيرا جيّدا، وقد منحه ذلك الأفضلية على الأرض عندما امتطته قيادة أركانه وزحفت به نحو كرسي الحكم، حاملة على عرباتها " الزعيم " بن بلة، الذي ستحكم البلاد به.

فدخلت بذلك في معارضة مفتوحة مع الحكومة المؤقتة، قبل أن تضع بصورة نهائية يدها على الولايات، وتقضي على الأسطورة البطولية لجيش الداخل الذي كان يعاني في ذلك الوقت من نزيف خطير بسبب الانقسامات الجهوية وتعدد مراكز القرار داخله، إذْ كانت السلطة مفتتة بين عدد لا متناهي من القيادات الصغيرة، التي تعتبر نفسها ممثلة للجنود أمام الولايات، وممثلة للولاية أمام الجنود [3].

هذا وقد تمخض عن هذا الصراع غداة الاستقلال تشكل مجموعتين متعارضتين [4]:

فهناك من جهة الحكومة المؤقتة التي تقف إلى جانبها المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة، وفيدرالية فرنسا، وكل من الولاية الثانية والثالثة والرابعة (قسنطينة ومنطقة القبائل والجزائر) والجزء الأعظم من جهاز النقابة.

وبالمقابل تتكون المجموعة الثانية من أتباع بومدين وبن بلة، أي جيش الحدود، بالإضافة كل من الولاية الأولى والخامسة (الأوراس والقطاع الوهراني).

ولكن حُسم الصراع لصالح القوة الأكثر تنظيما، بعد فشل كل محاولات التوفيق بين الحكومة المؤقتة ومجلس الثورة، الذي كان بمثابة الواجهة السياسية لقيادة الأركان [5].

---

[1] - Ibid.p55.
[2]- Idem.
[3]-Mohamed Harbi, L'expérience de 1962 à 1965, sa portée et ses limites, Temps Modernes, Vol. 432-433,1982, P35
[4]-Etienne Mallarde, Op. Cit, p38.
[5]– عرضت العاصمة عدة أشكال للتسوية، ليس بسبب الشعور بالنقص الأخلاقي أو العسكري كما يقول مالارد Mallard، ولكن رغبة في حقن الدماء لأن الحكومة المؤقتة والولايات التي تسندها كانتا تريدان إبعاد شبح الحرب الأهلية أنظر:
E.tienne Mallarde, op. Cit. P46

ونتيجة لذلك بدأ الزحف "السلمي" على العاصمة كما وصفه الهواري [1]، والذي خلّف وراءه قُرابة ألف قتيل بين قوات جيش الحدود ومجاهدي الولاية الرابعة في "بوغار" [2].

كشف النزاع القائم النقاب عن استمرار النزعة العسكرية Militarisme التي تنزع إلى فرض العسكر لمنطقهم الخاص في ممارسة الحكم السياسي، وإنْ قُدِّم ذلك وفقا لمسوغات كثيرة تخفي وراءها الأسباب الحقيقية للتدخل في الحياة السياسية [3].

وعلى أية حال فبالنسبة للجزائر أصبح هذا النزاع في نهاية الأمر بمثابة التقليد الجديد في سجل التاريخ السياسي الجزائري، يُضاف إلى جملة المحكِّمات الأخرى التي ميّزت نمط اشتغال الحكم السياسي الجزائري.

وقد أضاف ذلك النزاع أيضا قاعدة جديدة لأسلوب عمل نظام الحكم في الجزائر يمكن أن نلخصه كالتالي:" البحث الدائم من لدن المؤسسة العسكرية عن الحاكم (أو الزعيم أو الشخصية الثورية) التابع لها والخاضع لإرادتها"، وهي القاعدة التي لازالت صالحة للعمل إلى غاية اليوم..!.

3- اتفاقية إيفيان وتعميق التباين بين أطراف النزاع:

في الوقت الذي شكلت فيه اتفاقية إيفيان تحولا جديدا في سياسة الاستعمار، حيث اضطرته الثورة المسلحة للجلوس لآخر مرة مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية بدل البحث عن البدلاء [4] لإجهاض الثورة الجزائرية.

غير أن هذا التحول الجديد الذي تم بفضل هذه الاتفاقية "الناقصة" قدّم مسوغا قويا لقيادة الأركان حتى تسحب المصداقية من الحكومة المؤقتة، والذهاب إلى حدِّ وصفها بخيانة الثورة.

إذن، وجدت قيادة الأركان في المضامين الاستعمارية الواضحة للاتفاقية فرصة سانحة، عشية الاستقلال لفرض مسوِّغات جديدة لإزاحة الحكومة المؤقتة.

وضمن هذا السياق جاء تأكيد الهواري على ضرورة << استمرار الثورة كطاقة بناءة، وكمنهج عام شامل، من خلال القيادة الجماعية. ولكن بتغيير في الأساليب يتفاعل مع تغير الظروف [5] >>.

---

[1] - لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، حوار مع بومدين، قسنطينة : من منشورات التجمع الجزائري البومدييني الإسلامي، د.ت، ص37.

[2]- Mohamed Harbi, L'expérience de 1962 à 1965, sa portée et ses limites, op. Cit, pp. 44-45.

[3]- -فحسب لطفي الخولي (الناطق غير الرسمي للهواري) "لم تستطع الحكومة المؤقتة، بوزنها الضعيف أن تملأ الفراغ السياسي بالجزائر بعد الاستقلال أو ممارسة السلطة أو مقاومة جيش التحرير خلال زحفه السلمي داخل البلاد" المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4]- نشير هنا إلى المبادرة التي قام بها قائد الولاية الرابعة «سي صالح زعموم" الذي اجتمع بديجول في قصر الإليزيه في ظروف سرية رفقة بعض رفاقه. لمزيد من التوسع حول هذه المبادرة أنظر: مذكرا سي الرائد لخضر بورقعة، الفصل الثالث، المرجع السابق.

[5] -لطفي الخولي، المرجع السابق، ص20.

وهو يكشف من خلال هذا التصريح الهواري بومدين بجلاء عن طبيعة هذا الأسلوب حين يوضّح أنه بعد " أنْ كان العمل العسكري هو جوهر وأسلوب العمل السياسي خلال مرحلة حرب التحرير، غدا (أصبح) العمل السياسي الثوري المسلح بطاقة عسكرية منظمة ومتنامية القدرة، هو الأسلوب الرئيسي في مرحلة استكمال وتدعيم الاستقلال الوطني.[1] "

إذن كانت قيادة الأركان، كما يرى البعض، تبحث عن أي حجة للمزايدة بالوطنية، حتى تمارس هوايتها في تغيير الحكام كما حدث مع بن خده في أوت من عام 1957 الذي خلفه عباس فرحات في تونس على رأس لجنة التنسيق والتنفيذ.

ثم مع عباس فرحات الذي خلفه بن خده في شهر جويلية سنة1961 على رأس الحكومة المؤقتة..! وهي الظاهرة التي ستتفرد بها الجزائر من دون الكثير من الدول المتخلفة.

كانت قيادة الأركان ترى أن دورها بعد انتهاء الحرب لا يقل أهمية عن دورها في حرب التحرير، ولذلك وجهت أمرا يوميا في 19 مارس 1962 جاء فيه: " إن المعركة مازالت مستمرة، وستكون أكثر ضراوة وأكثر دقة، من أي وقت مضى[2] ".

في المقابل ما كان للحكومة المؤقتة أمام الاندفاع القوي لقيادة الأركان، وبعد أن رجحت كفة الغلبة لصالحه، إلا أن تدعوا إلى احترام اتفاقية إيفيان وضمان انتقال السلطة إلى جبهة التحرير الوطني، مؤكدة على الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه الولايات[3].

ثالثا- السلطة وعلاقات القوة غداة الاستقلال:

كانت الخريطة السياسية مع بداية الاستقلال تعبِّر عن مشهد سياسي متنوع بسبب تعدّد النخب والقوى السياسية وتداخل علاقات القوة، وكانت هذه العلاقات تشهد تشابكا وتنافرا فيما بينها في التصور والرؤية، وفي أسلوب الحكم والممارسة السياسية.

ومع انطلاق سيرورة الاستقلال بدأت التطورات تجسِّد صورة الهرم الذي ستظهر عليه السلطة الجزائرية.

ويمكن الوقوف على هذه التطورات من خلال دراسة تطور القوى الأساسية التي قام عليها بناء القوة في تلك الحقبة:

---

[1]--نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عامر رخيلة، مرجع سابق، 104.

[3]- نفس المرجع، ص102.

1- مؤسسة الجيش:

بعد أن أصبح الجيش طرفا فاعلا في معادلة السلطة قام بإنشاء " مجلس الثورة" (1962/08/22) ليزحف بأمر من هذا المجلس في 30 /1962/09على الجزائر، ثم ليقوم بعد ذلك بتوحيد ألوية الجيش كلِّه تحت قيادته، ويتحول إلى " الجيش الوطني الشعبي" في سبتمبر من نفس العام [1].

وبغية ترتيب البيت الداخلي لهذه المؤسسة حرصت القيادة على استبعاد العدد الكبير من قوات الداخل وإدماج قوات الخارج التي كانت أكثر عدة واحترافا. كما حرص العقيد الهواري على إدماج الضباط الذين عملوا ضمن الجيش الفرنسي [2]، الذين لم تكن لهم –آنذاك- أي طموحات سياسية ظاهرة.

وقد أثار ذلك تخوف بعض قادة الداخل، مثل "العقيد محمد شعباني" الذي أكد على ضرورة تقديم أفراد قوات جيش التحرير على الضباط الذين عملوا بالجيش الفرنسي، وألح على ضرورة توفر الرجل على مستوى القيادة برصيد ثوري قبل البعد التقني، وبرّر قوله بالإشارة إلى أن التركيبة البشرية لأفراد الجيش غالبيتها شباب قابلون للتعليم والتدريب [3]، بدل إسناد مهام القيادة لضباط الجيش الفرنسي سابقا.

وبغض النظر عما حدث بالجزائر فإنه يمكن القول بأن تجارب جيوش العالم الثالث بشكل عام تؤكد على أنّ عملية التحول التي تشهدها المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال هي بمثابة المفتاح الذي يكشف عن الكثير من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث.

وقد تفطن الاستعمار لذلك عشية رحيله من هذه البلدان، حيث بدأ –كما يقول مولود حمروش- بوضع برامج تدريبية لتكوين الإطارات العسكرية، مع نهاية النصف الثاني من الخمسينات.

وفي وقت قصير أجرى لهم تربصات خاصة، وقام بترقيات سريعة لهم. فكلية كلية "سان دهورت" Sandhurst خصّصت عشرين مقعدا للأفارقة في عام 1956، وحذت كلية "سان سير" Saint Cyr حذوها ففتحت أبوابها للجزائريين بعد قيام الثورة الجزائرية بحوالي سنتين، وكان عدد الطلبة الضباط الأفارقة في المدارس العسكرية الفرنسية 500 ضابط [4].

---

[1] - Mohamed Tahar Ben Saada, Op. Cit. p38

John Keegan, Algeria, in World armies, 2ed, London, Mac Millan publishers, 1983, p10.

[2] - يقول " جون كيجن" (John Keegan): " معظم العسكريين لم يتم إدماجهم من الداخل بل في الحدود، .. و تم الإبقاء على 10 آلاف من واقع 50-60 ألف مقاتل من مقاتلي الداخل، و أبعد الآخرون خاصة منهم البرابرة.."

John Keegan, Algeria, in World armies, 2 ed, London, Mac Millan publishers, 1983, p10

[3] -عامر رخيلة، مرجع سابق، ص167.

[4] -مولود حمروش، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص23.

إذن كان الهدف من تخريج هذه الدفعات التي تم تكوينها في وحدات منعزلة هو تكوين نخب عسكرية موالية للقوى الاستعمارية، وكانت برامج التكوين تتسق مع هذا الهدف، أي قلع هؤلاء من جذورهم الاجتماعية وفصلهم عن شعوبهم.

وبالفعل تحول هؤلاء –كما بينت التجارب الإفريقية- إلى مدافعين مخلصين عن مصالح الاستعمار في بلدانهم الأصلية، ضد القيادات المخلصة التي تريد أن تفُكّ الارتباط بالغرب، وتحقق لبلدانها تنمية مستقلة شاملة.

فممَّا نقله السيد حمروش في كتابه عن الجنرال Afifa الذي قاد الانقلاب العسكري ضد الرئيس نكروما قوله:

"لقد كانت الفترة التي قضيتها في كلية سان دهورت أجمل فترات حياتي، فقد تعلمت في هذه المؤسسة التي لها تقاليد تعود إلى عام 1802، كيف أكون جنديا وفيا، وقد التقيت بشبان في عمري، لا شيء أعزّ لديهم من حمل السلاح لخدمة وطنهم. إنهم شباب اعتبروا جيش جلالة الملكة هو الذي أعطى معنى لحياتهم.. لقد دخلتها طفلا وخرجت منها جنديا.. [1] "

تطمح المؤسسة العسكرية في بلدان العالم الثالث إلى لعب دور مستقل وقائد، وعندما تقوم بإسناد الحكم إلى رجل مدني فإن ذلك لا يعني أبدا أنها تمنحه حرية التصرف من دون الرجوع إليها، فهي تخشى من أن يعرِّض ذلك وحدتها أو مصالحها للخطر.

بل أن أي تصرف بعيدا عنها تفسِّر بوصفه مناورة، فهي بحكم تفكيرها ومهنتها تتحرك وفق ما يمليه عليها فكرها القتالي، الذي من خلاله تتعامل مع الأطراف (المؤسسات..) الأخرى بمنطق القوات العدوة أو القوات الصديقة.

وبالمقابل فإن الحاكم المدني يدرك تماما هذه المخاوف، ويعي جيدا تطلعات قادة هذه المؤسسة، ولذلك يبدأ بالبحث عن الموالين له داخل هذه المؤسسة أو خارجها للحصول على أرضية توفر له حرية المناورة والتحرك.

ويُلاحظ في حالة الجزائر أن كل طرف (الحاكم والمؤسسة العسكرية) كان يتصرف بطريقة تعني بأن الطرف الآخر تابع له، فكان الرئيس بن بلة يسعى لتقليص نفوذ الجيش، فكان مما أقدم عليه هو تقليص "جماعة وجد" التي وضعته على سدة الحكم.

حيث قام بتعيين العقيد الطاهر زبيري قائدا للأركان أثناء غياب العقيد بومدين، كما قام بتنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية، وهو الذي كان اقترحته المؤسسة العسكرية لهذا المنصب، بعد وفاة

[1]- -نفس المرجع، ص24.

محمد خميستي، الذي شغل ذلك المنصب باقتراح من بن بلة، في حين كان بوتفليقة يشغل منصب وزير الشباب والرياضة في حكومة 1962/09/26 [1].

وانتهى الأمر ببن بلة أن يقترح في مؤتمر 1964 تكوين مليشيات شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الاشتراكية على غرار الحرس الأحمر في عهد لينين.

ولكن الهدف الأساسي من وراء هذه الفكرة هو تكوين جيش موازٍ للمؤسسة العسكرية لدرء خطر الانقلاب، وحتى يتحرر من الوصاية الكبيرة التي يفرضها وزير الدفاع على مؤسسة الرئاسة. لكن هذه المناورات الرئاسية باءت بالفشل، وتحولت إلى سبب كاف لتنحيته من الرئاسة في 19 جوان من عام 1965[2].

استطاعت المؤسسة العسكرية، بالطبع، التي تحرص دوما على تبرير ممارساتها أن تصوغ مبررات مقبولة لتدخّلها العسكري، فقد فقدّمت الأمر على أنه " **تصحيح**" يستهدف إعادة السيادة للشرعية الثورية والمبادئ الشعبية.

فهذا التدخل التصحيحي لا يعتبر انقلابا عسكريا، كما صرح الهواري للطفي الخولي "وإنما هو ممارسة ثورية لمسؤولياتهم من قبل الشعب.. نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع، ولكن لأي مدة؟ 24 ساعة فقط، ضمانا لصد أيّ محاولة للتخريب، وانسحب على الفور بعد أن لاذ المخربون بالجحور خوفا من الشعب وإرادته الكاسحة [3]".

وبغض النظر عن مبررات هذا التدخل العسكري فقد كشف عن عدة اعتبارات هامة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

أ - ضعف النخب والقوى والتنظيمات السياسية الأخرى التي كانت تدين بالولاء لمؤسسة الرئاسة بوجه عام، وللرئيس بن بلة بوجه خاص.

ب- قدرة الجيش على درء أي محاولة للتقليص من نفوذه أو اللعب من دونه، وحرصه على التأكيد على أنه هو صاحب المرجعية في الحكم.

---

[1]-وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومة الأولى ضمّت وزراء آخرين باقتراح من الجيش مثل أحمد مدغري في وزارة الداخلية، وموسى حساني للبريد والمواصلات، ومحمد الصغير النقاش لوزارة الصحة

[2]- بالإضافة إلى أسباب أخرى ذكرها بيان مجلس الثورة، وقد عدّد قائد الانقلاب(بومدين) ترسانة من المبررات مثل: "الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طليعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة." و"عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية.." و "إبعاد تصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابيا في الثورة وتمكين عناصر انتهازي" و"إهدار حريات المواطنين." و"بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة.." و "فشل السياسية الاقتصادية عامة والسياسة الزراعية خاصة.." و"القيام بعمليات تخريبية عمدية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين.." وأخيرا "الانحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي المريض الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية.." أنظر: لطفي الخولي، مرجع سبق ذكره، ص88-89.

[3]- نفس المرجع، ص95-96.

ج- قدرته على المناورة وعلى تعبئة مختلف الأجهزة والفئات الطبقية التي تبحث عن النفوذ تحت مظلته، وتفوقه في مضمار اكتساب التأييد اللازم لإنجاح مسعاه، فهو لم يقدم على الزحف على قصر الرئاسة إلا في" اللحظة التي حصل فيها على دعم كل الجماعات المتميزة، قوى الأمن، البرجوازية، البيروقراطية، وقطاع واسع من البرجوازية الصغرى [1]"

د- وفي الأخير كشف هذا التحرك عن تفرد هذه المؤسسة بالقوة، وعن استقلاليتها بالنسبة للقوى الأخرى، فهي تتحرك وفق ما تمليه عليها مصالحها وتخوفاتها الخاصة، وهي لا يمكن، في حالة البلدان المتخلفة، أن تخضع لأية جهة داخلية سواء كانت سياسية أم اجتماعية. ولذلك أكدت الأبحاث العلمية على ضرورة دراسة المؤسسة العسكرية على أنها تشكل "بنية هيمنة" Structure hégémonique. [2]

2- الحزب:

كانت مسألة بناء الحزب وتركيبته، والدور المنوط به داخل الدولة من أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل خريطة القوى السياسية في الجزائر، وحدّدت نمط الحكم وشكل السلطة الجزائرية طوال المراحل التي تلت الاستقلال.

وكان من الطبيعي أن تؤثر النشأة التاريخية للحزب ومساره الثوري في بنائه وتركيبته وفي تصور الساسة لدوره ووظيفته.

ومن هنا كانت خُصوصية هذه النشأة من أقوى المبررات في تصور البعض لتتوحد الأمة تحت مظلة جبهة التحرير الوطني، وتفكر من خلالها، وتعبّر عن نفسها عبر قنواتها.

وبالتالي كان لا بد من أن يتخذ ذلك طابعا أحاديا في تصور النخبة الحاكمة، بدل تشتيت الجهود، وإهدارها من خلال التعددية الحزبية.

وقد سلكّ محمد بجاوي مصطلحا جديدا ليعبر به عن هذا المعنى، ويثري هذه القناعة، حينما أشار إلى صيغة "**الحزب- الأمة**" Parti-nation [3] وهي الصيغة التي ستحدِّد مهام الجبهة بعد الاستقلال في قيادة وتنظيم الأمة الجزائرية، إلى أن يتم إقرار الديموقراطية، ويتحقق الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية كما نصت على ذلك النصوص الأساسية للجبهة [4].

وهكذا ومع تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، وإلى صيغة وحيدة للتعبير السياسي وصناعة القرار أصبح لزاما على كل الأشكال التنظيمية الأخرى بما في ذلك **التنظيمات الجماهيرية** (النسائية والشبابية والعمالية والفلاحية..) أن تعمل في إطار مبادئ الحزب.

---

[1] -Mohamed Harbi, L'expérience de 1962 à 1965, sa portée et ses limites, op. Cit. P 51.
[2]- Eboe Hutchful, Les militaires en Afrique, Projet de recherche, Sénégal, CODESRIA, 1989
[3] -Maurice Flory, Robert Mantran, op. Cit, p 234.
[4] -Mohamed Tahar Ben Saada, Op. Cit. P 44.

فخلال مؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين المنعقد في 1962 فرض رئيس الحزب محمد خيضر قاعدة مفادها أن التنظيمات الجماهيرية (نقابية، نسائية..) غير مستقلة عن الحزب.

وبعد تنحيته تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه القاعدة من طرف الذين أبعدوه عن الساحة السياسية، وذلك في مؤتمر الحزب المنعقد في 1964، ومؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1965 [1].

ومن جهة أخرى لم يسلم حتى المجلس الوطني من هذا التوجه الشمولي، حيث لم يكن يتوفر سوى على استقلالية شكلية لا تمكنه من أن يلعب الدور المنوط به بعد أن برّر قايد أحمد في 27 أوت 1963 ذلك تخوفا من أن يُستعمل النواب باسم الشعب المجلس لمنافسة الحزب [2].

وهكذا بدا أن هذا التوجه قد اكتسب الجولة لصالح حزب نخبوي، يمكن أن يكون مظلة لنخبة سياسية- عسكرية أكثر منه لصالح مشروع يؤسس لبناء أمة برعاية "**الحزب- الأمة**" كما أطلق عليه.

ومرة أخرى ينتصر الاتجاه الشمولي، كما طرحه الرئيس بن بلة، والذي أكد على ضرورة تكوين حزب نخبوي طلائعي على النمط السوفيتي، في مواجهة أطروحة خيضر الذي كان يفكر في إقامة حزب جماهيري.

ولذلك وكما يقول عبد القادر يفصح فإن الحزب لم يكمن لصالح "مشروع اجتماعي مشترك بقدر ما كانت مجرد تعبير عن واقع علاقات القوة، نجمت عنها تشكيلة متنافرة يجمعها قاسم مشترك واحد هو معارضة الحكومة المؤقتة [3]" .

3- النخبة المثقفة:

يرى بعض الكتاب أن النخبة المثقفة متعددة الولاءات، فهي تمتلك قدرة كبيرة على توزيع ولاءاتها بين مختلف القوى والطبقات.

فحسب البعض فإن " الصفوة المثقفة بدلا من أن تقتصر على مصالحها المهنية الخاصة سوف توزع ولاءها بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية فتصبح بذلك طليعة التغيير والتجديد، ومن ثم يكوّن المثقفون جماعة قادرة على تطوير نظرة موضوعية للمجتمع، والدفاع المنظم عن بعض المصالح العامة المتصلة بالمجتمع ككل" [4].

وهي ربما تلجأ إلى هذه الطريقة لتتحول فيما بعد إلى قوة مستقلة حينما تصل إلى سدة الحكم، من دون أن يعني ذلك تحولها إلى كتلة منسجمة.

---

[1] --Jean Leca, Etat et Société en Algérie, Op.Cit, p23.

[2] -أنظر التصريح الكامل في:.A. Yefsah, op. Cit. P135

[3]- -Yefsah, La question du pouvoir, Op. Cit. p 99.

[4] --أما الاتجاه الثاني فيرى أن: " المثقفين سوف ينعزلون بحكم تكوينهم الفكري.. ويكونون جماعة مصلحة تدافع عن مصالحها الخاصة، ومن ثم يصبح المثقفون أقل راديكالية في نقدهم للمجتمع ككل.. وأكثر اهتماما بإيجاد حلول لمشكلات نوعية قصيرة المدى.." أنظر: محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني (القوة والدولة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص 95-96.

وعلى العموم يلاحظ عند دراسة مواقف هذه النخبة في الجزائر آنذاك وجود تباين كبير بين مواقفها وممارساتها، ولذلك تأرجحت اتجاهاتها وممارساتها بين عدة ولاءات، وتراوحت مواقفها منذ أزمة صيف 1962 باتجاه النخبة السياسية الحاكمة بين التأييد والمعارضة:

- اتجهت النخبة المتعلمة المفرنسة القليلة العدد، والتي تكونت في المدارس الفرنسية إلى تقديم الخدمة لمن يطلبها لتكون قريبة من صانعي القرار، ويرى البعض بأن هدفها كان هو تكوين مجموعات مصالح [1].

وحسب عبد العزيز مزيان فمن أهم سمات هذه النخبة هو "احتقارها للجماهير الشعبية، وعبادة الترقي الاجتماعي، والتوجه نحو أوروبا، والعداء الشديد للاشتراكية، والإيمان بالمعتقد البيروقراطي والتكنوقراطي [2]"

كما أوضح مدى تمايزهم الاجتماعي عن بقية أفراد المجتمع لدرجة أدت إلى "تولد الطائفة- النخبة التي تجمع بين سعة الحال المادية المعروفة، وبين النفوذ الاجتماعي مع هيبة التعليم. [3] "؛ ويلاحظ أن هذه النخبة لم تكن مواقفها تتعارض مع ما طرحه مشروع إيفيان.

- أما النخبة المثقفة التقليدية التي تكونت في مدارس العلماء، والتي التحقت بجبهة التحرير في 1956، فقد وقفت موقفا معارضا من التوجهات الجديدة لدولة الاستقلال، كما أنها رفضت أطروحة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا التي طالبت بفصل الدين عن الدولة [4].

ولذلك سعت السلطة لاستمالة جزء من هذه النخبة، واستطاعت بالفعل أن تحقق مرادها مع جزء منها، ليصبح هذا الجزء الموالي للسلطة يلعب دورا هاما في تعبئة الشعب الجزائري حول أيديولوجية جبهة التحرير، وأصبح بهذا أداة هامة كما يقول "محمد أركون": " لإضفاء الشرعية السياسية على السلطة [5]."

وهكذا كان لهذا التيار أهمية خاصة داخل دواليب السلطة حيث استعمل كجهاز تبريري فعال لتمرير الأطروحات والخطابات والتصورات العديدة والمتباينة أحيانا.

وبسبب هذه المكانة الأيديولوجية داخل جهاز السلطة ظن البعض أن هذا التيار شكل "جماعة ضاغطة" على السلطة، ويستدلون على ذلك بوجود إشارات عديدة لأهمية الإسلام ومدى توافقه مع سياسات وتوجهات الدولة كما هو منصوص عليه في المواثيق والمؤتمرات المختلفة ابتداء من مؤتمر الصومام مرورا بمؤتمر طرابلس وميثاق الجزائر 1964و الميثاق الوطني 1976. [6] الخ..

---

[1] - فلاديمير ماكسيمنكو، الأنتلجانسيا المغربية، المثقفون أفكارونزعات، ترجمة عبد العزيز بوبا كير، الجزائر: دار النهضة، دار الحكمة، 1994، ص173.

[2] - نفس المرجع، نفس المكان.

[3] – نفسه.

[4] -Luc Willy Deheuvels, « Islam officiel et islam de contestation au Maghreb, l'Algérie et la révolution iranienne », in : Renouvellement du monde arabe, sous la direction de Dominique Chevalier, Paris, Ed, Armand Colin, 1987, p136.

[5] --Mohamed Arkoun, La pensée arabe, Paris, PUF, Coll. Que sais-je ? N° 915, 1975, p107

[6] -Ibid. P136.

ولكن يلاحظ أن هذه النخبة لم تكن في يوم من الأيام متجانسة مع بعضها البعض، وعليه فلا يمكن إصدار حكم عام على تحركاتها، وولاءاتها السياسية من خلال مواقف بعض الإطارات الدينية التي تعمل في دواليب السلطة أو في "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية"، فقد عارض البعض منهم بعض توجهات السلطة، ووصل الأمر إلى تكوين جمعية مستقلة عن أجهزة السلطة فيما بعد، عرفت باسم «جمعية القيم" (1966) التي دعت إلى تطبيق الشريعة الإسلامية [1].

- أما النخب المثقفة اليسارية فقد تراوح موقفها بين فئات متوجِّسة من سياسة الحكومة التي تسيطر عليها العناصر البورجوازية الصغيرة وفئات أخرى لها القدرة على التعامل مع أي حكومة شريطة أن تمنحها فرصة التوغل داخل دور الثقافة والمسارح، وأن تستحوذ على وسائل الاتصال الجماهيري من تلفزيون وإذاعة، لتلعب دورها الأيديولوجي في صياغة العقول، وتخوض معركتها الفكرية في ساحة الوعي.

مع عدم ممانعتها من ممارسة أي دور سياسي يمنح لها، مادامت السلطة تتبنى إجراءات غير رجعية تماما. وقد كانت هذه النخبة آنذاك تحلم بتحويل الجزائر إلى قلعة يسارية، ولذلك استعان البعض منها بسكرتير الأممية الشيوعية الرابعة "رابتسين" وعدة خبراء ماركسيين لإثراء التجربة الاشتراكية الجزائرية بالأفكار والاقتراحات [2].

وفي النهاية، يمكن القول بأن هذه النخبة لا توزع ولاءاتها بالمجان على من يطلب خدمتها فهي، تسعى دوما إلى تجسيد أفكارها، وتحقيق المشروع الاجتماعي الذي ترى فيه المصلحة العليا للمجتمع، عكس النخب اللبرالية التي تحكم تصرفاتها وممارساتها الاجتماعية المصالح الخاصة، وهي المصالح التي لا يضرها أن تتطابق- وهو واقع الحال غالبا- مع المصالح الأجنبية.

- هذا، وفيما يختار بعض أفراد النخبة التقليديين طريق المعارضة الفاصلة، ويؤثرون الاستعلاء على بقية النخب والشرائح الاجتماعية، نجد البعض منهم يخفون معارضتهم ليتسنى لهم التحرك بحرية خارج أو داخل أروقة السلطة، خاصة ضمن الأجهزة الأيديولوجية والثقافية للدولة.

[1]- Ibid. P137

[2] – -أنظر: لطفي الخولي، مرجع سابق، ص40-41.

الفصل الرابع

سيرورة بناء الدولة ورهانات الاقتصاد الجزائري

(1978-1962)

تمهيد:

بعد دراسة مختلف التطورات التي تمخض عنها تشكيل بناء القوة، وتحديد طبيعة وملامح السلطة الجزائرية غداة الاستقلال، كان لا بد من بحث تأثير ذلك على بداية تبلور المشروع التنموي الجزائري لمعرفة تصور هذه القوى للمسألة الاجتماعية بعد أن تم لها حسم المسألة الوطنية.

وفي هذا الصدد خصصنا العنصر الأول من هذا الفصل لدراسة طبيعة علاقات القوة، قناعة منا بأنه في ضوء ذلك تحددت الملامح الجنينية للمشروع الاجتماعي في الفترة الأولى من عمر الدولة الجزائرية.

وقمنا بعد ذلك بتحليل وتتبع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذي حدثت بعد الإطاحة بسلطة جوان 1965، وذلك في كل من العنصرين الثاني والثالث.

وقد تأكد لنا مدى أهمية هذه الفترة بالنسبة لتاريخ وحاضر ومستقبل المجتمع الجزائري، لما عرفته هذه الفترة التاريخية تحولات عميقة مسّت كافة عناصر ومكونات البناء الاجتماعي الجزائري.

وهي لا تزال إلى غاية اليوم، مثار جدل علمي صاخب، ومناط اختلاف سياسي واسع بين المثقفين والساسة حول الكثير من المسائل مثل: طبيعة السلطة الحاكمة آنذاك، ونجاعة التوجه التنموي الذي انطلق في تلك الفترة، والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمخضت عن تلك الحقبة، وإلى غير ذلك من التساؤلات التي سنتطرق إليها في خضم هذا الفصل.

أولا – موازين القوى وبوادر المشروع التنموي:

بدأت النخبة المثقفة المنضوية تحت لواء النخبة السياسية الجزائرية في بلورة -وبشكل تدريجي- رؤية اقتصادية وطنية أثناء ثورة التحرير الجزائرية.

حيث قدّمت عبر يومية " المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني فيما بين سنتي 1960-1962 مجموعة من الأطروحات، تضمنت جملة من التصورات التي تتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها غداة استقلال الجزائر [1].

بالإضافة إلى ذلك أكدت على مجموعة من القضايا الأخرى مثل: التأكيد على ضرورة تحقيق وحدة اقتصادية متكاملة تقوم على أساس هدم روابط التبعية (مع المتروبول على وجه الخصوص) وضرورة إبطال

1- M. E. Benissad, Op. Cit. P7.

مفعول آليات الاستغلال، والحاجة إلى قطع الصلة بالدوائر التي تعمل على تكريس التبعية الخارجية من خلال تحالفاتها مع بعض الشركاء.

كما دعت إلى ضرورة وضع حدٍ لمختلف العوامل المحلية التي يمكن أن تعرقل أو توقف التنمية الاقتصادية المستقلة، وكانت ترى أن مفهوم الوحدة الاقتصادية يرتكز على عدة عوامل أهمها: تثمين الثروات الوطنية وبناء اقتصاد مكيّف وفق المتطلبات المحلية، والتعويل على قطاع الزراعة الذي بإمكانه أن يرفع من القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري إذا تم توزيع المداخيل بشكل عادي، وأن يوفر هذا التوزيع الشروط اللازمة لإحداث تصنيع موجّه أساسا لخدمة المجتمع الجزائري [1].

1- السلطة الجزائرية بين تحديات الاستعمار الجديد ومتطلبات الاستقلال:

بعد فشل سياسة الاستيطان، وعدم نجاح خطة قسنطينة، اتخذ الاستعمار أسلوبا جديدا عشية رحيله ليتسنى له الاستمرار في تحكمه على مقدرات المجتمع الجزائري، خاصة بعد اكتشاف حقول النفط والغاز.

وتعتبر اتفاقية إيفيان في جزء كبير منها، من أهم الأساليب التي سعى من خلالها الاستعماري الجديد إلى تحقيق هذه الأهداف، حيث كان يُعوّل عليها لتعويض تضحية فرنسا بمصالحها الزراعية بمصالح جديدة مالية وطاقوية.

حرصت فرنسا من خلال هذه الاتفاقية، التي بمقتضاها تحتفظ ببعض القواعد العسكرية وبعلاقات اقتصادية متميزة وتراهن على وجود ثقافي راسخ إلى إبقاء الحالة الاستعمارية في موقف قوي ومهيمن حتى مع اعترافها بالدولة الجزائرية [2].

وهكذا لم تكتف السلطة الاستعمارية بهذه الإجراءات التي تمس سيادة واستقلالية الجزائر، حيث عمدت إلى فرض تصورها لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه ملائما للدولة الجزائرية التي ستمنحها الاعتراف.

حيث عمل "**لوي جوك**" (Louis Joxe) على توجيه المفاوضين الجزائريين بعيدا عن الطريق الاشتراكي (طريق التحرر والتقدم آنذاك) من الناحية الاقتصادية، وباتجاه النظام الليبرالي من الناحية الاجتماعية..

1 - Idem.
2 - Bernard Cubertafond, op, cit, p28.

وبالطبع كان من المتوقع أن تتباين آراء النخب السياسية والعسكرية والمثقفة الجزائرية حول هذه الاتفاقية، ففي حين كانت هذه المساعي الإمبريالية تتفق وبعض التوجهات فإن البعض الآخر ممن وصفوا بالشدة Les durs لم يوافقوا على ذلك [1].

كان مؤتمر طرابلس (1962) يعبّر في مجمله عن وجهة نظر المتشددين حسب التعبير الاستعماري، حيث شكل ردا عمليا وأيديولوجيا على الطموحات الاستعمارية الجديدة.

توّج هذا الرد، بعد ذلك، بميثاق الجزائر (1964) الذي قارب على الاكتمال والنضج بفضل توفره على عدد من التصورات الناضجة، حتى اعْتُبر أول وثيقة وطنية اقترحت إستراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري [2].

كان الهدف الرئيس لبرنامج طرابلس، الذي خرج إلى النور بفضل تحالف بين النخبة العسكرية والنخبة المثقفة، هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتفويت الفرصة على الاستعمار الساعي إلى تكريس وجوده الاقتصادي والسياسي والثقافي بعد رحيله.

وتماشيا مع إستراتيجية تقليص دور الاستعمار الجديد رفضت وثيقة طرابلس الأيديولوجية الليبرالية، وشدّدت على أهمية تدخّل الدولة لقيادة عملية التنمية، وقيامها بنفسها بمواجهة آثار التفكك الهيكلي الناجم عن السياسة الاستيطانية، واضطلاعها في نهاية المر بإرساء التكامل بين الزراعة والصناعة، مع اعتبار الزراعة قاعدة للتنمية [3].

وبسبب التوجه الأيديولوجي الماركسي للنخبة المثقفة، التي كانت تتبوأ مكانة هامة داخل مقر الرئاسة والحزب، اعتبر ميثاق الجزائر فيما بعد الحقبة الجاري التخطيط لها فترة انتقالية، يتعين أن تقوم فيها الدولة بجملة من الترتيبات [4]:

1- تعزيز التجارب الاشتراكية الجارية مثل تسيير العمال لوحدات الإنتاج.

2- التدخل في القطاع الاقتصادي الخاص للإسراع بإضفاء الطابع الجماعي عليه.

---

1 - Ibid, p 25/ p29.
2 - Hamid. M. Temmar, OP. CIT, p p. 23-24.

3 - Ibid. pp.23-24.
4 - Ibid., pp. 24 -26. ,& Cf. Benissad, Op. Cit. pp. 19-20

3- التحضير لتنظيم التسيير الذاتي. ففي المجال الزراعي يسْبِق النظام التعاوني الميسر لكل الفلاحين الصغار، التسيير الذاتي الذي يعتبر شكلا متقدما للتسيير.

4- أما فيما يخصّ المجال الصناعي فقد نصت الوثيقة على أن توسيع عملية التسيير الذاتي يتطلب تحويل القطاع الصناعي الخاص، وإقامة المؤسسات العامة، والتأكيد على الصناعات الخفيفة، التي تأتي الصناعات الثقيلة بعدها في المقام الثاني وذلك تجنبا للمشاريع الصناعية الكبرى التي تتطلب رأسمال مكثف.

بشكل عام، تكشف القراءة المتأنية لنصوص طرابلس وميثاق الجزائر عن طبيعة الانشغال الذي طبع اهتمامات النخب السياسية آنذاك، ونخص بالذكر النخبة المثقفة التي ساهمت في صياغة برنامج طرابلس.

كان همها الأول هو بث ميكانيزمات التغيير لتخطي المشكلات التي تنجم عن وضعية التشكيلة الاجتماعية الجزائرية غداة الاستقلال، التي تتسم بالتبعية والتفكك والتباين الاجتماعي والاقتصادي، وتبني سياسات من شأنها أن تفك هذا الارتباط، وتحقق تنمية متوازنة ومستقلة.

إذن حسب هذا الطرح يتبدى لنا أن المثقفين الجزائريين، على قلة عددهم، كانوا على غرار نظرائهم من المثقفين في البلدان النامية، ومن الزاوية الراديكالية، كما يقول توم بوتومور: << نقادا لمجتمعهم، أو مبتكرين لمذاهب اجتماعية يمكن أن تلهم العمل الشعبي.[1] >>.

ولكن رغم أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النخبة المثقفة في البلدان النامية، فهي تبقى عاجزة عن تجسيد أفكارها على أرض الواقع، من دون سند من بعض النخب ذات الوزن الثقيل على الساحة السياسية، ونقصد بذلك النخبة العسكرية.

فهذه القاعدة تنطبق على معظم البلدان السائرة في طريق النمو، ولذلك توصل **توم بوتومور** إلى أنّ <<المجتمعات المستقلة حديثا، التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصةَ القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة>>[2].

---

[1]- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2]- نفس المرجع، ص117.

وهذا ما نستشفه من حالة الجزائر، التي وقفت قيادة الأركان وكل "**الأشداء**" Les durs موقفا حاسما لفرض الخيار الاشتراكي في مواجهة أطروحة التبعية التي تضمنتها اتفاقية إيفيان [1].

2 – المشروع الاشتراكي بين التسيير العفوي والإجراءات الفوقية:

مثلما كان الالتحام بين مختلف النخب والقوى الاجتماعية داخل الجبهة بجناحيها السياسي والعسكري عاملا هاما في إزاحة الاستعمار، كان من جهة أخرى السبب الرئيس لضعف هذه الجبهة.

وبالتالي عجزها على فرض صيغٍ قادرةٍ على تحقيق التكامل والانسجام، وعلى اقتراح بدائل من شأنها أن توسِّع قائمة القواسم المشتركة.

لعل انصراف الأغلبية من أفراد وقوات الجبهة (بجناحيها) إلى العمل التحرري في وقت انشغل فيه بعض القادة "بإحكام سلطتهم بدل صياغة مشروع مجتمعي [2]"

ثم استمرار اهتمام هؤلاء القادة (العسكريين والسياسيين) بمحاولة الاستحواذ على القوة السياسية والبحث عن نفوذ قوي من خلال التحالفات والمناورات.. لعل ذلك هو الذي جعل التحرك الشعبي العفوي يسبق هذه النخب المسيطرة.

بل أن هذا التحرك الشعبي ابتكر أفضل السبل للتعامل مع الأزمة الناجمة عن الرحيل المفاجئ للمعمرين، ويحوّل ما سمي "*بالتركة الثقيلة*" لصالح الجميع.

شكّل هذا التصرف إحراجا كبيرا لبقية القوى الاجتماعية التي أرادت التعامل مع هذه التركة بمنطق المصالح الذاتية. ولم يتمثل الإحراج في عنصر المفاجأة، التي كشفت عن درجة الوعي الشعبي ودلّت عن عمق التعبئة التي أنضجها الكفاح الوطني، وإنما كان مصدر هذا الإحراج الحسابات الطويلة التي شغلت بها " البرجوازية الصغرى" نفسها [3]،

---

[1]- فبسبب عدم تحقيق اتفاقية إيفيان للاستقلال الكامل الذي قامت من أجله الثورة قامت القيادة العسكرية –السياسية بزعامة بومدين (كما يقول لطفي الخولي) بتعبئة المناضلين ضد الاتفاقية، ولذلك بادرت إلى الاتصال بالزعماء الخمس لوضع تصور مستقبلي يتجاوز أطروحة التبعية لطفي الخولي، مرجع سابق، ص14.

[2]– M. Harbi, L'expérience de 1962 à 1965, op. Cit. P34.

[3]- في الواقع إن الحديث عن الطبقات والبناء الطبقي في مجتمعات العالم الثالث يثير مشاكل ابستيمولوجية عديدة فيما يخص مصداقية هذا المفهوم وقيمته التحليلية، في بلدان تتعدد فيها معايير التصنيف الاجتماعي وتتنوع فيها الجماعات الاجتماعية والطوائف العرقية والدينية والثقافية. فضلا عن ذلك فإن هذا المفهوم يثير مشاكل أخرى **حدودية** تجعل من الصعب تبين معالم البناء الطبقي في هذه المجتمعات، ولذلك فأي " محاولة لتركيب **خريطة طبقية**" لأي مجتمع، سوف تواجه مشاكل عديدة تتعلق برسم **الحدود فيما بين الطبقات المختلفة**" فعلى سبيل المثال، يواجه الباحث مشكلة تحديد **النقاط الفاصلة** (Cutting-off points) بين تقسيمات البرجوازية الكبيرة/

حينما كانت تفكر في اللحظة السانحة التي سترث فيها التركة الأوروبية، مما جعلها تنتهج شتى السبل لمنع انتقال الإمتيازات الاقتصادية لشريحة أخرى قد تضعها لصالح القوى الشعبية وفي خدمة الصالح العام.

وبالطبع، كانت النخبة المثقفة المتحالفة مع النخبة العسكرية على وعي بالحسابات البرجوازية، منذ اللحظة التي فكرت فيه هذه الأخيرة بالالتحاق بالثورة، وكذلك بعد أن تبوأت أعلى المراكز داخل قيادة الجبهة.

عبّرت هذه النخب في وثيقة طرابلس عن مخاوفها من انتهازية هذه الطبقة، كما عبّرت أيضا عن رفضها للطريق الليبرالي الذي يتوافق وتطلعاتها، بالرغم من كونه سيشكِّل أكبر حاجز لعملية التنمية فمما جاء في الوثيقة:

<< وفي الدول المستقلة حديثا فإن الرجوع إلى الطرق اللبيرالية الكلاسيكية لا يمكن أن يسمح بإحداث تحولات حقيقة في المجتمع، فهي تُعطي امتيازات للطبقة البرجوازية المحلية في حين يبقى الشعب في حالة البؤس والجهل [1] >>.

ولكن يلاحظ أن هذا التخوف لم يترجم إلى واقع عملي بسبب الانشغال بصراع المواقع، وبسبب الحسابات السياسية الطويلة، فكانت النتيجة أن تسربت البرجوازية الصغرى إلى أعلى المناصب، ونجحت في اختيار مواقع هامة داخل العملية الإنتاجية، وقد كان عددها آنذاك حسب ميثاق الجزائر حوالي 50 ألف [2].

إذن، ساهمت طريقة التعامل مع التركة الأوروبية ومع الأوضاع المستجدة غداة الاستقلال في تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية الجزائرية، وسلّطت الضوء على حقيقة التطلعات والأطماع الطبقية والسياسية لمختلف النخب والقوى القوية والنافذة.

ففي الوقت الذي كانت فيه المصلحة الاجتماعية هي الدافع القوي وراء التحرك الشعبي العفوي الذي جنّب البلاد أزمة مجاعة محققة [3]، كانت البرجوازية الصغرى منهمكة في احتلال وشراء العقارات والمساكن والحقول، إذْ بلغ احتلال المساكن فيما بين1961-1963 حوالي 250 ألف مسكن [4].

المتوسطة/ الصغيرة في القطاع الصناعي حسب أوضاع وخصوصية التكوين الطبقي في كل المجتمع.. «أنظر: محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مرجع سابق، 1988، ص229.

1 - B. Cubertafond, op. Cit. P33.

2-مغنية الأزرق، مرجع سابق، ص91.

3-فكما يقول سمير أمين : << في الواقع، إن رد فعل الشعب الجزائري أثناء صيف وشتاء 1962، كان مثيرا للإعجاب و التقدير، فحملة الحرث، مهما بلغت تكلفتها، فقد آمنت محصولا من الحبوب جيد، مما شكل نجاحا كبيرا للجزائر الجديدة >> :

S Amin, Le Maghreb, op. Cit, p123.

4- أحمد بعلبكي، مرجع سابق، ص124.

بمرور الوقت استطاعت هذه الطبقة الأخيرة أن تُحسِن التعامل مع هذا الواقع الجديد -بعد أن تمرست على التعامل مع مثل هذه المواقف إبان الثورة- وأن تجد لنفسها مكانة بارزة في العملية الإنتاجية، خاصة بعد تقنين التسيير الذاتي، من خلال مرسوم مارس 1963، الذي سمح لها بالتسلل داخل أجهزة الدولة الإدارية، وتشكيل نخبة إدارية جديدة [1].

فضلا عن تغلغلها داخل دواليب السلطة بفضل التوسع في الخدمات الحكومية، كما وجدت لها مرتعا خصبا مع انطلاق حركة التأميمات وتكوين قطاعات الدولة، وبفضل سياسة إعداد الفنيين وأصحاب المهن العليا الحرة.

بسبب هذه التركيبة المتباينة لدوائر السلطة كان التعامل مع التجمعات الفلاحية والعمالية لا يتم بأسلوب ديموقراطي، وقد عبّر الفلاحون عن تخوفهم من مصيدة البرجوازية البيروقراطية التي أطلقوا آنذاك لقب: "**برجوازية 404**" (إشارة إلى سيارة بيجو 404).

وقد حاول هؤلاء الفلاحون لفت نظر السلطة لهذا الخطر، ولكن محاولتهم باءت بالفشل، ففي مؤتمر العمال (25-28/26 ديسمبر 1964) صرح ممثل ولاية عين تيموشنت قائلا:

<< .. يجب أن يُعيننا الأخ بن بلة ضد هؤلاء الوحوش، أعطونا الديموقراطية وسنُبين لكم كيف سننتصر عليهم، ... لقد قال لنا الموظفون ساندونا وإلا «سوف ستعلمون" (ماذا سنفعل بكم) و"سترون" (منا ما لا يُرضيكم) لماذا هذا؟ لماذا تتربص بنا الديكتاتورية إلى غاية هذا اليوم؟ إخواني إن برجوازية 404 أرادت أن تشتريني ولكنني رفضت [2] >>.

فهذا التصريح يكشف عن أساليب عمل هذه الطبقة التي تنمو تحت رعاية الدولة الجديدة. وهي الأساليب أدت بالسلطة الحاكمة ذات الطابع الهرمي الجامد إلى تهميش الشرائح الاجتماعية الشعبية، والاستغناء عنها رغم قدرتها على ابتكار الحلول الذاتية، وحرصها على تجاوز الأزمات الاجتماعية [3].

---

[1] –S Amin, Le Maghreb, op. Cit, p131.

[2]- B. Mallarde, op, cit. p92.

[3]- هذا بالرغم من كون مشروع المرسوم المتعلق بتنظيم المؤسسات الصناعية الصادر بتاريخ 05/ 12/ 1962 قد بيّن فيه "المكتب الوطني لأملاك الشاغرة" أن الاختيار سيكون بين أن تصبح هذه الأملاك تابعة للدولة étatiques أو أن تكون جماعية. وكان رأي المكتب أن تتطور هذه المؤسسات على شكل وحدات يحكمها مبدأ المردودية، وأن تسير من خلال الشكل الديموقراطي الجماعي للعمال، وأن تحظى باستقلالية واسعة في إطار المخطط الوطني الذي تضعه الدولة. ويُلاحظ أنّ هذا الطرح كان يعبّر عن صميم التطلعات العمالية، ولكن هي التطلعات ضُربت في مهدها: Jean-Claude Martens, op. Cit, pp149-150

كانت السلطة تشتغل بطريقة لا تسمح فيها للفئات الشعبية أن تتمرس على الاستقلالية، وتتمرن على المشاركة في صناعة أبسط القرارات التي تمس حياتها.

فلم تكن السلطة تريد منحهم هامشا -ولو كان يسيرا- من القوة السياسية، حتى لا يأتي اليوم الذي يُنازعونها فيه سيطرتها عليهم، ولذلك جرى صهر هذه الفئة العمالية ضمن القالب السياسي الخاضع لتوجهات السلطة، فقد جاء في تصريح للرئيس بن بلة:

<< مادامت الدولة ضامنة للاستقلال، والمالك الوحيد للموارد، فحتى البروليتارية تحسب من ضمن الشرائح الأخرى [1] >>.

فضلا عن ذلك كان من نتائج هذه الذهنية المتحكّمة والشعبويةPopulisme الاستخفاف بعقل المواطن الجزائري، واعتباره قاصرا يحتاج إلى وصي.

وكما جاء أيضا في أول تصريح للرئيس بن بلة في صحيفة لوموند (17-09-1963): << هل تريدون أن أقول لكم؟ حسنا أنا أمثل الفرصة الوحيدة بالنسبة للجزائر [2] >>.

ولم تعوز رأس السلطة آنذاك الحجج لتبرير موقفه الشمولي والاقصائي، حيث جاء أيضا في أحد تصريحاته الإعلامية قوله: << إن المواطن الجزائري مستهلك عدواني قبل كل شيء، فهو ينتظر من الدولة أن تمنحه كل ما لم تعطه إياه الدولة الاستعمارية [3] >>.

3- الدولة والمسألة الاقتصادية والاجتماعية:

تولت السلطة بنفسها وضع الترتيبات المختلفة للتكفل بالمسألة الاجتماعية لفك الارتباط التدريجي بالخارج أي من السيطرة الأجنبية، حسب المبررات المعلنة، وباعتبار ذلك أيضا وسيلة لإحكام سيطرتها الداخلية، وقد تعزّز هذا المنحى بعد نجاحها في إضفاء الطابع البيروقراطي على التسيير الذاتي، والحدِّ من استقلالية.

فالتسيير الذاتي في مدلوله الأدبي يعني الاعتماد على النفس في التسيير، انطلاقا من فرضية أولية، تستند على إلغاء كل أشكال التمييز بين المسيِّرين والمسيَّرين، مع التأكيد على قيام الناس بتنظيم أنفسهم جماعيا.

1- Bruno Etienne, Algérie, guerre et révolution, Paris, éditions du Seuil, 1977, p201
2- A.Yefsah, op,cit, p107.
3- Bruno Etienne, op, cit, p201.

فضلا عن أن التسيير الذاتي في جوهره يقوم على التلقائية في مواجهة الشمولية، ولذلك عدّه البعض نفيٌ للدولة، وهذا ما فهمه بعض الساسة الجزائريين، وبعض الشرائح النافذة لذلك تم وأده في المهد مثلما حدث في المجر (1956) وبولونيا (1957) [1].

تبنت الدولة النهج الاشتراكي لتحقيق جملة من الأهداف، فهو يمثِّل الأسلوب التنموي الأنسب للتكفل بمطالب السكان في مثل هذه الفترة، والبديل الملائم لتجاوز الوضع الاستيطاني، وهو أيضا يُساهم في تعظيم دور الدولة، ويدعم موقعها داخل نسيج المجتمع.

ويجعل كل الموارد خاضعة لها بفضل الطابع المركزي لتسيير الاقتصاد، إذن فهذا الأسلوب يتجاوب وتوجهها الشمولي.

وهو يسمح أيضا للبرجوازية الصغرى بأن تستكمل تربعها داخل دواوين السلطة وأجهزتها، ويرتقي بها، بفضل مستواها التعليمي، إلى أعلى المناصب.

فالأسلوب المركزي يحقق لها مصالحها بأقصر الطرق، ويجعلها أيضا تجد تعبيرها الأيديولوجي المناسب من خلال التوحيد النظري المجرد بين رأسمالية الدولة والاشتراكية [2].

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة قد اتخذت عدة قرارات استعجاليه آنذاك، بغض النظر عن الحسابات المختلفة، بهدف إشباع الحاجات الملحة، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، وتنظيم التجارة الخارجية، وتوفير حماية كافية للإنتاج المحلي.

وقامت في المجال الزراعي ببعض التدابير المحتشمة، لصالح هذا القطاع الذي كان أكثر القطاعات تضررا وتأثرا بالهجرة المكثفة والفجائية للأوروبيين [3].

لم يكن من السهل التكفل بهذه المطالب، والنهوض بالقطاع الزراعي بسبب ندرة الإطارات الفنية، ووجود وفرة في اليد العاملة الزراعية غير المؤهلة.

---

[1] –«Autogestion», Encyclopedia, France, 1997.

[2]- Amrane Ahdjoudj, op. Cit, p11.

[3]- بعد رحيل المعمرين وجدت الجزائر نفسها في حاجة ماسة إلى التقنيين والعمال المهرة، وكان العجز يقدر في عام 1960 بـ 6500 عامل مؤهل و12000 تقني و4000 مهندس :

HAMID. M. TEMMR, OP, CIT, PP. 98-99.

بالإضافة إلى وجود مشكلات أخرى مثل غلبة الصفة الاستعمارية على الزراعة الجزائرية. وعلى أية حال قامت الدولة قصد مواجهة هذه المشكلات باتباع **سياسة زراعية** تتلخص في النقاط التالية [1]:

1- الإبقاء على هيكل الإنتاج الزراعي، وبالتالي المحافظة على السوق التقليدي ومحاولة زيادة حجم الصادرات لتغطية الحاجة المُلحة إلى العملة الصعبة.

2- الإبقاء على بنية الملكية الزراعية، ومحاولة الاهتمام بزيادة المردودية الزراعية.

3- تنظيم المزارع الشاغرة مع تبني أسلوب التسيير الذاتي رسميا من خلال مرسوم 22 مارس 1963 الذي استكمل مراسيم 1962 الخاصة بالأملاك الشاغرة.

أما في **المجال الصناعي** أدى الرحيل العنيف أيضا للأوروبيين وتركهم لمختلف المؤسسات الصناعية إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى الإنتاج.

ولمواجهة ذلك قامت السلطة بتبني التسيير الذاتي في مختلف المؤسسات الصناعية التي تركها الأوروبيون بالصيغة التي ارتضتها، وأنشأت الشركات الوطنية العامة، وتبنت قانونين للاستثمار الخاص في 1963 و1966[2].

غير أن هذا القطاع جابه عدة مشكلات مثل عدم وجود احتياطات المواد الأولية، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب، وعدم وجود أرصدة متداولة وأصول جاهزة، ولذلك واجه العمال في بداية الأمر هذه الوضعية السيئة دون طلب لأجر لأنهم اعتبروا هذه التركة امتدادا لإرثهم الوطني [3].

أما فيما يخص القطاع النفطي، الذي تعدَّت قيمته في الناتج الإجمالي من 2% سنة 1957 إلى 19,8% في1963، فمن الصعب الحديث في هذا المجال عن سياسة وطنية رغم أهميته الكبيرة، لأنّ إدارة الاحتلال عملت على إبقائه تحت السيطرة الفرنسية كما نصّت اتفاقية إيفيان [4].

ومن الترتيبات التي قامت بها الدولة آنذاك، من أجل تدعيم الصناعة والزراعة وتمويل بقية المشاريع في القطاعات الأخرى، إنشاء البنك المركزي الجزائري في 31 ديسمبر من عام 1962، الذي قام بتحديد العملة الجديدة في 10 أبريل من عام 1964.

---

[1]- أنظر بتوسع : صالحي صالح ، محاضرات في الاقتصاد الجزائري ، معهد الاقتصاد ، جامعة سطيف ، (محاضرات غير منشورة)

[2] – A. Brahimi, op, cit. p 73.

[3] – نفس المرجع.

[4]- Jean. C. Martens, Le modèle algérien de développement : Bilan d'une décennie (1962-1972) Alger, SNED, 1973, p98.

إضافة إلى إيجاد مؤسسات مالية ضرورية لتمويل المشاريع التنموية مثل إنشاء الخزينة العامة قصد تمويل المشاريع العامة، وإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 1963/03/07، فضلا عن ذلك اتخذت عدة إجراءات قصد وقف هروب رؤوس الأموال إلى الخارج [1].

غير أنّ هذه الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطة آنذاك لم تكن لتقدِّم بديلا مقبولا للتحرك العفوي لأبناء الشعب للتكفل بمصيرهم في إطار الحماية المنتظرة من دولة الاستقلال.

ولم تكن لترسي قواعد كافية لتمويل انطلاقة تنموية معتبرة، بسبب قلة الموارد، وكذا بسبب التطور المختل والمفرط للنفقات العامة غير المنتجة لدرجة "أن تُكلِّف الخدمات الإدارية المدنية في الجزائر عام 1963، دون حساب منح المجاهدين، حوالي 240 مليار [2]".

ولذلك حدث تدهور كبير للاقتصاد الجزائري في تلك الفترة 62-1966) مما جعل البعض يقولون إن هذا الاقتصاد يقدم للباحثين إطارا مميزا لبناء نظرية ملائمة عن التدهور الاقتصادي Théorie de décroissance[3].

ثانيا- الدولة وتأسيس النموذج التنموي الاجتماعي (1965-1978):

اضطرت قوى الانقلاب في الحقبة الموالية لسنة 1965 إلى اتخاذ قرارات تاريخية قصد رأب الصدع الناجم عن الإطاحة بالمؤسسات القائمة، حيث تبنت مشروعا تنمويا طموحا، سمح للدولة بالتغلغل إلى أبسط مستويات وأصعدة المجتمع، وأدى إلى هيمنتها على أدق تفاصيل الحياة الثقافية والفكرية للشعب الجزائري.

فبعد ثلاث سنوات من الارتجال والعفوية ظهرت أول محاولة لصياغة إستراتيجية تنموية واضحة في سنة 1967عام، بعد سنتين من عمر النظام السياسي الجديد [4].

فمنذ ذلك الوقت بدأت << ترتسم معالم نظرية وسياسية تنموية جديدة، ترتكز إلى مفهوم متجدد لمسارات التنمية وتستند إلى توافر أكبر للأموال [5] >>.

---

[1] -Ibid, pp.37-38.

[2] Samir Amin, Le Maghreb moderne, op. Cit, p126

[3] - Mourad Goumiri, L'offre de monnaie en Algérie, Alger, Editions Enag, 1993, p68.

[4] – إذن بدأ النظام الجديد في بناء اقتصاد وطني يقوم على أساس التخطيط في 1967، أنظر:

Yves Gautier, Joël Kermarec, Naissance et croissance de la république Algérienne démocratique et populaire, Paris, ellipses, éd. Marketing, 1978, p59.

[5] - عبد اللطيف بن آشنهو : "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي"، المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 91، أكتوبر 1986، ص 62.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع التكاليف المالية الباهظة لهذه الاستراتيجية التنموية شكلت مبررا كافيا لتتكفل الدولة بنفسها بإدارة الحياة الاقتصادية وقيادة المشروع التنموي، وتتبني نموذج عمل مركزي modèle auto centrée، مما أدى إلى تعاظم دور الدولة في الحياة العامة للمجتمع.

1- التدخل العسكري والشرعية التنموية:

لم يكن التدخل العسكري الذي أطاح بنظام بن بلة حدثا منفصلا عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري، وعن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة السياسية.

كانت هذه الحركة (أو هذا التحرك) مجرد امتداد معتاد لسلسلة التدخلات الرامية لترجيح كفة القوة العسكرية ضمن دواليب السلطة. غير أن الجديد فيه هو تبني السلطة إستراتيجية ضخمة كان من أهدافها إعادة بلورة محتوى الشرعية السياسية انطلاقا من المشروع التنموي.

1.1-الانقلاب العسكري وبناء الشرعية:

عبر هذا الانقلاب الذي أعاد رسم المشهد السياسي للنظام الجزائري -مرة أخرى- عن تفوق مؤسسة العسكر عن غيرها من المؤسسات في التأثير على مجريات الحكم وصيرورته، كما عبّر عن ازدياد فرص التدخل كلما تعلق الأمر بإعادة ترتيب هرم السلطة أو القضاء على القوى المناوئة الراغبة في كسر جمود السلطة، وفي تبوء الموقع الحاسم ضمن سلم الحكم.

أظهرت القوة الجديدة نفسها بوصفها **الحكم** Arbitre الذي أوقف مسلسل الاعتداء على "مصالح الأمة "، وسعى لتجنيب البلاد السقوط مرة أخرى في شَرَك الزعامات الفردية والتوجهات السلطوية.

قدّمت عملية التدخل كإجراء تصحيحي ثوري لتقويم الانحراف الذي يُعرقل سيْر مؤسسات الدولة، ويجعلها تتنكب طريق الشهداء، وتحيد عن الخط الذي سارت عليه الثورة [1].

ووصل الأمر بالنظام السابق-حسب بيان قوى الانقلاب- إلى حدِّ ارتكاب " **الخيانة العظمى**" لطموحات الأمة، فاستدعى الأمر تحرك بعض الوطنيين، فكما قال الهواري لا يحق لأحد " إهانة الأمة" [2].

غير أنّ هذه المبررات لم تكن في واقع الأمر لتغير من عدم قانونية هذا التدخل العسكري الذي أطاح بالدولة بشكل مفاجئ، وبطريقة غير دستورية [3].

---

[1]– فقد اتهمت قوى الانقلاب الرئيس بن بلة بتبذير أموال الدولة وسوء التسيير وتشجيع الانقسامات داخل صفوف الثوريين باعتماد أسلوب المحاباة وترويج منطق العصب، أنظر:
Monique Galant, « Le discours de Boumediene », in Peuples éditerranéens, n°26, (Janv. Mars1984) p108.

[2]– أنظر نص البيان في: A. Yefsah, Op. Cit, p167.

[3]– فمفهوم الانقلاب يتضمن أساسا –كما يقول توماس جرين- "الاستيلاء على السلطة بشكل مفاجئ وغير دستوري من قبل أفراد أو جماعات يتمتعون بمناصب في السلطة السياسية" مرجع سبق ذكره، ص134.

وذلك عن طريق استعمال العنف باستبدال "النظام القانون الأساسي (الدستور) والمؤسسات بنظام قانوني أساسي آخر (أمر 10 جويلية 1965) ومؤسسات أخرى (مجلس الثورة والحكومة) مع الاحتفاظ بالجانب الاشتراكي [1]"

وبغض النظر عن صدق المبررات التي روّجت لها القوة الانقلابية، فإنها كشفت من خلال هذه العملية عن استمرار أسلوب التغيير السياسي العنيف الذي تطور مع تطور الممارسات السياسية داخل بنية القوة Structure de la force في الهرم السياسي الجزائري.

ولم يكن لهذا التحرك أية صلة بوعي أو تطلع الطبقات الشعبية والفئات العريضة المنفصلة عن سياق تطور نظام الحكم السياسي الجزائري.

ولم يكن هذا التدخل العسكري أيضا عملية "تحول من القاعدة" **Transfert** par le base عبر الحركة الجماهيرية الواعية، والرافضة لأي سياسة أو ممارسة قد تدنس الشرعية الثورية، كما طاب لقائد الانقلاب أن يفسّر ذلك، حتى يُوهم الرأي العام المحلي والدولي بمشروعية هذا التحرك اللاشرعي وغير الدستوري [2].

كما أن هذا التحرك لم ينفجر بشكل فجائي كما حدث في روسيا سنة 1917، ولم يكن ثورة جماهيرية على نمط الثورة الفرنسية.

لقد كان انقلابا بأتمّ معنى الكلمة، خطّط له قادة عسكريون متمرسون محترفون، يقودون عناصر عسكرية كشفت عن مدى انضباطها واستعدادها القتالي في التظاهرات الخاصة بذكرى الاستقلال.

ويجدر التسجيل بأن هذا التدخل العسكري في الحياة السياسية دشّن مرحلة جديدة في التاريخ الجزائري المعاصر، ودفع بالذين تبنوا أسلوب العنف للتداول على السلطة إلى العمل على مبررات تلو المبررات.

وكانت سياسات التنموية التي تبنوها لاحقا فرصة لجبر ما حطّمته هذه القوى الانقلابية بعد تعطيل الحياة الدستورية (بإلغاء دستور 1963) وضرب عرض الحائط ميثاق الجزائر، ووأد كل الأفكار والترتيبات التي تفتقت عنها العبقرية القانونية الجزائرية، بعد أن كانت تأمل في إرساء قواعد ديموقراطية للعمل السياسي.

---

[1]– سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص66.

[2] ففي حواره مع لطفي الخولي قال الهواري " نحن لسنا جيشا محترفا، نحن أولا وأخيرا مناضلون من أبناء الفلاحين والعمال ومن المثقفين والوطنيين والشرفاء، حملوا السلاح دون تدريب سابق أو أي خبرة عسكرية تقليدية وذلك من أجل القتال ضد المستعمرين ومن هؤلاء تكون جيش التحرير خلال حرب التحرير، ومنهم أيضا تكون الجيش الوطني الشعبي. وهم الثورة.. " أنظر: علي لطفي مرجع سابق، ص95-96. فالذين قاموا – في الحقيقة- بالثورة هم عسكريون محترفون تدرب معظمهم بشكل جيد في حدود الجزائر. وهم الذين طوقوا مبنى التلفزيون ومؤسسات الدولة بالدبابات، وليس الفلاحين

إذن، كان لزاما على السلطة أن تنزل إلى أرض الواقع الاجتماعي والاقتصادي بغرض جديد – غير الانقلاب- وهو: بناء شرعية تستند على النجاحات الاقتصادية والاجتماعية.. شرعية تشد بها أزر "الشرعية الثورية" التي أرادتها بديلا عن "الشرعية الدستورية" [1].

قدّم المشروع التنموي الذي "قادته" المجموعة العسكرية أفضل الشواهد والحجج لأحد الاتجاهات النظري التي قادها "صمويل هنتجتون"S. Huntington في مجال الدراسات السياسية. ونعني به الاتجاه التنموي Développementaliste الذي يؤكد على إيجابية التدخل العسكري في بلدان العالم الثالث.

ويرى أن أسباب استحواذ العسكريين على السلطة لا يرجع إلى أسباب عسكرية بحتة تتعلق بطموحاتهم وتعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية [2]، بل إلى أسباب ذات طبيعة سياسية تتعلق بالتنظيم السياسي وطبيعة نظام الحكم [3].

2.1- النخبة المثقفة ومرجعية النموذج التنموي:

كان الهدف الأساس من هذه الإستراتيجية هو تحقيق انطلاقة اقتصادية شاملة كفيلة ببناء صرح اقتصادي ضخم يمكن أن يكون مرآة عاكسة للدولة التي يأمل نظام 19 جوان تجسيدها.

وقد ساهمت النخبة المثقفة الجزائرية والأجنبية آنذاك في بلورة مرجعية نظرية شكلت القاعدة التصورية لهذا المشروع التنموي الطموح، هذا فضلا عن الدور الذي لعبته الخطابات المتعددة للرئيس الراحل الهواري بومدين في ترسيخ هذا النموذج وبلورته في الأذهان.

استعمل الهواري المناسبات العديدة ليقدّم من خلال خطاباته توجيهات عامة ساهمت في رسم الخطوط العامة لبرنامجه في أذهان الشعب، وتكوين اتجاهات إيجابية وخلق استعدادات معبئة لتقبل المذهب الجزائري للتنمية وفق تصوره له.

وبالفعل، تضمنت خطبه مفاهيم وتدابير وأهداف كانت "الطليعة السياسة" تسعى لتجسيدها على أرض الواقع مثل "الاستقلال الاقتصادي" و" العدالة الاجتماعية" و" الاشتراكية" و" فك روابط التبعية".

توّجت هذه الخطب الإستراتيجية بوثيقة أيديولوجية هامة هي: **الميثاق الوطني** (1976) الذي توحّدت من خلاله "جماهير" الشعب الجزائري مع هذا المشروع التنموي، وشاركت، إلى حد ما، في إثرائه، ثم وافقت عليه بأغلبية مطلقة.

---

[1]– سعيد بو شعير، المرجع السابق، ص64.

[2]- عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره، ص 39

[3] - Michel-L. Martin, La militarisation des systèmes politiques africains, (1960-1972), Québec/Canada, Editions Naaman de Sherbrooke, 1976, p12.

وتأتي أهمية هذه الوثيقة من كونها تضمنت "**التوجّهات الأساسية للسياسة التنموية**"، وكذا " **الأهداف الكبرى للتنمية**".

وإلى جانب ذلك أكدت الوثيقة على التوجهات الخاصة بمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وعلى الموارد المخصصة لتمويل عملية التنمية، التي يعوّل فيها على قطاع المحروقات أساسا، الذي بإمكانه تقديم الوفرة المالية اللازمة، كما تعوّل على القطاع الصناعي الذي يعتبر« مصدرا كبيرا للتراكم» [1].

وبعد صياغة القاعدة الفكرية للمشروع التنموي تمت عقْلنة أهدافه التنموية، من خلال تحويلها إلى أساليب عمل وسياسات ميدانية، ضمن جملة المخططات الوطنية التي تبنتها الدولة الجزائرية.

في الواقع يعتبر المشروع الجزائري ثمرة للتحليل الاقتصادي الذي تأثر بالتجربة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وهو التحليل الذي نظر إلى التصنيع بوصفه القوة الديناميكية الرئيسة التي بمقدورها تحريك عجلة التطور العام للمجتمع.

وذلك بفضل التوسع السريع في عملية الإنتاج، وما يصاحبها من تتابع للآثار الاقتصادية (ومن ثمّ الاجتماعية) على كافة قطاعات المجتمع، فيسمح ذلك في النهاية ويُعجِّل بإخراج البلاد من حالة التخلف والتبعية، وإلحاقها بركب البلدان الصناعية المتقدمة.

من الناحية التصورية يضرب هذا النموذج التنموي المركز ذاتيا Auto- centré بجذوره النظرية في أعماق التحليل الماركسي لمفهوم إعادة الإنتاج الموسع La reproduction élargie.

هو المفهوم الذي انطلق منه الاقتصادي الفرنسي "فرنسوا بيرو"F Perroux (1903-1987) في تحليله للشروط التاريخية للتطور في أوروبا الغربية، حيث نجده يؤكد على الدور المركزي الذي لعبه قطاع التصنيع في القرن التاسع عشر لنشر التقدم التقني في النسيج الاجتماعي "**وجرّ** "بقية القطاعات نحو تحقيق التنمية والتقدم.

فالتصنيع كما يوضح فرنسوا بيرو هو سيرورة من خلالها تقوم الصناعة الجديدة بإحداث نوع من " **آثار الاستقطاب**" التي تؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية الراكدة.

وتتكون الأنشطة الجديدة، التي تمثل " **أقطاب نمو**" Pôles de croissance أو "**أقطاب تنمية**" مما يسمى بـ «**الصناعة محركة**" industrie motrices أو صناعات أساسية L'industrie– cléالتي بإمكانها التأثير على القطاعات الأخرى التي تنجذب نحوها..

[1] - A. Brahimi, op. Cit, p 30.

فهي بذلك تُحدث " **آثار جذب**" كما يسميها «ألربرت. هيرشمان" Albert O. Hirschman (1915-2012) وهذا يتفق مع تصور فرانسوا بيرو الذي يؤكد إذن على أن نمو هذه الصناعات المحركة يرافقه نمو وازدهار صناعات أخرى [1].

وعند عرض خلاصة هذا التحليل على المخططين الأفارقة أطلق "ج. دي برنيس" G. De Bernis على هذا النوع من الصناعات " **الصناعات المصنعة** " L'industrie industrialisante.

وقد تأثرت بعض البلدان العربية بهذه الإستراتيجية (تونس، المغرب، مصر..) وتبنتها الجزائر رسميا من خلال تجربتها في 1967[2].

ويعرِّف دي برنيس الصناعات المصنعة بوصفها: << تلك الصناعة التي وظيفتها الاقتصادية الأساسية هي إحداث (وفي محيطها المركز والمؤقت) بُقع سوداء شاملة لكل المصفوفة الاقتصادية وفي وظائف الإنتاج، بفضل إمداد الاقتصاد بمجموعة جديدة من الآلات التي تزيد من إنتاجية العمل، والتي تعمل على إعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.. [3] >> .

ويدخل ضمن هذه الصناعة صناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والبيتروكيماوية والكيماوية والإلكترونية وبقية الصناعات الثقيلة التي باستطاعتها -رغم الحجم الكبير للتضحيات الآنية- أنْ تؤدي إلى نمو إجمالي الدخل الوطني. فبإمكان المركبات الثقيلة أن تمارس تأثيرا كبيرا (آثار جذب) على كل القطاعات الاقتصادية.

وتعتبر القطاعات المنتجة للمعدات والمنتجات الصناعية والنصف المصنعة، والتي يمدّ بها القطاع الصناعي بقية القطاعات الأخرى مثل: القطاع الزراعي (الآلات الزراعية، الأسمدة) والنقل (المركبات الصناعية القاطرات..) من أبرز القطاعات التي تسهم في زيادة إنتاجية العمل في القطاعات المعنية، وهي تعمل على نشر المنتجات والمعارف التقنية [4].

لما كان هذا الخيار الإستراتيجي يتطلب موارد مالية معتبرة، أي أنه يعتمد على رأسمال مكثف Très capitalistique [5]. فإن تدخل الدولة يصبح مطلبا ملحا لقيادة العملية..

إذْ يسمح هذا التدخل بوضع كافة المقدرات والإمكانات الوطنية تحت تصرف المخططين، الذين يراهنون على هذا الخيار، وكما يقول دي برنيس " ليس هناك إمكانية للتصنيع من دون تخطيط صارم [6] "

---

1 - Ibid. pp. 47-48.
2- Hocine Benissad, Stratégies et expériences de développement, op, cit, p190.
3 –G. de Bernis, «industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régional Economie appliquée» tome X1X, juillet - décembre 1966, in: Brahimi, op, cit, p49.
4 - Ibid. pp. 49-50.
5- H. Benissad, op, cit, p 191.
6- G. Destanne de Bernis, Industrie lourde, industrie légère, in: Brahimi, pp, cit, p51.

وتعتبر الدولة الجهة الوحيدة المؤهلة للسهر على صياغة ووضع هذا التخطيط وتنفيذه، وهي التي تحدِّد الأولويات وترصد الاعتمادات اللازمة، كما أنها، في نهاية الأمر، تُنظم المجال الاقتصادي وفق منظور محدّد بدقة.

ومن هنا يأتي انخراط الدولة الجزائرية ضمن قائمة البلدان التي تبنت هذه الإستراتيجية قصد التعجيل بعملية تجاوز وضعية التخلف والتبعية الموروثة عن الاستعمار.

وقد حدّد الهواري بومدين في أحد خطاباته المهام التي تنتظر الدولة ولخّصها بتحقيق: << هدفين متوازيين: تحرير الاقتصاد من التبعية الخارجية من جهة، واسترجاع ثرواتنا الوطنية من جهة أخرى [1] >>.

وبالطبع، كانت هذه المتطلبات مواتية للنخبة الحاكمة حتى تقوم بتأسيس ما سمي بالشرعية الثورية، مستهلة ذلك بإحكام قبضتها على الموارد المادية والموارد البشرية، والتحكم في كل المصادر المادية والثقافية للأمة.

فهذه المتطلبات تعتبر مواتية لها لأنها تستدعي إحكام سيطرة الدولة على كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري.

وبشكل عام، فانطلاقا من هذا التصور حدّد المخططون جملة من الأولويات لتحقيق هذا المشروع التنموي، تمثلت في الآتي [2]:

- أولوية الاستثمار على الاستهلاك.
- أولوية التصنيع على الزراعة.
- أولوية تطوير قطاع مواد التجهيز على تطوير قطاع مواد الاستهلاك.

2- المشروع التنموي بين مركزية السلطة ومتطلبات التسيير الاشتراكي للمؤسسات:

كان على " **السلطة الثورية**" التي انبثقت عن حركة 19جوان أن تكون وفيّة للإعلان الذي بررت فيه أسلوب استحواذها على الحكم، بعد الإطاحة "السلمية" بالنظام السابق، الذي انحرف -حسب التبرير الرسمي- عن مبادئ الثورة، وابتعد عن الجماهير التي احتضنت الثورة واكتوت بنارها..

وقد دفعها هذا الوفاء إلى أن اختارت الصعود من القاعدة عند بناء مؤسسات الدولة بدل النزول من فوق، حتى يتمكن المواطنون من إسماع صوتهم للقمة، والمشاركة في صنع القرارات ذات الصلة بواقعهم المعيشي.

فالسلطة كانت ترى بأن هذه الخطوة ضرورية لتعلم الديموقراطية، كما أنها فاتحة لبناء المؤسسات الوطنية الشرعية [3].

---

[1] - H. Temmar, Stratégie de développement indépendant, op. Cit, p 26.
[2]- Hamid Bali, Inflation et mal- développement en Algérie, Alger, OPU, 93 pp.25- 26.
[3]- A. Yefsah, Op. Cit, p183.

علاوة على هذه الأهداف المسطّرة رافق انطلاق هذه العملية التغييرية سعيُ الدولة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات، خاصة ما تعلق منها بحركة التأميمات، التي ستتيح الفرصة لتسخير الثروة المحلية لصالح المشروع التنموي قيد التحقيق.

ومن الإجراءات الأخرى أيضا توفير الشروط المالية والموضوعية اللازمة لإحداث تغييرات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، من شأنها أن تُرسي الدعائم الاقتصادية للبلاد، وتؤسس لبنية اجتماعية وقانونية ستضفي أبعادا ودلالات جديدة وواقعية لمسألة الشرعية للشرعية تتعدى الطابع **" الشكلي"**.

1.2 - المركزية والبناء القاعدي للدولة:

تعد مسألة التوفيق بين المركزية الشديدة، التي تتطلبها قيادة العمل التنموي الضخم المزمع البدء فيه، وقضية توسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية من خلال المؤسسات المحلية من أهم التحديات التي واجهت هذا النمط من الحكم.. وهي المسألة التي كانت ذات نتائج عكسية على الديموقراطية وعلى المشروع التنموي الجزائري ذاته.

ففشل مجهود التوفيق بين المركزية في قيادة المجتمع والسياسية والاقتصاد واللامركزية في الحقل الإداري كان وراء عملية إجهاض هذا المشروع.

أوجد هذا المشروع في طياته الفرص والأجواء لتنعقد عدة تحالفات بين **"بيروقراطية القاعدة"** تحت قيادة **" النخب الوسيطة"** Elites intermédiaires [1] والنخبة التكنوقراطية في القمة..

وقد استمر هذا التحالف، الذي كسّر حلقة التوفيق بين القمة والقاعدة حتى بعد البدء بمسار التصحيح في فترة الثمانينات كما سيكشف عن ذلك التطور السياسي والاقتصادي للبلاد.

بدأت إجراءات اللامركزية بعد سنتين من ولادة النظام الجديد، بإصدار قانون البلدية في 18 جانفي 1967 ثم قانون الولاية في 23 مايو 1969، كخطوة أولية لفرض نمط جديد من الديموقراطية "**المركزية**" يستند إلى "أسلوب التنظيم الهرمي للسلطة من القاعدة [2]".

وهو الأسلوب الذي يتلاءم وعملية بناء الاقتصاد الاشتراكي، وفق التصور الذي كانت النخبة المثقفة تتوفر عليه.

---

[1]– إذا جاز استعارة هذا المصطلح:
Abderrahmane. Remili, Parti et état en Algérie, in Annuaire de l'Afrique du nord, éditions CNRS, 1968, p33.

[2]– سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص82.

وانطلاقا من هذا المذهب الذي يحاول الجمع بين الطابع الاجتماعي للعمل والإنتاج من حيث الأهداف التي رسمها الاقتصاد السياسي الماركسي (الاشتراكي أو الشيوعي) والطابع المركزي للتوجيه والقيادة كما يفرضها واقع السياسة الاقتصادية للبلدان التي اتبعت هذا الخيار [1].

كان ينتظر من المجالس المحلية البلدية والولائية أن تكوّنا أداتين هامتين لممارسة السلطة الشعبية، وهي السلطة المؤهلة للسهر على إقرار ومتابعة سيرورة تجسيد التطلعات العامة الاجتماعية والاقتصادية.

تشكّل المجالس الشعبية البلدية كما جاء في الميثاق الوطني "خلايا أساسية للدولة، وهي تعكس روح الديموقراطية الشعبية وتجسّد اللامركزية."

ونفس الشيء بالنسبة المجالس الشعبية الولائية التي تعتبر << أداة رئيسية لممارسة السلطة الشعبية، بفضل مشاركتهم المباشرة في وضع مخططات التنمية ومتابعة تطبيقه [2]>>.

هذا، وقد توّج هذا البناء المؤسساتي بصدور كل من الميثاق والدستور، وبذلك استطاعت النخبة الحاكمة أن تُنهي تدشين مؤسسات الدولة من القمة..

تضمن الميثاق الوطني الذي يعدّ عقدا اجتماعيا وبرنامجا سياسيا للحكومة الجزائرية (المصادقة عليه في27 جوان 1976) جملة من القضايا المتعلقة بتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أساس من المشاركة الفاعلة من أجل إنجاح مشروع المجتمع أو المشروع الاشتراكي.

بالإضافة إلى ذلك حدّدت هذه الوثيقة العلاقة بين مؤسسات القمة أي الحزب والجيش والدولة، وأسندت لكل مؤسسة منها دورا محددا.

وبمقتضى ذلك أسند الدور الطلائعي للحزب في قيادة المجتمع، وضبط التوجهات الأيديولوجية ورسم السياسة العامة للثورة، وتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، وانتخاب قيادة الحزب، وتعميق المفاهيم والتوجهات الواردة في الميثاق الوطني [3].

أما دستور 22 نوفمبر 1976 فقد جاء ليمنح الدولة طابعا قانونيا، بإضفائه للطابع الدستوري على الأهداف الكبرى التي تضمنها الميثاق مثل: الخيار الاشتراكي وغيره من الخيارات التي تجسِّد خيارات الدولة الجزائرية التي لا رجعة فيها، فضلا عن تحديده لطرق تحمُّل المسؤوليات داخل أجهزة الدولة، وأسلوب تنظيم المجتمع والسلطة، فضلا عن تأكيده وتدعيمه لسلطات رئيس الدولة الجزائرية.

---

[1]– ولكن يلاحظ أن التاريخ الاقتصادي والسياسي المعاصر في البلدان المتقدمة والنامية قد كشف عن عقم هذا الأسلوب، الذي كرّس أنواعا جديدة من التناقضات بين الأهداف والوسائل. بالرغم من أن هذا التنظيم قد ظهر أساسا لتجاوز التناقضات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، فمن أجل ذلك تبنته البلدان المستقلة حديثا، التي أرادت تجاوز التناقض الصارخ بين واقعها الاقتصادي والسياسي التابع ومتطلبات الاستقلال والتحرر.

[2] - M. T. Ben Saada, op. Cit, p90.

[3]– نفس المرجع السابق، ص117.

وبشكل عام، كان الهدف من إقرار الدستور -كما يقول أحد رجال القانون- هو: « تأسيس نظام سياسي مدستر، يكرّس ويُضفي صفة الشرعية على حصيلة الأعمال التي قامت بها مجموعة 19جوان على رأسها هواري بومدين، وتقدم تصورا لنظام الحكم مستقبلا.[1] ».

ولكن يلاحظ أن عملية البناء القاعدي والفوقي لم تنجح في تجْسير الفجوة بين القمة والقاعدة، ولم تحد من المركزية الشديدة التي جُبل عليها النظام الجزائري، والتي تدعمت في الحقيقة مع صدور الدستور ذاته.

ومن السهل معرفة أسباب عدم نجاح عملية الالتحام بين **القاعدة الشعبية** التي تتطلع إلى مكانة بارزة تُشرف من خلالها على تقرير مصير حياتها، وبين **قمة السلطة** التي تسعى لتشديد المركزية، بإحكام قبضتها على السلطة، بكافة الطرق والأساليب.

والتي من ضمنها احتكارها للقوة العسكرية وبقية أشكال القوة الأخرى (**السياسية/الاقتصادية/ المالية**) التي بفضلها تعيد إنتاج نفس منطق الحكم والممارسة السياسية.

ومن المآخذ الأخرى على هذه العملية أنها جعلت من عملية الصعود من القاعدة إلى القمة مجرد عملية استقطاب للعناصر والقوى الاجتماعية والسياسية "**القابلة للتدجين**" مثل أغلب عناصر قاعدة الجبهة، التي كانت تتكون «من حثالة من أشباه البروليتارية، ومن عناصر البورجوازية الصغرى[2] ».

والتي استُعملت كأداة أيديولوجية لترسيخ هالة (كاريزميا) الرئيس، وتفخيم صورة السلطة، كما لعبت دور العين الساهرة للسلطة التي بفضلها يتم وأد أو رصد أي تحرك "مشبوه".

وبالإضافة إلى ذلك فإن أسلوب تجميع المنتخبين من قاع المجتمع لم يستطع حجب حقيقة الممارسة الفوقية للسلطة، فالقرارات كانت تنزل من القمة إلى القاعدة.

فهي بهذا كانت تختزل دور المؤسسات المحلية إلى مجرد أروقة داخل آلة الإدارة، وكانت تُطوّعها لخدمة أهداف سياسوية clientélisme مما حرمها من الارتقاء لتصبح فاعلة وذات تمثيل سياسي حقيقي[3].

فرغم الصلاحيات العديدة التي أعطيت لهذه المجالس فلم تكن سوى مجرد أفلاك تدور حول سلطة كل من رئيس البلدية والوالي، وكان هذا الأخير يمارس ويحتكر السلطة، ويشتغل كأنه رئيس مجلس الثورة على مستواه، أي أنه يتصرف بوصفه "**رئيس دولة محلي**"[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص82.

[2]- Kouider Sami Nair, « Algérie 1954-1982, forces sociales et blocs au pouvoir », Temps modernes, (juillet-août, 1982) N° spécial Algérie, p18.

[3]- William B. Quandt, op. cit, p38.

[4]- A. Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, op, cit, p183.

فالواقع كان يكذب دعاوى اللامركزية والديموقراطية الشعبية، فسلطة الوالي ومديرياته المتعددة، التي تتمتع بمكانة معتبرة ومراكز قانونية نافذة ضمن منظومة الحكم المحلي كانت تحجر على المجالس المحلية، وتحرمها من أي استقلالية.

فالمجالس المحلية كانت مجردةً من أيّ قوة، وكان المنتخبون المحليون-بحكم تبعية مجالسهم لمصالح الدولة ماليا وتقنيا وغير ذلك- يظهرون << بوصفهم مفوضين عن السلطة المركزية أكثر منهم مركزا مستقلا لاتخاذ القرار [1] >>.

ويلاحظ أن دستور 1976 قد أمعن في تكريس المركزية والشمولية حينما كرّس النظام الرئاسي، والأكثر من ذلك أنه << لم يذكر أي قيد على رئيس الجمهورية مثل دستور 1963، ولم يسمح للمجلس الشعبي الوطني ممارسة أي تأثير عليه، بل أنه أقر للرئيس إلى جانب سلطاته في الحزب، الحرية الكاملة في المؤسسة التنفيذية، وبالتالي إضفاء صفة السمو عليه وعلى مستوى تلك المؤسسة أيضا [2] >>.

فتركيز السلطات في يد رجل واحد -بشكل يُلغي معه كل آليات المراقبة- لا يمكن إلا أن يكرس طقوسا جديدة لعبادة الشخص على النحو الذي ابتليت به السلطة الجزائرية منذ بداية تبلورها الأولى.

ولعل ذلك يكشف بجلاء الأهداف الحقيقية لإقامة مثل هذه المؤسسات، فهي لم تكن لها مهمة أخرى خارج مهمتها الأساسية المتمثلة في إضفاء الشرعية الشعبية والدستورية على السلطة المنبثقة عن انقلاب 19 جوان.

إضافة إلى مهام أخرى تتسق مع المهمة الأولى الأساسية مثل: تعبئة الجماهير الشعبية بالقدر المطلوب، وجس نبض شرايينها قصد معرفة مجرى تطلعاتها ومدى تفاعلها مع قيادتها الثورية، خاصة وأنّ صدور هذه الوثائق (**الميثاق، الدستور**) تزامن مع تصاعد التذمر الشعبي من ممارسات الأجهزة البيروقراطية.

بالإضافة إلى التذمر من تكاثر الشرائح البورجوازية الجديدة المفصولة عن عملية الإنتاج (الإدارية)، وتصاعد المعارضة لأسلوب ممارسة السلطة، كما يبدو ذلك جليا من البيان الذي وقعه فرحات عباس وبن خدة وحسين لحول ومحمد خير الدين في 09 مارس من عام 1976، الذي شجبت فيه بعض المظاهر الديكتاتورية، وانتقدت فيه عبادة الأشخاص والمساس بالقيم الإسلامية، ودعت إلى حوار وطني وإقامة مجلس وطني تأسيسي [3].

---

[1]- J. Leca, Jean-Claude Vatin, l'Algérie Politique, institutions et régime, Paris, FNSP, CNRS, 1975, pp. 224-225.

[2] – سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص140.

[3]– كما أنها شجبت فيه صراع الصحراء الغربية الذي تستفيد منه القوى الكبرى حسب زعمها أنظر: Bernard Cubertafond, op, cit, p195.

2.2- المخططات التنموية والتسيير المركزي للاقتصاد الجزائري:

في الوقت الذي مثلت فيه البرامج والمواثيق السابق القاعدة التصورية والفكرية للمشروع التنموي الجزائري آنذاك فإنّ مخططات التنمية الجزائرية كانت بمثابة الأسلوب العقلاني لتجسيد هذه التصورات.

بدأت عملية التخطيط في الجزائر في أول الأمر بشكل متواضع، تمثلت أساسا في إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالتجهيزات المسجّلة في قوانين المالية.

ثم بعد ذلك بدأت تظهر بعض التصورات العامة حول وِجهة التنمية الاقتصادية، بعد أن لوحظ وجود تنافر في طبيعة وحجم بعض الأنشطة الاقتصادية مثل وجود فائض في إنتاج الخمور وعجز كبير في مجال المنتجات الغذائية. كما ظهرت الحاجة إلى عقْلنة الأبنية الإنتاجية وضرورة توجيهها لخدمة السوق المحلي [1].

وكانت البداية الأولى لدفع المجتمع نحو التنمية في إطار النموذج الاقتصادي المعتمد على التخطيط ابتداء من سنة 1967[2]. ويمكن الوقوف على الأهداف المتوخاة من وراء هذه الاستثمارات من خلال دراسة طبيعة وأهداف كل مخطط من هذه المخططات.

1.2.2 - المخطط الثلاثي 1967-1969:

عادة ما يوصف هذا المخطط بأنه مخطط أولي (أو شبه مخطط) Pré-plan وذلك لأنه اكتفى بتحديد التوجهات في إطار الأفاق السباعية بغية تهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي فهو كما يقول بنسعيد <<يمثل جهدا لتكييف الأبنية الاجتماعية - الاقتصادية والإدارية وفق نمط مخطط مركزي شمولي ذي نزعة جماعية بدل النمط الليبرالي الكولونيالي [3]>>.

سمح المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية، خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تسمى "**بالصناعات القاعدية**".

وتماشيا مع ذلك استحوذت قطاعات المحروقات والحديد والصلب والبتروكيماويات والميكانيكا على45% من مجموع الاستثمارات، هذا في حين أن القطاع الصناعي وما يتعلق بالطاقة قد استحوذ على 23 % في سنة 1963.

---

[1]- M. E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, op,cit, p 42-43

[2]– محمد حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية..، مرجع سابق، ص21.

[3]- H. Benissad, La réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Alger, OPU, p17.

وبفضل هذا المخطط، الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 82 % ظهرت بعض المشاريع الصناعية مثل مجمع المحركات والجرارات بمدينة قسنطينة والدراجات بأنواعها بمدينة قالمة ومصنع الأنابيب بالمدية.

وعموما فرغم محدودية أهداف هذا المخطط الذي لم يكن مخططا بالمعنى الكامل للكلمة إلا أنه هيأ الشروط الضرورية للإقلاع الصناعي بالجزائر بعد 1969[1].

2.2.2- المخطط الرباعي 1970-1973:

سجل هذا المخطط أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي، فضلا عن كونه قد ساهم في وضع أول أعمدة البيروقراطية الاقتصادية الجزائرية[2].

كان هذا المخطط يهدف إلى خلق الشروط المستقبلية لتوفير التشغيل لمجموع القوى العاملة إلى غاية سنة 1980، كما كان يهدف إلى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق وتحقيق مشاريع جديدة.

ولذلك رصدت له مبالغ هامة بلغت حوالي 8،27 مليار دينار استحوذ القطاع الإنتاجي فيها على حوالي 49 %من مجمل الاستثمارات، أشرفت الأجهزة المركزية على تنفيذه، وأُسندت فيه مهمة تحقيق الأهداف المسطرة للقطاع العام الذي كان يشغِّل في سنة 1969، أي قبل بداية الخطة بسنة واحدة، حوالي 45 ألف عامل[3].

3.2.2 - المخطط الرباعي 1974-1977:

أكد هذا المخطط على إستراتيجية التصنيع وعلى ترقية العمل التنموي إلى مستوى عال، وتميّز – هذا المخطط – بالحجم الهائل للاستثمارات التي رُصدت له، وبفضل ارتفاع أسعار البترول تحقق هذا الهدف.

وقد تميز هذا المخطط أيضا باهتمامه الواسع بالقطاعات الأخرى غير الصناعية، حيث عرف القطاع الزراعي على غرار قطاع المحروقات إعادة هيكلة إدارية عميقة (الإصلاح الزراعي) كما تحصل على منح كبيرة من الاستثمارات للحصول على المعدات وإنشاء الهياكل القاعدية.

وحددت قيمة الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط ب 54 مليار دينار ثم ارتفعت إلى 110مليار دينار[4].

---

[1]- Jean Claude Martens, op. Cit, p 49/ p 52.
[2]- H. Benissad, La réforme économique, op. Cit, p17.
[3]- أحمد بعلبكي، مرجع سبق ذكره، ص 190.
[4]- H. Bali, op, cit, pp. 32-33.

أخذت منها الصناعة حصة الأسد تأكيدا على الخيار التنموي القائم على المراهنة على الصناعات المصنعة، وتأكيدا كذلك على ضرورة التضحية بالاستهلاك كضرورة لابد منها أملا في << خلق الشروط القاعدية الاقتصادية التي تسمح فيما بعد بتحقيق نمو اقتصادي معمم ومدعّم ذاتيا [1] >>.

4.2.2 - سنتا 1978 / 1979:

خُصِّصت هذين السنتين لاستكمال جزء مما تخلف إنجازه من المخططات السابقة، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات من 4،49 مليار دينار في السنة الأولى إلى 7،53 مليار دينار في سنة 1979[2].

ويوضِّح الجدول التالي حجم الاستثمارات وما تم إنجازه خلال الفترة الممتدة فيما بين 1967-1979:

حجم الاستثمارات (1967-1979) بملايين الدينارات:

القطاعات	مخطط 69-67	مخطط 1973-1970		مخطط 1977-1974		79-78
	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	الإنجاز
الزراعة	**1 605**	**4 140**	**4 350**	**12 005**	**8 913**	**3 259**
الصناعة	**4 750**	**12 400**	**20 803**	**48 000**	**63 100**	**66 864**
مجمل القطاعات	**9 121**	**27 740**	**36 297**	**110 210**	**93 200**	**106 759**

المصدر: H. Benissad, La réforme économique en Algérie, op. Cit. P17

3.2- حدود التجربة التنموية:

إذا نظرنا إلى حجم الاستثمارات فإننا نقف على جملة من الملاحظات، من أهمها الارتفاع المسجل في نسبتها منذ 1970 حيث تجاوزت في المتوسط 35 %إلى أن وصلت في سنتي 1878 و1979 إلى 46 %قبل أن يحدث لها تدهورا كبيرا لصالح الاستهلاك فيما بعد [3].

[1] - H. Temmar, Stratégie de développement indépendant, op ,cit, p33
[2]- H. Bali, op, cit, p 31
[3] H. Benissad, La réforme économique, op, cit, p18.

من جهة أخرى يلاحظ أن الحجم الهائل من الاستثمارات وجِّه نحو القطاع الصناعي، حيث كانت النسبة الموجهة لهذا القطاع في المخطط الثلاثي 72%، ثم أكثر من 57% في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) لتصل إلى 61 %في (1974-1977)، وأخيرا 77% خلال 1979 [1].

وكانت الغلبة داخل النسيج الصناعي للصناعات الثقيلة التي سيطرت على باقي الصناعات باعتبارها الصناعة القاعدية وفق المنظور الذي بلوره **دي برنيس** انطلاقا من تحليلات **فرنسوا بيرو**.

حيث استحوذت هذه الصناعات على 7،88% من حجم الاستثمارات الصناعية فيما بين 1967-1969، ثم 86 %في 1970-1973، و88 % فيما بين 1974-1977، وأخيرا 78 % في السنتين المتبقيتين أي 1978 – 1979[2].

ومن الملاحظات المسجلة فيما يخص هذه المخططات هي تناغمها مع الأهداف المعلنة من طرف المخطط الجزائري بغض النظر عن أشكال تجسيدها على أرض الواقع، وعن النتائج التي تم التوصل إليها، وتتلخص هذه الأهداف في جملة من النقاط [3]:

تحقيق التوجه الداخلي L'introversion للاقتصاد الجزائري لتحقيق قطيعة مع المخطط التخارجي Extraversion الكولونيالي، وذلك من خلال إيجاد منظومة إنتاج موجّهة لخدمة السوق المحلي.

وقد فسح ذلك المجال لتبني سياسة إحلال الواردات LA substitution des exportations، والبدء بتوجيه الجزء الأعظم من الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك.

التمفصل العمودي L'articulation vertical بين مختلف فروع الصناعة، فمما جاء في خطاب الرئيس الراحل (خطاب الحجار في 15ماي 1972) قوله:

« لقد أظهرت التجربة الجزائرية الشابة بأن بناء الصناعة الثقيلة لم يمنع إنشاء صناعات خفيفة عديدة، موفرة للتشغيل ومنتجة لمواد الاستهلاك..».

إدماج الزراعة في الصناعة، فالأولى توفر التقنيات والمعدات والأسمدة التي من شأنها المساعدة على زيادة الإنتاجية وامتصاص اليد العاملة الريفية.

1- A. Brahimi, op, cit, p90.
2- H. Benissad, op, cit, p18.
3- M. E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, op, cit, pp.49 -50. & pp. 21-32.

وبالمقابل، توفّر الزراعة المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة، فيسمح ذلك في نهاية الأمر "بتعبئةٍ أمثل للموارد الوطنية[1]".

2.4- الانعكاسات السياسية والفكرية للتجربة التنموية:

بالرغم من أهمية الأهداف التي جسدتها المخططات المتتالية فإن ذلك لم يكن ليخفي الأسباب السياسية لاختيار هذه الإستراتيجية، وكذا آثارها على النخب الحاكمة - على غرار الكثير من نخب البلدان النامية التقدمية آنذاك- فقد انطوى هذا المسعى على هدفين مترابطين وهما:

1- إحلال الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية، وتجسيد المسعى الثوري على الصعيد الصناعي والثقافي والزراعي ضمن إستراتيجية شاملة، وتتويج ذلك بتوثيق عرى النظام السياسي اجتماعيا من خلال الميثاق، والدستور.

2- وتكملة لذلك تتحكم النخب في دواليب الحياة الاقتصادية من خلال هذه استراتيجية التي تقتضي تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وبالتالي استئثارها بالتوجيه والحكم وتفويت الفرصة على القوى الأخرى التي تريد افتكاك أي موقع لها داخل الساحة الحياة السياسية والاقتصادية.

وعلى **المستوى النظري** ثار جدل كبير آنذاك بين الأكاديميين حول الأوضاع التي صاحبت ظهور الدولة القومية بعد الاستقلال، وما ترتب عنها من اتباع سياسات اقتصادية موجّهة.

وكانت قضية "**جوهر**" أو "**طبيعة**" نظام الدولة، وكذا طبيعة النخب التي انبثقت عنه، والتي قادت السياسة التنموية في بلدانها، وكذا حدود تدخل العمال في صناعة القرار. كانت مثل هذه القضايا محل جدل طويل وبحث مستمر.

ففيما يخص جوهر نظام الدولة في الجزائر، الذي يعرف ضمن هذا التوجه توسعا كبيرا في امتلاك وسائل الإنتاج العامة واحتكارها من قبل الدولة، التي يصبح تدخلها في الحياة الاقتصادية متعاظما.. ففيما يخص ذلك استخدم المفكرون مفهوم "**رأسمالية الدولة**" Le capitalisme d'état لوصف طبيعة "**التشكيلة الاجتماعية الجزائرية**".

وهو المفهوم الذي<< أدخلته الماركسية، حتى تأخذ بعين الاعتبار أشكال التدخل المتنامية للدولة في اقتصاد رأسمالي يرتكز بشكل رئيس على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ويتّسم بسيطرة النمط الاحتكاري[2] >>.

[1]- H. Bali, op, cit, p90.
[2]- Gauthier de Villers, « L'état et les classes sociales en Algérie à l'époque du président Boumediene, réflexions, critiques, propositions », L'état et la Méditerranée, Peuples méditerranéens 27-28 avril-septembre, 1984, p218.

ثم بعد ذلك أُستعمل المفهوم لوصف التشكيلات الاجتماعية التي تتسم بتفوق ملكية الدولة، ويعتبر **شارل بيتلهايم** هو الذي عمّم استعماله على التشكيلات التي تتصف بتفوق ملكية الدولة، مع حصول انفصال بين المنتجين ووسائل الإنتاج، وانفصال بين الوحدات الإنتاجية [1].

فالأعمال التي اهتمت بتشخيص ووصف طبيعة النظام الجزائري استندت إلى هذا الإطار النظري، واستعملت المفهوم بشكل مطاطي لا لوصف التشكيلة ككل، بل للتأكيد فقط على وجود برجوازية بيروقراطية.

وعلى أية حال، شكّل المفهوم، في وقت ما، أداة هامة لتطوير التحليل الخاص بأوضاع مستجدة في بلدان عديدة على غرار الجزائر، ممن كانت محط اهتمام المناضلين ضد الإمبريالية [2]

ومع أنه لم يسلم من بعض المآخذ مثل اقتصاره على وصف آثار تبني"سياسة التصنيع السريع وعسكرة الاقتصاد والسيطرة التدريجية للدولة على " القمم المسيطرة" في الحياة الاقتصادية والتجارة الخارجية والنظام المصرفي والتجارة الخارجية وقطاع البناء والتشييد [3].

إلا أنه كشف عن سيرورة إضفاء الطابع البيروقراطي على المجتمع والدولة من خلال اتِّباع الدولة لهذا الأسلوب من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

وما ينجم عن ذلك الأسلوب من علاقات جديدة للسيطرة على مقدرات المجتمع ولاستغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى المقطوعة الصلة بالنخب الحاكمة العسكرية والبيروقراطية والتكنوقراطية.

وفي هذا الإطار الذي يتسم بالتسلط تصبح الإدارة الاشتراكية للمنشآت، رغم أهميتها ورغم ما أتاحته للعمال من إطلاع على مجريات، مجرد إطار شكلي [4]

ثالثا- الاقتصاد الموجّه ورهانات القوى العسكرية والبيروقراطية:

دراسة نمط السلطة الجزائرية يعني محاولة معرفة كيفية اشتغالها، وأساليبها في توسيع قاعدتها الأيديولوجية، وأشكال تغلغلها داخل جنبات المجتمع.

كما يعني الكشف عن طريقة تعبئتها لمؤسساتها وعناصرها الأيديولوجية والقمعية من أجل إنجاح مشروعها وإقرار مشروعيتها وبناء شرعيتها، وكيف تتعهدها بعد ذلك بالصيانة.

هذا فضلا عن أنه يجعل الباحث يتتبع خطواتها الميدانية لتحقيق مشروعها الاقتصاد، وهو المشروع الذي تتوافق مع سعيها الدائب لتدعيم سيطرتها الاقتصادية والاجتماعية، أي "صياغة الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية [5]".

---

[1]- Charles Bettelheim, Calcul économique et formes de propriétés, Paris, Maspéro, 1970.

[2]- Dersa, L'Algérie en débat, luttes et développement, Paris, CEDETIM, 1981

[3]– محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص150.

[4]– عبد اللطيف بن آشنهو، "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي"، مرجع سابق، ص81.

[5] –Kouider Sami Nair, op, cit, p17.

1 – نمط السلطة وآليات اشتغالها:

بعد الاستحواذ على السلطة وجّهت مجموعة 19 جوان حركتها نحو اتجاهين اثنين كما يرى **قويدر سامي ناير**:

تمثل الاتجاه **الأول** في إخضاع كل مجموعات المصالح ليس بقصد القضاء عليها ولكن من أجل الهيمنة عليها واستعمالها ضمن مشروع اجتماعي وسياسي واقتصادي.

أما اتجاه **الثاني** فتمثل في مواجهة الحركة الجماهيرية من خلال سياسة تهدف إلى تأطيرها ضمن قنوات نظامها تسمح لها بمراقبتها كما هو الشأن من خلال النقابة أو فتح المجال أمامها للهجرة نحو الخارج، لتقليل شرورها بالنسبة للسلطة [1].

ومن جهته، وعند تناوله لفترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين قسّم وليام زارتمان William Zartman إلى أربع مراحل:

- اتسمت المرحلة الأولى (1965-1967) بالصراع من أجل السلطة، وقد ابتدأت بالتدخل العسكري وانتهت بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها العقيد طاهر زبيري وما أعقبها من تصفية للمجاهدين من على الأصعدة السياسية.

- أما المرحلة الثانية والثالثة والتي تنحصر ضمن سنوات 1968-1977، التي ويفصل فيما بينها-كما يذهب زارتمان- التعديل الحكومي الذي أجري في عام 1970، فقد تميّزت (هذه العشرية) باستقرار كبير، وشهدت إصلاحات هامة مثل التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية، والثورة الزراعية التي قرِّرت في 1971 وطبّقت في السنة الموالية.

ويميز زارتمان ضمن هذه الفترة المستقرة بين مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد فيما بين 1968-1971، وسمحت بتعديل وصياغة المشاريع، والمرحلة الأخرى 1972-1977 فشهدت تجسيد ذلك على أرض الواقع.

- وفي الأخير كانت المرحلة الرابعة عبارة عن مرحلة انتقال تبنى فيها المؤسسات وتُؤسس Institutionnalisation، بدأت بصياغة الميثاق الوطني ودستور 1976. كان من المفروض أن تنتهي هذه الفترة في عام 1978 بعقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني.

[1]- Addi Lahaouari, L'impasse du populisme, op, cit, p113.

ولكن على الرغم من أنها انتهت فعلا في الوقت المطلوب-كما يعلق زارتمان-إلا أن موت الهواري في نهاية سبتمبر من عام 1978 هو الذي كان السبب الرئيس في ذلك [1].

يُلاحظ عند استعراض نتائج المرحلة الأولى لتشكُّل نظام الحكم في تلك الفترة أنّ الانقلاب أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الناشئة، وإلى استحواذ العسكريين على كل مصادر الهيمنة داخل الدولة.

وتم تجسيد هذا المنحى التسلطي بفضل إنشاء مجلس إدارة عسكري سمي "بمجلس الثورة"، الذي كان عبارة عن مؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع. كان فيها رئيس المجلس هو محور هذه السلطة العليا، لأنه كان يجمع بين رئاسة مجلس الثورة ومجلس الحكومة.

بمرور الوقت، وبعد التفريغ المستمر لمجلس الثورة من أعضائه انفرد الرئيس بالسلطة لوحده [2]، فحتى "**جماعة وجدة** " التي كانت درعه وقبضته منذ 19 جوان.

والتي كانت تشكل معه داخل المجلس مجرد "ناد للأوفياء" -كما وصفت في جريدة لوموند في 5جويلية من عام 1972[3] - بدأ أعضاؤها في الانسحاب أو الإبعاد، ولم يبق منهم في سنة 1976 إلا الأوفياء جدا منهم.

ومن ضمن جماعة وجدة آنذاك: عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية، والطيب العربي وزير الزراعة، وبعض العسكريين الذين كانوا في الخدمة مثل قادة النواحي العسكرية الرئيسية الثلاث (العقيد محمد بن محمد المسمى عبد الغني في قسنطينة، والعقيد الشاذلي بن جديد في وهران، والعقيد عبد الله بلهوشات في البليدة)

وكذا العقداء: أحمد بن شريف في الدرك الوطني، أحمد دراية في الأمن، ومحمد صالح يحياوي في الأكاديمية المتعددة الأسلحة بشرشال [4].

وبالموازاة مع إحكام سيطرته على مجلس الثورة كان الهواري قد نجح في إبعاد كل المناوئين له خاصة منهم عسكري الداخل، وكان ذلك من ضمن الأسباب العديدة التي كانت وراء الانقلاب الفاشل الذي قاده قائد الأركان الزبيري.

---

[1] - William Zartman, « L'élite algérienne sous la présidence de Chadli Bendjedid » Maghreb, Machrek, n° 106(Octobre- décembre 1984) pp. 39-40.

[2]- توفي بعضهم، العقداء سعيد عبيد وأحمد بوجمان وشابو ومحند ولحاج. وإبعاد بعض الرواد Commandants صالح بوبنيدر وسالم صالح سوف والعقيد يوسف الخطيب وعلي منجلي ومحمد سعيد. واختار طاهر زبيري، وعلي محساس وبشير بومعزة النفي أنظر: Bernard Cubertafond, op. Cit p 176

[3] –Ibid, p177.

[4] – Ibid, p176.

–وهو الانقلاب الذي أتاح للرئيس الفرصة والحجة لتأبط الجيش والحزب معا، هذا وقد استمرت فترة إبعاد المناوئين إلى غاية سنة 1975[1]

أعقب هذه السنة -التي شهدت فترة هامة من تطور النظام السياسي الجزائري- إسناد مهام جديدة للحزب، الذي كان قد هِمش دوره بعد الانقلاب، بعد أن حدّد بيان 5 جويلية 1965 دوره في الجانب التوجيهي والتنشيطي وكذا المراقبة، وليس التسيير أو تعويض الدولة [2]، وقد وصفه الهواري في تلك الفترة بأنه "**جسد بلا روح**" [3].

وبالطبع، فإن حركة الانقلاب هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك، لأنها ألغت تنظيماته المركزية التي أقرها ميثاق الجزائر ودستور1963، وسلمته للناطق الرسمي لمجلس الثورة السيد قائد أحمد بهدف ترويضه وإخضاعه حتى يُمتطى من أجل خوض غمار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق هذه الأهداف الجديدة.

وهي الهداف التي تتلخص في تحويله في نهاية الأمر إلى << مجرد واجهة تتوارى خلفها سلطة الدولة [4] >>.

وبهذا، وبسبب هذا الدور الخاص لم يكن للحزب أي دور قيادي أثناء هذه الفترة فهو على سبيل المثال "لم يفصل في أي مشكلة من مشكلات البلاد، ولم تتم أي تسوية لنزاع بين القادة داخله [5]".

ولم ينجح بمعنى الكلمة سوى في التعبئة الاجتماعية أو التحرك في <<المناسبات والأحداث الخاصة وحملات الانتخاب والتظاهرات ضد التمييز العنصري..! [6] >>.

هذا فضلا عن نجاحه الباهر في مراقبة وتطويع المنظمات الجماهيرية وإخضاعها لسلطة مجلس الثورة، بعد أن أعيد له الاعتبار استلم الحزب نفس المهمة التي أسندت إليه في السابق، وبمقتض ذلك تحول إلى "**حزب الدولة**". وتمثلت هذه المهمة آنذاك في إخضاع بقية التنظيمات الاجتماعية لصالح السلطة.

وبناء على ذلك استطاع حزب الدولة أن يجعل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA مجرد أداة لتأطير العمال، وقد شكل المؤتمر الثالث للاتحاد في 1969مفترق الطرق بين الانخراط في العمل النقابي الملتزم،

1- Zartman, op,cit ; p40
2- M T Ben Saada, op, cit, p59.
3 - Ahmed Rouadjia, « du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS», Temps Modernes, vol 432-433,1982, p117.
4- M. Harbi, Le FLN, mirage et réalité, op, cit, p374.
5-Ibid.
6 - Yahia Rahal, Histoires de pouvoir, un général témoigne, Alger, Casbah éditions, 1997, p49.

أو بداية إدماج إدارة الاتحاد في تأطير الطبقة العمالية باسم "**الصالح العام**" ضمن مشروع السلطة الثورية، وذلك ما حدث بالفعل.

وبالمثل استطاع الحزب أيضا أن يتأبط اتحاد الطلبة الذي كان ممن عارض الحركة الانقلابية، ويجعله يقبل وصايته في 1968، ويتحول إلى حركة اجتماعية لعبت دورا سياسيا ونقابيا لا يستهان به.

بل أن الاتحاد الطلابي قد ساهم في عام 1973، وبدعم من حزب الطليعة الشيوعي PAGS، من خوض تجربة المشاركة في إصلاح التعليم العالي، وإعطاء نفس كبير لحملات التطوع في إطار الثورة الزراعية [1].

أما فيما يخص المنظمات الجماهيرية النسائية والفلاحية ومنظمة المجاهدين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد سلمت أمرها دون مقاومة، لأنها لم تكن بحجم المقاومة، حسب رأينا إنْ أحسنا الظن بها..

ولكن بعد ظهور بعض التذمر والاضطرابات أسندت للحزب بيداغوجية جديدة على مستوى المجتمع كلِّه بغية تجسيد أهداف الثورة الاشتراكية كما نص على ذلك دستور 1976[2]، ومن أجل مراقبة الاتجاهات الرجعية [3].

غير أن عملية إشراك النخب الوسيطة المنطوية ضمن الحزب والمنظمات الجماهيرية إلى جانب منتخبي المجالس المحلية أدى إلى تكوين جيش بيروقراطي غير متجانس ولكنه في غاية الطاعة والخضوع، أكثر من التكنوقراطيين الذين كان لا يعوزهم الطموح السياسي.

ويجدر التسجيل أنه يوجد التكنوقراطيون على مستويين: على المستوى المركزي في الوزارات التقنية العظمى (وزارة المالية وأمانة التخطيط ووزارة الصناعة والطاقة) وفي قيادات أركان الشركات الوطنية، وعلى مستوى الولاية حول الوالي [4].

غير أنّ طموحهم لا يتجاوز الحدود المرسومة له سلفا، من قبل المؤسسة العسكرية، التي استطاع أفرادها بدورهم أن يتواجدوا في القطاعات الاقتصادية الحساسة، وأن يتغلغلوا في كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية الهامة، في ظل التنسيق التام مع جهاز الأمن العسكري الذي تحول إلى "أداة مركزية يراقب من خلالها النظام الحياة السياسية [5] "

[1]- Kader Ammour, Christian L, Jean J. Moulin, La voie algérienne, Paris, Maspero, 1974, pp.151-155.
[2]- M T. Ben Saada, op. Cit p66.
[3]- Ahmed Rouadja, op, cit, p30.
[4]- B. Cubertafond, op. Cit, p181.
[5] - W B. Quandt, op. Cit, p34.

وهكذا فيلاحظ أن هذه الفترة من الحكم شهدت صراعا حادا من أجل تكريس نمط خاص من السلطة، يستند إلى نظام رئاسي شديد المركزية، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل منها: عملية ظهور السلطة ذاتها التي تمخضت عن حركة الانقلاب.

فضلا عن الصراعات السيّاسية الناجمة عن قوى الانقلاب التي كان بعضها يعمل على تضييق دائرة مركز القرار في إطار عُصبة وجدة، وبين قوة أخرى انخرطت في حركة الانقلاب لتذمرها من الخط الاستبدادي للنظام السابق، وإذا بها تجد نفسها أمام إرادة قوية لإطالة مدة الفترة الانتقالية، وصياغة المجتمع وفق منظور أحادي، لا مكان فيه للمبادرات الحرة، التي تقطع صلتها بالمركز الأعلى للقرار والتوجيه.

أدت آليات اشتغال هذا النمط إلى إضفاء الطابع البيروقراطي على التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع، حتى وصف البعض هذا النمط من الحكم بالنمط العسكري البيروقراطي [1].

أما البعض الآخر فقد اعتبر هذا النظام عبارة عن رأسمالية بيروقراطية، وذلك بسبب استحواذ الطبقة الحاكمة التي تتشكل من البيروقراطيين والعسكريين على الفائض الاقتصادي، واعتمادها عليه لإعادة إنتاج نفسها بشكل خاص، وإعادة إنتاج النظام السياسي بشكل عام [2].

أما البعض الآخر من الباحثين ممن انشغل بأسلوب إدارة الرئيس للسلطة وللحياة العامة فقد وصفوا النظام الجزائري بأنه ذو نمط سلطاني Sultanique حسب التصنيف **الفيبري** (Wébérien).

ووفق هذا النمط الذي طرحه كل من **لوكا** و**فاتان** فإن المتحكم في السلطة (أي الرئيس أو الحاكم) يبحث دوما، وقد يوفق إلى ذلك، عن السبل التي تجعله يحقق نوعا من الاستقلالية عن أي جماعة ذات وزن واستقلالية عن السلطة، سواء تم لها ذلك من خلال قوة مؤسسية institutionnelles أو سياسية أو إدارية أو اجتماعية..

ويصف الباحثان سلوك الرئيس الجزائري (المستحوذ على السلطة) بأنه كما يصفه الدستور ليس **عاهلا تعسفيا** souverain arbitraire يعتمد على نفسه فحسب، فهو إلى جانب كونه يتمتع بحرية التصرف، يسعى لتقليص اعتماده على الآخرين.

ولتحقيق هذا الهدف فهو قد يقلل من خضوعه لأي جماعة بعينها بتنويع اعتماده في كل مرة على جماعة محددة، فيبقى بذلك غير تابع لجماعة بذاتها.

1 - Kuider Sami Nair, op, cit, p22.
2 - Harbi, Le FLN, op, cit, p375.

وبرأينا، فإن هذا الوصف ينطبق على مرحلة محددة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري أثناء فترة الهواري، ولذلك فإنّ هذا النموذج النمطي يتسم بالخصوصية ولا يصلح كقاعدة عامة.

وقد وصف بعض المهتمين الآخرين نمط الحكم الجزائري بأنه ذو نمط بونابارتي Bonapartisme، وهذا النمط (حسب المفهوم الماركسي) لا يمكن أن ينطبق إلا على المرحلة الأولى من تطور أي نظام سياسي.

وهي الفترة يعمل فيها الحاكم على تأمين التوازنات بين مختلف الطبقات والجماعات الاجتماعية، التي لا تتوفر على قدر من القوة قد ينجر عنه فتح باب المواجهة فيما بينها، ولكن مع ذلك فهي تتوفر على قدر منها يسمح لها بتحييد بعضها البعض [1].

غير أن الدراسة التتبعيّة تكشف لنا أنّ هذه الأعمال ليست سوى تصنيفات يمكن أن تُلخّص بعض الممارسات السياسية أو قد تصف بعض المراحل التاريخية، ولكنها تعجز قطعا عن وصف كل حيثيات ممارسة الحكم طوال مراحل تشكل ونطور النظام السياسي المقصود بالدراسة.

فهي مجرد تمرين عقلي سهل، ومباراة فكرية بين الاتجاه الماركسي والاتجاه النظامي سادت لفترة من الزمن زالت مبررات وجودها، وهي قد تختزل الواقع السياسي إذا اعتمد عليها عند الدراسة دون تجشم عناء إجراء الدراسة التتبعية الشاملة.

خلاصة للقول، يمكن أن تستعمل هذه التصنيفات على اختلاف توجهاتها كأدوات تحليلية لفهم بعض أوجه تطور نظام الحكم في الجزائر أو من أجل تفسير بعض تصرفات الحاكم أو المجموعة العسكرية الموالية له.

فعند الأخذ ذلك بعين الاعتبار لا بد من تدعيم ذلك من خلال إجراء تحليل أمبريقي لفهم آليات اشتغال السلطة الجزائرية، وتبني مقاربة شاملة بفضل تتبع سيرورة تطور عملية بناء المؤسسات المختلفة، إضافة لدراسة كيف يتم توزيع الريع داخل شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية، وداخل دائرة العلاقات الإثنية وروابط المصاهرة.

فمن الضروري إجراء تحقيقات إمبريقية لدراسة خريطة الجماعات الفاعلة والنافذ، التي تسعى للاستفادة من أيّ وضع، ويُلاحظ أن السلطة استثمرت جيدا هذه الذهنية رغبة منها في استعمالها لتكريس تواجدها، رغم أنها في آخر المطاف انزعجت عندما وصل الفساد إلى أكثر من لعق العسل.

1 - Kuider Sami Nair, op, cit, p22.

وقد حاول الهواري قبل أن توافيه المنية توجيه ضربات للشرائح البرجوازية الجديدة، التي ما فتئ ينتقد سلوكياتها في خطاباته العديدة، لأنها تتعارض ومبادئ وتطلعات الثورة والمشروع الاشتراكي.

وإذا كانت متطلبات العمل السياسي قد سمحت بتشكيل هذا الحشد من الفئات البيروقراطية، وتلك الشريحة من التكنوقراطيين، فإنها لم تكن السبب الوحيد في انبعاث هذه الفئات والشرائح.

فلقد كان للسياسة الاقتصادية المنتهجة الدور البارز في ذلك. سواء فيما يخص إيجاد وتسيير المحليات، أو ما تطلبه الاقتصاد الكلي من ضرورة ظهور كوادر تقنية عليا تشرف على العملية الإنتاجية بكل تفاصيلها.

بدءا بالتخطيط والتفاوض مع الأطراف الأجنبية وإبرام العقود مع الشركات المختلفة والتعامل مع البنوك والمؤسسات الأجنبية والسوق العالمي، انتهاء بتسيير الشركات الكبيرة والصغيرة وتسيير العوائد النفطية والبنوك والعمليات التجارية.

وغيرها من الأمور التي جعلت هذه الشريحة تتحصل على موقعها البارز ضمن هرم السلطة، لتصبح شريكا هاما مع القوة العسكرية في البلاد.

إذن كانت متطلبات بناء اقتصاد قوي من خلال اتباع إستراتيجية تنموية مستقلة سببا مباشرا في تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة، وتكريس نمط محدد للسيطرة وهو النمط العسكري – البيروقراطي، الذي يتداخل فيه المظهر الاقتصادي مع المظهر السياسي للدولة.

وبسبب هذا الخيار الإستراتيجي الذي يتطلب موارد مالية، وبالتالي يتطلب تدخل كبير للدولة وتعاظم لدورها، ولدور النخب الأساسية (قادة النخبة العسكرية والنخبة التكنوقراطية) أصبح الباحثون يصفون التشكيلة الاجتماعية الجزائرية باعتبارها "**رأسمالية الدولة**".

وتستند عملية مطابقة هذا المفهوم بواقع التشكيلة الاجتماعية الجزائرية على فكرة المماثلة بين الأبنية التي تتمثل في حالة الجزائر في الدولة، وبين الأبنية التي تشكل علاقات الإنتاج الرأسمالية.

وبالرغم من أن هذا التحليل لا صلة له بتحليل ماركس التاريخي، واستعراضه لمراحل تطور أساليب الإنتاج، من خلال الصراع الدائم بين الطابع الاجتماعي والتقدمي لقوى الإنتاج، والطابع الفردي الاستغلالي لعلاقات الإنتاج.

إلا أن عدم التقيد بهذه الحتمية التحليلية الدوجماتية قد فتح أفاقا تحليلية رحبة للدارسين، وأمدهم بسند نظري على النحو الذي سار عليه "شارل بيتلهايم" Ch. Bettelheim

2 - البحث عن استقلالية اقتصادية حقيقية وعن آليات تدعيم سلطة الدولة:

شهدت هذه الحقبة جملة من الإجراءات التي تطلبتها الإستراتيجية التنموية الجاري تطبيقها، والتي أدت إلى استحواذ أجهزة الدولة على الموارد المحلية وإلى احتكار العمل السياسي والحياة الاقتصادية.

وتمثلت هذا الإجراءات التي سعت الدولة إلى اتخاذها في جملة من التدابير التي يتوافق توفيرها مع متطلبات التخطيط، مثل إعطاء كافة الإمكانيات للقطاع العمومي وتدعيمه بسلسلة من التأميمات في ميادين الصناعة والمال وقطاع المناجم وصولا إلى قطاع المحروقات الذي يعد آخر القطاعات تأميما.

ومثل تطبيق المركزية الصارمة، القائمة أساسا على احتكار الدولة لآليات صناعة القرار إنْ في توزيع الاستثمارات أم في تنظيم الإنتاج والتسويق والاستيراد.. الخ.

ويمكن أن نجمل هذه الإجراءات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في النقاط التالية:

1.2-سيطرة الدولة على القطاع المصرفي:

قامت الدولة بإعادة تنظيم الصندوق الجزائري للتنمية على شكل بنك خاص بعملية التنمية، بحيث يقوم بتركيز المصادر المالية الداخلية والخارجية لتوجيهها لتمويل الاستثمارات وتحقيق المخططات التي سطرتها السلطات العمومية.

وشكلت سنة 1966 بداية سيطرة الدولة على البنوك ووضعها تحت سيادة البنك الوطني الجزائري والبنك الجزائري الخارجي والقرض الشعبي الجزائري، وكان البنك الوطني الجزائري هو الوسيط لكل المعاملات مع الخارج، فضلا عن توليه عملية تأمين الخدمات المالية للأشخاص والمجموعات المهنية والمؤسسات الصناعية والزراعية للقطاع الاشتراكي.

أما القرض الشعبي فيموّل المؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة، ويقدم قروضا للسياحة والقطاع الفلاحي التعاوني، هذا في حين يقوم البنك الخارجي بتدعيم سياسة دينامية في مجال التصدير، وذلك من خلال وضع الوسائل المالية اللازمة تحت تصرف المؤسسات الوطنية المعنية بالتصدير فضلا عن تدخله في انتقاء أنواع الواردات [1].

[1]- Jean Claude Martens, Op. Cit, p 38

وبحلول سنتي 1970-1971 أصبحت البنوك مدعوة لتشهد تطورا حاسما فمنذ ذلك العهد أصبح النشاط البنكي خاضعا- وبشكل واسع- لعلاقته بالقطاع العمومي ضمن إطار التخطيط الممركز، واستمر الأمر حتى نهاية 1980.

فنظام التخطيط المتبع كان يتطلب التخصيص المركزي للاعتمادات المالية، ووفق لك ارتسمت وظيفة البنوك التي يجب عليها أنْ: [1]

- تسهر على تقديم القروض Crédits للمشاريع حسب قرارات المخطط.

- جلب بشكل ثانوي قروضا Prêts متوسطة المدى لبعض المشاريع المبرمجة في هيكل التمويل.

2.2- إعادة تنظيم التبادل الخارجي:

من أهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة لإعادة تنظيم التجارة الخارجية، وجعلها في خدمة برامج التنمية هو إعادة تنويع مواد التبادل الخارجي ووضع سياسة جمركية مطوّعة لخدمة هذا الغرض.

وإذا نظرنا إلى التبادل الخارجي الجزائري فإننا نجده كان يتم بالأساس مع فرنسا بحكم الماضي المشترك، ولذلك سعت الدولة الجزائرية وحرصا على استقلالها الاقتصادي على تنويع تعاملها مع المتعاملين الأجانب كما يظهر من خلال الجدول التالي:

حجم التبادل الأجنبي لسنة 1970:

البلد	الواردات	الصادرات
فرنسا	% 4،42	% 6،53
ألمانيا الغربية	% 10	% 9،12
إيطاليا	% 3،7	% 2،4
Bénélux	% 3،5	% 9،2
البلدان الاشتراكية	% 7	% 6،7
بلدان أخرى	% 28	% 18

المصدر: Jean C. Martens, op, cit, p 39.

[1] - Mourad Benachenhou, « La banque et le financement de l'économie en Algérie », in Ouvrage collectif : « L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie, Alger, OPU, 1994, pp 12- 13.

وسعيا منها لعقلنة الواردات التجارية قامت السلطة بإصدار تعريفة جمركية جديدة في فيفري 1968 تتضمن وظيفتين مترابطتين"أن يكون انتقائيا فيما يخص ما يستورد، وأن يحفّز عملية إحلال الواردات [1] "

وقد تضمنت هذه التعريفة عدة إجراءات جمركية فيما يخص السلع المستوردة يمكن أن نجملها في النقاط الثلاث التالية [2]:

إعفاء معدات التجهيز والمواد الخام والسلع الاستهلاكية التي تلبي الحاجات الأساسية من الرسوم الجمركية.

فرض رسوم على السلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية بنسبة 58 إلى 80 % من قيمتها إذا كانت تنتج محليا، وبنسبة 45 إلى 60 % إذا لم تكن تنتج محليا.

فرض نسبة 100 إلى 150 % بالنسبة للسلع الفاخرة إذا كانت تنتج محليا، و80 إلى120 % إذا لم يكن الأمر كذلك.

وبمجيء سنة 1969 كانت السلطة قد تحكمت بشكل مباشر وغير مباشر في 90 %من الواردات و80% من الصادرات [3].

وتلا ذلك إصدار تعليمات وقوانين أخرى انتهت باحتكار الدولة للتجارة الخارجية من حيث الاستيراد والتصدير، وذلك بهدف تكييف التجارة الخارجية بما يتفق وأهداف التنمية والوطنية [4].

2. 3- تأميم المناجم والصناعات القاعدية:

بحلول مايو من سنة 1968 كانت الدولة قد انتهت من تأميم كل الموارد الباطنية (باستثناء الموارد الهيدروكاربونية) لتأمين المواد الأولية اللازمة لانطلاق عملية التصنيع.

وقد صاحب هذا الإجراء زيادة عامة في الأجور بنسبة 50 %في أول ماي من سنة 1967.

وفي مايو وجوان من سنة 1968 تم تأميم 45 مؤسسة أجنبية بقيمة 500 مليون دينار وبطاقة عمالية تصل إلى 7 آلاف عامل، وكان من بين هذه الشركات بعض المؤسسات المسيرة ذاتيا التي كانت من قبل تفتقد إلى وسائل الحصول على المعدات الحديثة.

---

[1]- M. E. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, Op. Cit, p177.
[2] - Jean Claude Martens, op, cit, p 39.
[3] - Ibid, p40.
[4] - H. Benissad, La réforme économique, op, cit, pp80-81.

أما فيما يخص قطاع المحروقات فتحسّن اتفاق 29جويلية من سنة 1965 من الوعاء الضريبي للجزائر، وقرّر حق مشاركة الشركة الوطنية سوناطراك في إجازات البحث الفرنسية.

مما أدى في النهاية إلى زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة والذهب، ورغم انخفاض المساعدات الفرنسية فقد عرفت الميزانية الجزائرية في 1967 يقدر بـ 731 مليون دينار مقابل 18 مليون في سنة 1965[1].

وهكذا، يمكن القول بأن دراسة سيرورة بناء الدولة الجزائرية كشفت عن مدى الارتباط بينها وبين تشكل بوادر المشروع التنموي، وكيفيات تبلوره، وذلك منذ بداية بدايات تنظيم وتسيير التركة الاستعمارية، وصور التعامل مع المشكلات المستجدة، التي دلّت عن عمق التباين في التصور والممارسة والتطلعات بين القاعدة الشعبية الواسعة وبقية النخب الحاكمة أو التي وجدت لها مكانة ما داخل الدوائر الجديدة للسلطة.

ومن جهة أخرى كشف الملامح الأولى للإجراءات المتخذة عقب الاستقلال، عن نيّة الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية، بالشكل الذي أدى إلى زيادة تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية، وقد سمح ذلك للنخب الصاعدة الجديدة بتدعيم مواقعها في وقت عبرت فيه طريقة اشتغال السلطة عن إقصاء وتهميش لبقية الطبقات الشعبية.

فضلا عن ذلك عبّرت الطريقة التي انبثق بها نظام جوان 1965 عن استمرارية تأثير المنطق السلطوي على أشكال العمل السياسي داخل دواليب السلطة الجزائرية، ووفق النمط الذي حدّدت ملامحه وآلياته ظروف الحرب التحريرية، حيث تمخض عن ظروف العمل السياسي والعسكري في سياق الحرب التحريرية ترسيخ تقاليد الاستئثار بالقوة والحكم والتوجيه.

مما أخضع الممارسة السياسية إلى جدلية التدافع الدائم بين قوتين متضاربتين ومتناقضتين، التي تنزع إحداها إلى احتكار السلطة، وتحاول الأخرى توسيع قاعدة النظام السياسي وإقرار العمل الجماعي.

وبسبب تبني أسلوب العنف في الإطاحة بالنظام السياسي، الذي كان قد شرع في إرساء مؤسسات الدولة الجزائرية الفتية، اضطرت القوى الانقلابية وبمساعدة من النخب المثقفة إلى البحث عن أسس جديدة لإرساء شرعية تعيد الاعتبار للمؤسسات الفتية التي شطبت بقرار فوقي، وتفتح المجال لإرساء قواعد جديدة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبالفعل انطلق المشروع التنموي الجزائري الذي استطاع تعبئة المجتمع من أجل كسب معركة التنمية، حيث كان الهدف الأساس من هذه الإستراتيجية هو تحقيق انطلاقة اقتصادية، وقد ساهمت النخبة المثقفة

[1]- Jean Claude Martens, op, cit, p 40- 41.

الجزائرية بالتعاون مع المثقفين الأجانب في بلورة مرجعية نظرية شكلت قاعدة تصورية لهذا المشروع التنموي الطموح.

هذا وقد سمحت الإجراءات المتبعة من أجل إنجاح الإستراتيجية التنموية الجزائرية باستحواذ أجهزة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني وعلى مختلف الأنشطة الاقتصادية. مما عزّز تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة، وبالتالي كرس نمط محدد للحكم والسيطرة وهو النمط العسكري – البيروقراطي.

ومن هنا تداخلت أهداف الاستقلال الاقتصادي مع آليات تدعيم المنحى السلطوي للنخب الحاكمة، مما فتح المجال للباحثين للتأمل والاجتهاد لمعرفة حقيقة هذا النمط من الحكم، الذي يحمل في طياته تناقضات جديدة بين الأهداف والوسائل وبين النظرية والممارسة، وبين الطموحات والآثار. مما يعزز فرضية الترابط بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي في مثل هذه الدول، ويكشف عن الدور التاريخي لمختلف النخب التي قادت المجهود التنموي في بلدانها.

الفصل الخامس

السلطة الشمولية والانفتاح الاقتصادي

(1988-1979)

تمهيد:

بعد وفاة الرئيس الهواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 دشن عهد جديد، وبدأت مسيرة جديدة بعد اقتناع السلطة الحاكمة بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية "تصحيحات" جذرية، نتج عنها تغيرات هيكلية شاملة مسّت الإرث الاقتصادي والأيديولوجي للفترة المنصرمة كلها.

وعرفت تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية تجسّدت على أرض الواقع في أعنف صورها من خلال موجات الاحتجاج والعصيان المتلاحقة، التي وصلت إلى حدِّ التعبير العلني والجماعي عن التمرد على السلطة ورفضها، لأنها كانت في أعين هذه الحركات مستبدة شمولية، مما أدى إلى اهتزاز شرعية نظام الحكم في الجزائر بشكل لم يسبق له مثيل.

وتعتبر هذه التحولات والتعبيرات نتيجة طبيعية لتراكمات كثيرة سابقة. فالنجاحات المعتبرة التي حققتها السلطة في عقد السبعينات في المجال التعليمي والصحي من الناحية الكمية، لم يحالفها التوفيق في بعض المجالات الاجتماعية الملحة مثل السكن والشغل.

كما أن نمط التنمية المتبع أدى إلى اتساع قوائم الشرائح البيروقراطية، وانفصالها تماما اجتماعيا وسياسيا عن الطبقات الشعبية إنْ في ذهنيتها ووعيها أم في مصالحها وأوضاعها.

علاوة على ظهور مساوئ المرافقة لتوسع قاعدة القوى البيروقراطية مثل إضفاء الطابع البيروقراطي الجامد غير العقلاني على دواليب السلطة والإدارة؛ وانسداد آفاق التطور الاقتصادي واستحالة حصول الرقي الاجتماعي في ظل التبعية للخارج، وفي إطار سياسة ريعية، تديرها قوى لا تتوفر على أدنى شيء من ثقافة الدولة وليس لها حس وطني. فهي كما يقول "مونيك. غادن" Monique Gadant (1930-1995) <<تعيش على الدولة، وليس للدولة أي معنى في نفسها خارج إطار المصالح، وهي ليست طبقة بيروقراطية بالمعنى الفيبري للكلمة، أي أنها لا تتحلى بالإخلاص والكفاءة ونسيان الذات من أجل خدمة الدولة.. [1]>>.

أولا- الحسابات السياسية وتعديل المشروع التنموي (1979-1980):

كانت الطبقة السياسية على قناعة تامة بضرورة إحداث سلسلة من التغييرات تستجيب للمطالب الاجتماعية، التي أغفلت في خضم التجربة التنموية السابقة.

1- M. Gadant « Le discours de Boumediene » Op. Cit, p125.

وتراعي المستجدات في مجال التسيير الاقتصادي بعد اضطرار الكثير من دول العالم إلى الحد من سطوة الدولة في المجال الاقتصادي، ومحاولة تفعيل الجهاز الاقتصادي بأسلوب يتسم بمزيد من الحرية واللامركزية، مع بذل الجهد لتحسين أدائه [1].

ومن الطريف أن نشير إلى أنّ البعض يرى أن الرئيس الراحل لو عايش هذه الفترة لكان رائدا للتغيير [2]، للتقليل من الفساد، وتجنب تآكل شرعية السلطة الحاكمة، في حال استمرار التذمر الشعبي العام، واستمرار التواطؤ مع الفئات البرجوازية الجديدة الطفيلية [3].

وبالفعل، بدأت المجموعات الحاكمة، خاصة منها المنضوية داخل دواليب الحزب، التفكير في ضرورة دراسة حصيلة عقد التنمية، مع محاولة إنجاز التغيير المطلوب في ظل الاستمرارية والوفاء للعهود السابقة.

غير أن التغيرات التي طرأت على النظام السياسي، وكذا المناورات التي حدثت أثناء الصراع على السلطة، وكذا التغيرات في الأسواق العالمية بعد 1986 قد تمخض عنها سيناريوهات جديدة طرحت أشكالا غير منتظرة لعمليات التصحيح السياسي والاقتصادي.

عبّرت عملية استخلاف الرئيس الراحل هواري بومدين عن شرخ هائل داخل أجهزة السلطة الحاكمة، عكست المدى الذي وصلت إليه عملية تغييب المسائل الاجتماعية، في سبيل إبقاء أجهزة الدولة ضمن القبضة المعدنية (العسكرية).

كما عكست أيضا هشاشة مختلف القوى والمجموعات السياسية التي لم تكن متجانسة فكريا، ولم تكن منضوية تحت مشروع واحد، يوحّد قوتها، بل أنها بسبب تمفصلها تحت جناح القوة العسكرية -ضمن الهرم السياسي- راحت تبحث عن دور تلعبه من أجل التسلق في سلم السلطة بدل الدفاع عن مشروع ما.

وعلى كلٍ أدت الحسابات السياسية إلى احتدام الصراع على كرسي الرئاسة بين الفرقاء السياسيين. وقد تمحور هذا الصراع في بداية الأمر بين تصورين اثنين خارج الدوائر العسكرية تجسدا عبر رجلين اثنين:

- تصور يؤكد على أحقية المؤسسة السياسية الطلائعية بقياداتها في الحزب والدولة على قيادة البلاد نحو التقدم على النمط الاشتراكي الحرفي الواعد تحت جناح مسؤول الحزب السيد محمد يحياوي.

---

[1]- كانت سياسات الخصخصة Privatisation التي عرفتها الكثير من البلدان خلال سنوات 80 و90 في مختلف بلدان أوروبا (إنجلترا في عهد السيدة تاتشر، وحكومة شيراك في فرنسا، وأوروبا الشرقية) وأمريكا اللاتينية (الشيلي، وبوليفيا، والأرجنتين والمكسيك) وآسيا (باكستان، وبنغلادش) وإفريقيا (المغرب، مصر، غانا، تنزانيا وأوغندا) وغيرها (الفلبين..) كانت كلها تهدف إلى تحسين أداء الجهاز الاقتصادي أنظر:

Chadli Hamza, « Les privatisations quelques leçons », Revue NAQD, Alger, n° 7, 1994, p24.

[2]- W. Quandt, op, cit, p49.

[3] -يرى رفقاء الهواري بأنه عشية وفاته كان مقتنعا بضرورة إجراء إصلاحات عميقة داخل الاقتصاد:

H. Benissad, La réforme économique en Algérie, op.cit, p5.

- وتيار آخر برجماتي ذو تقاليد تكنوقراطية، يسعى لمتابعة المسار السابق مع المزيد من التفتح والمسايرة للتطور في ظل الأوضاع العالمية المستجدة على النحو الذي يتصور الرجل الثاني في النظام السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة، آخر من بقي وفيا لعصبة وجدة، والذي كان يرى نفسه الوريث الشرعي للرئيس الراحل.

وكان لهذين التصورين أو التيارين المتنازعين منافس خفي من اختيار المؤسسة الفاعلة في الدولة، أي المؤسسة العسكرية.

وهذا الشخص المُنافس هو السيد الشاذلي بن جديد " **الضابط الأقدم**" و"**الأعلى رتبة** " داخل المؤسسة العسكرية [1].

وهو الشخص الذي سعت من خلاله هذه المؤسسة إلى تفادي مغامرات بومدين اليساري (يحياوي) وبومدين اليميني (بوتفليقة)[2].

وبهذه الطريقة تمكّن العسكر من حل المعادلة السياسية التي طرحت بعد رحيل الهواري، والمتمثلة –كما يقول الجنرال رحّال- في قطع الطريق أمام البارونات القوية للنظام السياسي (أي بوتفليقة ويحياوي) وإيجاد الرجل الذي يمكن تنحيته وقت اللزوم [3].

وعلى أية حال، كان الواقع السياسي ينطوي على ثلاث تحركات باتجاه محاولات الاستئثار بالسلطة قبل وبعد صعود الرئيس الجديد:

أولا- فمن جهة كان هناك الرئيس، الذي عليه أن يحقِق لنفسه قدرا من الاستقلالية، حتى لا يكون أداة طيّعة في أيدي المؤسسة التي زكته ودفعت به إلى الحلبة السياسية ليتقلد منصب الرئاسة..

كان عليه أن يتحرك لتوسيع قواعده من خلال الحد من سيطرة المنافسين، وفتح المجال لكل مبعدي النظام السابق أو المحجوزين من ذوي الكفاءات العالية في دواليب الإدارة والمراكز الدنيا لاستقطابهم، ومن ثم إلزامهم بالبيعة له.

كما اتجه إلى إزاحة كل المناوئين، الذين يُراهنون على قوتهم داخل دواليب الدولة والحزب، خاصة منهم الذين يتوفرون على دعم كبير من قبل البيروقراطيين والموظفين السامين وكوادر الحزب.

---

[1]- Rahal Yahia, op. Cit, p66
[2]- Sami Kuider, op. Cit, p28
[3]- Ibid. p67.

وقد ساعدت أحداث تيزي وزو (1980) الرئيس الجديد (الشاذلي) على الإسراع في تحقيق تطلعاته الاستقلالية، حيث بدأ بتفكيك دولة الإدارة L'état administratif كما أطلق عليها عدي الهواري [1]، التي حمّلها أسباب تصاعد حركات الاحتجاج.

ثانيا- ومن جهة أخرى كان هناك "**حراس**" السلطة Les gardiens du pouvoir الذين يتشكلون من مجموعة غير رسمية من ضباط الجيش الوطني الشعبي [2].

الذين لم يكن يهمهم سوى بقاء الحكم تحت إمرة الجيش، وعدم خروجه عن طوعهم، وكما يقول سامي ناير قويدر: << فإن الجيش في الجزائر، كما في بلدان العالم الثالث، هو قبل كل شيء جيش في السلطةL'armée au pouvoir ، فالمهم بالنسبة للجيش في سنة 1979هو عدم خروج الحكم، ولذلك ظهر الشاذلي بعيدا عن ضجيج البيروقراطيين وابتسامات الدبلوماسيين، وجاء ليقضي على مطمح الطامعين من غير العسكريين [3] >>.

وهكذا فما دام الجيش هو المهيمن على الجهاز البيروقراطي والسياسي، فلا يعقل أن يتحول إلى خاضع له، كما أنه لا يرغب في تقاسم السلطة مع هذا الجهاز، فالجيش في كل بلدان العالم الثالث لن يسمح بظهور ازدواجية داخل السلطة، ولذلك فلا بد أن يكون الرئيس أولا من لدن المؤسسة العسكرية وثانيا رئيسا للحزب والدولة والجيش [4].

أي أن يكون الحاكم Gouverneur والحكم Arbitre، حاكم بدون منازع، وحكم يمكن أن " يُشكل عامل توازن بين الطبقات والاتجاهات [5] "

ثالثا- ومن جهة أخرى، كان هناك الراغبون في تسلم قيادة الدولة، وكان لكل منهما أنصاره. فبينما انحصر أنصار بوتفليقة على وجه الخصوص في شريحة التكنوقراطيين، أي في التيار البرجماتي المنشغل أساسا بمردودية الجهاز الإنتاجي.

1- Addi Lahaouari, L'impasse du populisme, l'algérie collectivité politique et état en construction, Alger, E N L, 1990, p121.
2- William Zartman, op. Cit, p41.
3- Idem.
4- Ibid. pp28-29
5- Bernard Cubertafond, op. Cit, p8.

استوعب التيار المقابل، الذي يمثِّله أساسا السيد محمد يحياوي، الرجل التقدمي المتحمس من أجل تعميق الاشتراكية، الاتحاد الطلابي وحزب جبهة التحرير وحزب الطليعة الاشتراكي، بالإضافة إلى بعض الشخصيات.

كان السيّد محمد يحياوي يؤمن بضرورة إقامة حزب طلائعي ثوري قوي، كما كان يدعو إلى ضرورة << توفير كل الشروط العامة التي تسمح بتحقيق نهضة شاملة في إطار دولة ديموقراطية شعبية، يكون هدفها هو تحقيق تقدم سريع لصالح الجماهير المعدمة [1] >>.

ولكن وكما أوضحنا آنفا، فإن مسألة استخلاف الهواري حُسمت بعيدا عن الأفكار والبرامج ومشاريع الأمة. وبذلك أثبتت عملية التداول أو الاستحواذ على السلطة مدى تفوق النخبة العسكرية على غيرها من النخب السياسية، كما أثبتت مدى توحّد هذه النخبة وانسجامها مع نفسها، في حين كانت فيه النخب الأخرى منشقة على نفسها وغير منسجمة.

ومن جهة أخرى، كشفت العملية عن حرص حراس السلطة على بقاء أجهزة الدولة تحت قبضة القادة العسكريين. فالمهم عندهم هو المحافظة على النظام L'ordre والاستقرار، وهو لا يتأتى إلا باستحواذهم على السلطة ابتداء، ثم بعد ذلك، يمكن مناقشة بعض الانشغالات ذات الصلة بتسيير الحياة العامة.

وعلى ذكر هذه "**الانشغالات**"، فقد كانت تنحصر في تلك الفترة، كما يذهب وليام زارتمان، في ضرورة تجاوز الركود الاقتصادي وتحقيق التوازن على المستوى الخارجي بين الشرق والغرب، والاستجابة للمطالب الاستهلاكية للمواطنين [2].

يُلاحظ أنّ هذه الاهتمامات لا تخرج عن هدف واحد، لا يبتعد عن الحس الأمني، الذي يهمه بالمقام الأول إرساء دعائم النظام السياسي، أما ما يتعلق بالمشروع التنموي ككل فقد وافقوا عليه ضمن اللجنة المحضرة للمؤتمر الرابع للحزب [3].

ويلاحظ عند تتبع دقائق التطورات السياسية في تلك المرحلة أن فشل السياسيين في الوصول إلى سدة الحكم، قد دفعهم إلى البحث عن مركز ما أو أي مكانة في أروقة السلطة، وقد مُنحت لهم فرصة كبيرة حينما طُلب منهم عقد مؤتمر لتزكية الرئيس الجديد.

---

[1]- Idem.

[2]- William Zartman, op. Cit,p 41

[3]– هذه المجموعة تضم بعض العسكريين من اللجنة المحضرة للمؤتمر مثل العقداء عبد الغني وبلوصيف وهجرس، والمقدمون غزيل ومرباح، والرواد بن يلس ورويس وبراهمية، يضاف إليهم بعض الضباط خارج هذه اللجنة مثل العقداء بلهوشات وبن جديد ويحياوي والمقدم اعطايلية والرائد سعدي. ويرى زارتمان بأنها بعد دعم بوتفليقة اختارت الشاذلي كمرشح للرئاسة لأسباب تم شرحها في الأعلى. Ibidem

فشرعوا في التحرك من أجل لعب دور هام ومركزي، فكانت المحاولة الأولى هي البحث عن مساحة تحقق تواجدهم أو مجال يمكن أن موضع أقدامهم، حيث كان الحل هو السعي لتبني مشروع الأمة الجزائرية ضمن مؤتمرهم (27-31 جانفي 1979).

وهو المؤتمر الذين جعلوا له شعر يتفق مع هذا الهدف، ويتوافق مع ذات الطموح: "**تطبيق الميثاق الوطني والوفاء للطريق الذي رسمه الهواري**".

وهكذا استغلت مختلف النخب السياسية المنضوية تحت الحزب، فرصة تنظيمها لهذا المؤتمر الرابع، الذي كان يهدف بالأساس إلى إضفاء الشرعية الثورية على المرشح الوحيد لمنصب الرئاسة الشاذلي بن جديد، حتى تطفو على السطح مرة أخرى، وتشرع في الأخذ بزمام قيادة البلاد.

وكانت الوسيلة هي السعي لفرض سياسة الحزب ورجاله ومن ثمّ الرجوع إلى قمة الهرم من خلال المشروع التنموي، أو على الأقل قطع الطريق أمام أي محاولة للانفراد بالتوجيه وصناعة القرار في مجال السياسة العامة.

ومن أجل ذلك حرص قادة الحزب على أن يكون المؤتمر ضخما للغاية، فكان عدد الحضور 5000 مشارك، كما حرصوا على أن يجري تقويم عام لحصيلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في العهد السابق، على إثره تقدّم قرارات شاملة تمس كل المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والثقافية والرياضي.

كانت النتيجة، كما يوضح الجنرال رحال، أنْ قام المؤتمرون بتقنين وبرمجة كل مناحي الحياة في البلاد، بحيث لا يمكن لأيِّ مسؤول التصرف خارج قرارات وتوصيات المؤتمر.

كما قام القادة السياسيون أيضا بإنشاء اللجنة المركزية للحزب، وضبطوا القائمة على عددٍ قوامُه 200 عضو، وقدمت القائمة باعتبارها تضم القادة الذين سيشكلون الإدارة السياسية للبلاد، وانتقوا أعضاء المكتب السياسي، وقدّموهم إلى جانب الرئيس لتتم الموافقة عليهم من طرف المؤتمر، أي من طرف 5000 مشارك [1].

غير أن هؤلاء الساسة لم يكن في حسبانهم شيئا واحد، على قدر كبير من الأهمية، وهو ما يمكن أن يقوم به الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد (ومنْ معه)!

[1]- Rahal Yahia, op. Cit, pp68-69

فقد نجح (في 1979) في استبدال قادة النواحي، وإحلال أنصاره من القادة الذين عملوا معه أو الموالين له، محلهم، فكانت النتيجة أن أصبحت كل النواحي العسكرية تحت يده [1].

فليس عسيرا عليه أن يقضي على مناورات الحزب وحسابات الساسة، ولا تعوزه الحيلة أن يقود انقلاب على الحزب وعلى المكتب السياسي [2]، ويُحكم قبضته عليهما وعلى أمور الدولة، ليتفرغ بعد أن نجح في ذلك إلى التفرغ لعمليات التحويل والتعيين والإحالة على التقاعد للمسؤولين العسكريين والمدنيين بالصورة التي تؤدي إلى تركز القوة بين يديه.

ثانيا - السيطرة العسكرية وآفاق النموذج المتوازن (1980-1985):

ختم الرئيس عملية الاستحواذ على مناحي الحياة السياسية بتنصيب حكومة جديدة في جانفي 1984 بعد أن أصبح هو المصدر الرئيس للسلطة السياسية في الجزائر [3].

وأضحى المكتب السياسي الذي يرأسه المركز الذي يقود أركان النظام السياسي الجزائري من خلاله، بعد أن نجح في تطهيره من المناوئين له، وبعد أن صار يتكون من مجموعتين متساويتين من العسكر والمدنيين [4].

انطلقت في هذه الفترة حملة المراجعة للسياسة الاقتصادية السابقة، التي بدأت من خلالها مسيرة الانفتاح تخط الأقدام نحو حتف الاشتراكية، وكان ذلك من خلال تبني بعض الإجراءات الجزئية، إلى أن تشهد مسيرة التصحيح ككل انطلاقة حقيقية فيما بعد إلى غاية 1985.

---

[1]– حيث عين المقدم كمال عبد الرحيم كقائد للناحية الثانية، والرائد بن معلم على رأس الولاية الرابعة، وعين الرائد سعدي وزيرا للزراعة وحل محله على رأس الناحية الثالثة العقيد خالد نزار، وتطلب الأمر جهدا لتحويل هاشمي هجرس من الولاية الخامسة إلى أكاديمية شرشال ليحل محله على رأس الناحية الخامسة خالد نزار بعد أن ترك الولاية لمخلص آخر للشاذلي هو المقدم حشيشي زين العابدين. وقد رفض العقيد اعطايلية ترك الولاية الأولى ولكن بعد فترة وجد نفسه محاطا برجال الشاذلي .Ibid. pp. 46-47

[2]- يروي الجنرال يحي رحال كيف تم الانقلاب حينما أبدى الشاذلي انزعاجه من إخوانه الذين يضعون العراقيل أمامه –كما صرح بنفسه- ويكبلون إرادته، وهو يريد أن يعمل الكثير من أجل البلاد. ففهم الضباط الرسالة الموجهة لهم فخططوا لإيجاد حل لهذه المعضلة. وهكذا خلال الدورة المركزية تسلّم المحافظ السياسي للجيش (محمد علاق) نصا باسم الجيش ليقرأه مرغما ومما جاء فيه: << إنه من العبث أن نأمل كثيرا من الخطط الرباعية في الوقت الذي يجد فيه رئيس الدولة ورئيس الحكومة أي المسؤول التنفيذي معارضة مستمرة من طرف أعضاء المكتب السياسي. ولذلك يطلب الجيش من اللجنة المركزية أن تلتمس من المؤتمر الاستثنائي إعادة النظر في قانون الحزب، بطريقة يصبح فيها أعضاء المكتب السياسي يُعيّنون من طرف الأمانة العامة.>> وبالفعل وافق المؤتمر على توصيات اللجنة المركزية فأصبح المكتب السياسي تحت يد الرئيس الشاذلي. أنظر: Ibid.p72-72

[3]- Zartman, op. Cit, p37.

[4]- Ibid. pp45-46.

1- السلطة الرئاسوية ومحاولات الهيمنة على المجتمع:

بسبب الاتجاه **الرئاسوي** Présidentialiste الذي طبع تاريخ تطور النظام السياسي الجزائري، لاحظنا بأنه بالرغم من أن العسكر يشغلون أركان أوتاد النظام السياسي الجديد إلا أن قادتهم أصبحوا عُرضة لمخططات الرئيس، حيث أحال بعضهم على **البطالة الفاخرة** chomalux حسب تعبير زارتمان.

واستقطب البعض الآخر منهم، خاصة الضباط الشباب ليأخذوا مكان العقداء كبار السن. ومن أجل تمتين قواعده وترسيخ أقدامه قام بنقل مركز الثقل الجديد داخل المؤسسة العسكرية من "**عصبة وجدة**" إلى "**عصبة عنابة**"، أي ناحية الشرق الجزائري.

حيث قام باستيعاب وضمّ الضباط المنحدرين من الشرق الجزائري، خاصة منهم من كانت له تجربة بالجيش الفرنسي، وخاصة الذين خدموا بناحية وهران بعد الاستقلال، أي من حيث مرّ الضابط السامي الشاذلي بن جديد [1].

بعد تصاعد الغضب الشعبي وظهور بوادر التأزم الثقافي وظهور الدعوات التي يطالب بعضها بالاعتراف بالبعد البربري في الهوية، ويُطالب البعض الآخر بأولوية المرجعية الإسلامية في صياغة مشروع المجتمع والمنظومة التشريعية.

علاوة على تفاقم الوضع الاجتماعي، وتحوُّل بعض الحركات الاجتماعية إلى عصابات مسلحة (جماعة بوعلي 1982).. بعد ذلك، اتجه الشاذلي نحو الحزب باعتباره جهازا دعائيا، وإطارا للتنشئة السياسية، لإستعماله كأداة يمكن أن تتولى مهمة معالجة هذه القضايا، بدل الاكتفاء بالمؤسسات القمعية فقط.

شكل هذا التوجه تطورا هاما في أسلوب السلطة في مجابهة القوى الشعبية، وهي التي قامت من قبل في 30/3 سبتمبر من عام 1979، أي في بداية اعتلاء الرئيس لكرسي السلطة بحملات بوليسية واسعة ضد الأحداث والشباب.

بل أنها سعت لقمع كل من تزامن وجوده في الشارع مع وجود الشرطة، وكان شعار تلك الحملة العشوائية في ذلك الوقت، حسب أحد مسؤولي الحزب، هو تهذيب المواطن!. l'éducation du citoyen [2].

---

[1]- Ibid.p48.
[2]- Ahmed Dahmani, L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997, Alger, Casbah éditions, 1999, p248.

وعلى كل بدأت السلطة في هذه المرحلة ببث الحياة داخل كيان الحزب، بعد إنعاشه، حتى يتسنى له لعب الدور المنوط به إلى جانب المؤسسة العسكرية [1]، أي رديف لها وكقناة لتمرير التوجيهات العليا.

وقد تسلّم الحزب طواعية هذه المهمة، لأنه أظهر في وقت سابق، ومنذ الدورة الرابعة للجنة المركزية لجبهة التحرير في ديسمبر 1980 استعداده لعرض خدماته، وهكذا سعى لتشكيل مجالس للتنسيق على المستوى المحلي في البلديات والولاية، لتوضع تحت سلطة أمانة القسمة أو المحافظة [2].

ولتعمل على شكل جهاز لا مركزي للمراقبة والمتابعة "وإعلام السلطات المسؤولة عن كل حالات العصيان والإهمال وسوء التسيير.. أو تعسف في استعمال السلطة، أو ابتزاز، أو فساد، أو انحراف، أو بيروقراطية وكل الممارسات التي تحول دون تنفيذ مهام التشييد الوطني [3]"

ويندرج تعيين السيد محمد موسعدية على رأس الحزب، ضمن هذه المهمة، التي ترمي إلى الهيمنة على المجتمع. وبالفعل سعى للقيام لإنجاز المطلوب- كما يوضّح عابد شارف- من خلال رجاله المقربين الذين وضعهم على رأس المحافظات لمراقبة القاعدة [4].

وقصد تغطية هذه الأهداف **السياسوية** التي تتمثل في التعبئة والديماغوجية، حدّد الحزب لنفسه مهام محدّدة علنية مثل: تثقيف وتوجيه الشعب نحو بناء مجتمع اشتراكي، والقضاء على الفوارق الطبقية والذهنيات المتخلفة، والسهر على عدم ظهور التيارات والاتجاهات المنحرفة [5].

وإلى جانب هذه الخطوات، باتجاه المؤسسة العسكرية والحزب، اتّخذ النظام جملة من الإجراءات لبناء شرعيته الشعبية، مثل إطلاق سراح بعض السُجناء السياسيين في 30 أكتوبر 1981، وكان من أبرز هؤلاء الرئيس الأسبق بن بلة المحكوم عليه منذ انقلاب 1965، وإطلاق سراح بعض دعاة البربرية، ودعوة المنفيين للعودة إلى أرض الوطن مثل العقيد زبيري وبشير بومعزة.

وكذلك فتح ملفات الفساد لكسب تعاطف عامة الشعب، وكذلك من أجل تصفية الحسابات مع كل طامع في السلطة خاصة السيد بوتفليقة الذي أدين في 14ماي من عام 1983 من طرف مجلس المحاسبة.

---

[1] Ahmed Rouadjia, Op. Cit, p118.
[2].- M T. Ben Saada, op. Cit, p64.
[3]–- Idem
[4] - Abed Charef, Dossier d'octobre, Alger, Ed Laphomic , 1989, p13
[5]- Ahmed Rouadjia, op. Cit, p118.

ولعل أهم إجراء اتخذ بغرض تأسيس الشرعية الشعبية، والذي ثار حوله جدل كبير هو السياسة الاستهلاكية التي اتبعت في تلك الفترة.

ورغم أن هذه السياسة الاستهلاكية كانت بالأساس شعارا لمؤتمر الجبهة "**من أجل حياة أفضل**" إلاّ أن ما تمخّض عنه من إجراءات ميدانية لتجسيد هذا الشعار، قد ألصق بالرئيس الشاذلي، بل أن البعض – خاصة مع مجيء حكومة الغزالي وبلعيد عبد السلام- اعتبر ذلك أساس البلاء الذي عرفته البلاد.

هذا بالرغم من أن هذه السياسة، أو بالأحرى هذا البرنامج المخصّص لمواجهة العوز (Programme anti-pénuries) قد اقترحته الطبقة السياسية.

كما أنه لم يستحوذ إلا على الشيء اليسير من الاعتمادات المالية قدرت بـ 5 ملايير دينار جزائري، أي ما يعادل 1,25مليار دولار، وهو مبلغ زهيد إذا علمنا بأن مقدار الاستثمار الفعلي للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 قد بلغ 344،806 مليار دينار جزائري [1].

فضلا عن ذلك فإن هذا البرنامج PAP لم يستحوذ سوى على 5،5 %من مجموع الواردات، خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 1981.

ومن ناحية أخرى خصص منها نصف المبلغ أي 5،2مليار دينار جزائري لاستيراد مواد البناء، وقطع الغيار وعلف الحيوان، وخصص النصف المتبقي للمنتجات الصناعية الموجهة للاستهلاك المنزلي (أجهزة التسخين، والثلاجات، وأجهزة الطبخ).

ولذلك يتضح لنا بعد الإطلاع على الأرقام بأنّ اختزال الأزمة الجزائرية في هذه العملية وفي مبلغ 5 مليار دينار ضرب من التهويل، إلى جانب أنه "يكشف عن عدم الكفاءة في التحليل [2] "

وهو في نهاية الأمر استدلال يستند إلى إيحاء أيديولوجي قاده بعض التكنوقراطيين من بقايا المرحلة السابقة وبعض المثقفين الماركسيين الذين كان من المفروض عليهم توجيه إصبع الاتهام إلى كل الطبقة السياسية التي حضّرت وشاركت في المؤتمر الاستثنائي ورفعت شعار من أجل حياة أفضل.

ولكن مهما كانت المبررات فيمكن الجزم- ونحن بصدد تحليل طبيعة اشتغال النظام السياسي الجزائري- بأن برنامج مواجهة العوز (PAP) قد استغل في ذلك الوقت -كشأن أي سياسة اقتصادية

---

[1]– أنظر على سبيل المثال محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية، مطبوعات دحلب، الجزائر، 1993، ص21-22.

[2]- Abdelhamid Brahimi,L'économie algérienne, défis et enjeux,op.Cit, p341

استثمارية كانت أم استهلاكية- سياسيا من أجل بناء وتكريس شرعية السلطة الحاكمة، وتوسيع قاعدة التعاطف مع الحاكم في فترة كانت فيها النخبة الحاكمة تسعى لإجراء تعديلات كبرى على المسار التنموي للبلاد [1].

2- محتوى وأهداف الإصلاح الاقتصادي:

كان هناك شبة اتفاق بين قادة النخب -بغض النظر عن أهدافهم الخاصة- على ضرورة إجراء تقويم عام لحصيلة عقود التنمية السابقة في سنة 1979 أي خلال سنة أخرى انتقالية بعد السنة السابقة، تمهيدا لرسم الخطوط العامة المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات 1980[2].

وبناء على توصيات المؤتمر الرابع (جانفي1979) والمؤتمر الرابع الاستثنائي (19/15جوان 1980) اتخذت إجراءات التصحيح بهدف إعادة إصلاح الاقتصاد الوطني، ومراجعة الأولويات[3]، وإحداث توازنات لصالح القطاعات التي تمّ إهمالها مثل قطاعي الزراعة والسكن.

بعد أن أدى التركيز على القطاع الصناعي- الذي كانت له الغلبة على حساب السكن والصحة والتعليم- إلى<< خلل بنيوي تحتي، عاد وانعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها [4] >>.

بدأت مسيرة الانفتاح بظهور بعض الإجراءات الجزئية فيما بين 1980-1982، ثم تدعمت ببعض التوجيهات المنسجمة فيما بين 1982-1985 هذا قبل أن تزداد وتيرتها فيما بين 1985-1988 في جو شديد اتسم بتصاعد التذمر الاجتماعي، وهبوط معدلات الدخل الوطني بسبب تدهور أسعار البترول في ظل الأزمة العالمية.

يلخص "ديرك فاندوال (Dirk Vandewalle) أهداف التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي في ثلاث نقاط [5]:

1- تحقيق نجاعة عالية من خلال لا مركزة الاقتصاد وإضعاف سلطة البيروقراطية، وإعادة صياغة قوانين التجارة، وإصلاح القطاع المصرفي ومرافق الدولة التي تحدد الأسعار وتحتكر عملية استيراد المواد الأولية.

---

[1]– وموازاة مع ذلك تعظم دور أجهزة الأمن السرية في هذه المرحلة، ولعبت دورا هاما إلى غاية أحداث 1988في حماية الشرعية ومراقبة المعارضة:

Zemri Ben Heddi, « L'armée, L'Etat et le pouvoir politique » in l'Etat du Maghreb, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, Paris, Editions Le Fennec, 1991, p341

[2]- H. Benissad, La réforme économique en Algérie, op. Cit, p5.

[3]-Hamid Bali, op. Cit, p25.

[4]- عبد اللطيف بن آشنهو، "تجربة الجزائر، الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي،" مرجع سابق، ص 80.

[5] –Dirk Vandewalle, «Rupture avec le socialisme: libéralisme et privatisation économiques en Algérie» Editions NAQD, Alger, (Revue d'études et de critiques sociale) n°7, 1994, pp. 8-9.

2- التقليل من آثار الخسائر المتوقعة في مداخيل عقد 1980 مع الاحتفاظ بالتوجه نحو الاقتصاد الليبرالي. ولذلك تبنت الدولة فيما بعد إجراءات التقشف من أجل تفادي الجدولة أو اللجوء إلى مساعدة المؤسسات المالية الأجنبية.

3- خلق مصادر مالية إضافية، والتقليل من خسائر الصرف مع التأكيد على الصادرات خارج المحروقات، والاعتناء بزراعة ذات ربحية عالية.

وضع المؤتمر الرابع (خاصة الاستثنائي منه) الأرضية الفكرية للسياسة الاقتصادية لعقد 1980، وقد ركزت خطة التنمية خلال فترة 1980-1984 التي تمخضت عن هذه الأرضية، كما يوضح عبد اللطيف بن آشنهو: <<على العمل لترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسكن. فتوقف نسبيا تطور القطاع الصناعي ليعطي الأولوية لباقي القطاعات في حين يتم العمل على وضع ترتيبات جديدة من شأنها تطوير إنتاجية النشاطات غير الزراعية بشكل عام [1] >>.

وفضلا عن ذلك عنى هذا المخطط بالقطاعات التي لم يكتمل إنجازها في المخططات السابقة، حيث كان من أهدافه استدراك المشاريع المتأخرة.

ولعل أهم إجراءات اتخذ في مسار التوجه نحو الاقتصاد اللبرالي ما تعلق منها بتبني سياسة إعادة الهيكلة العضوية، ثم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الوطنية.

وللعلم، بدأ التعديل الهيكلي العضوي للمؤسسات في فبراير 1981 بناء على توصيات المخطط الرباعي 1980-1984، وذلك قصد حل معضلات التسيير الناجمة عن تضخم المؤسسات الوطنية.

وتضمنت هذه العملية مرحلتين هامتين اختتمت الأولى في نهاية 1982 وكانت تتضمن عدة إجراءات تتعلق بأنماط انتقال الأصول وتحويل المراكز الاجتماعية وتحويل العمال والتكفل بوظيفة التنسيق وغيرها.

أما المرحلة الثانية التي اختتمت في مايو 1984 فتمثلت في وضع ترتيبات لمتابعة وطنية لتحقيق التعديل الهيكلي وتحضير الشروط العادية لاشتغال المؤسسات الوطنية.

وبفضل هذه العملية انتقل عدد المؤسسات من حوالي 150 مؤسسة عام 1980 إلى 480 فيما بين 1982-1983 تتضمن 2079 وحدة.

---

[1] – نفس المرجع، ص83.

واختتمت عملية التعديل الهيكلي بإعادة الهيكلة المالية التي كانت تسعى إلى جعل المؤسسة تحقق بشكل نهائي ودائم استقلاليتها المالية، وعدم اللجوء دوما إلى مساعدة الدولة [1].

وحسب "حسين بنيسعد"، فإن سياسة التعديل الهيكلي ستسمح بإدخال قدر من المرونة في الاقتصاد بفضل تنويع مصادر القرار العمومي، هذا إلى جانب إعادة الاعتبار للقطاع الخاص [2] ليكون رديفا هاما للقطاع العمومي في هذه الفترة.

بعد أن كان ينظر إلى القطاع الخاص نظرة سلبية، فبفضل الإصلاحات فُتح أمامه المجال لتُنزع عنه صفة الاستغلال، التي أُلصقت به خلال العقود السابقة هذا بالرغم من حجمه الكبير على عكس المتوقع، "حيث كان هذا القطاع عشية إصدار قانون 81-11 (21 أوت 1982) الذي نسخ قانون 1966المقنن للاستثمار الخاص، يستحوذ على 40%من نشاط النقل، وأكثر من 60%داخل قطاع الأشغال العمومية، و70% في ميدان الزراعة، وأكثر من 50%في قطاع البلاستيك. فقد كان يمثل 30%من القيمة المضافة الكلية خارج الزراعة والهيدروكاربور، أي ثلث اليد العاملة" [3].

علاوة على ذلك فإن إجراءات الإصلاح توفِّر الشروط اللازمة لإعادة تنظيم الاقتصادي الوطني على أسس متوازنة وعقلانية، ليُفتح المجال بعدها لتحسين شروط اشتغاله، وتحقيق تحكم أكبر في الجهاز الإنتاجي، بحيث تصبح المؤسسات ملزمة بتقديم حصيلة نشاطها [4].

تكشف التحولات التي أدت إلى تبني هذه الإصلاحات أن هناك شبه إجماع بين مختلف النخب السياسية على ضرورة إحداث تغييرات هامة على الهيكل الاقتصادي لتجاوز سوء اشتغال نظام التخطيط البيروقراطي على غرار ما حدث بأوروبا [5].

ولكن رغم هذا الاتفاق كانت الغلبة للبعد السياسي في تقرير سيرورة الإصلاح، على حساب الضرورات والآليات الاقتصادية، مما حدا بالبعض إلى اعتبار هذه العملية في الأصل ذات أهداف سياسية خالصة.

وهذا طرح المرحوم جيلالي اليابس الذي نفى أن يكون إصلاح المؤسسات قد استهدف تحقيق النجاعة الاقتصادية والمردودية، واعتبر ذلك تعبيرا عن علاقات القوة بين الفاعلين في ميدان التنمية [6].

1- A. Brahimi, L'économie algérienne, op. Cit, pp. 286-287
2- Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, op. Cit, p32.
3- Rachid Tlemçani, Etat, Bazar et Globalisation, L'aventure de l'infitah en Algérie, Alger, Les éditions El Hikma, 1999, p41.
4- Abdelhamid Brahimi, op, cit, p283.
5- Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, op.cit, p144.
6- Ahmed Dahmani, L'algérie à l'épreuve, op. Cit, p70

ومما يعزز هذا الاعتقاد هو عدم إشراك كل المتعاملين الاقتصاديين في تقرير وإقرار الإصلاحات السياسية. وفي الحالات النادرة التي تم فيها إشراك بعض القوى الاجتماعية أو الجماهير الشعبية، على نحو ما حدث بشكل صوري في ميثاق 1986 كان ذلك مجرد تنفيس عن الاحتقان الاجتماعي، ومحاولة لتخفيف التوترات الاجتماعية.

وهذا ما أكدته الدارسات التي اعتبرت العملية الإصلاحية، في الفترة الأولى على وجه الخصوص، مجرد قرارات فوقية طُبقت دون إشراك أو مساهمة المسيرين وممثلي العمال، ولذلك لم تعط نتائج معتبرة من الناحية الإنتاجية أو على المستوى المالي حسب رشيد تلمساني [1].

ومن جهته أيضا، إعتبر أحمد دحماني إعادة الهيكلة الاقتصادية برمتها مجرد إعادة توزيع للمناصب داخل السلطة، وفرصة لبسط السيطرة على الجهاز الاقتصادي [2].

ومن هنا عمل كل جناح على تثبيت أقدامه داخل أروقة السلطة، والبحث عن موقع يساعده على التطفل، مما أدى إلى تحوّل« الإصلاحات الاقتصادية إلى محاولة إعادة تشكيل وصياغة أجهزة التأطير والتحكم في الاقتصاد الوطني، بشكل عام، ولقطاع الدولة بشكل خاص [3] ».

ويدلل على ذلك العمليات الواسعة التي قامت بها أجهزة الدولة القمعية لملاحقة ومراقبة تكنوقراطي الاشتراكية السابقين وأنصار الاشتراكية البومدينية [4].

هذا، وفي الوقت الذي انصرف فيه العسكريون إلى ترتيب بيت السلطة وإحكام السيطرة على دواليبها وعلى أجهزة الاقتصاد، ففي هذا الوقت أسندت مهمة مراجعة المشروع التنموي وتقرير الإصلاحات إلى التقنيين ليكونوا أصحاب القرار الاقتصادي في هذا الشأن، خاصة منهم الوزير الأول عبد الحميد الإبراهيمي ووزير التجارة عبد العزيز خالف ووزير الطاقة بلقاسم نابي، ووزير المالية بوعلام بن حمودة [5].

[1]- Rachid Tlemçani, Etat, op. Cit, p23
[2]- Ahmed Dahmani, op. Cit p71
[3]- Idem.
[4] - Kuider. S. N. op. Cit, pp.32-33.
[5]- William. Z, op. Cit, pp. 50-51

ثالثا- الانسداد السياسي وتبعات الاندماج في السوق العالمي (1986-1988):

كشفت الصدمة النفطية الناجمة عن الهبوط الحاد لأسعار النفط منذ 1986 [1] عن مدى حساسية النظام الاقتصادي الجزائري للتغيرات الحادثة في العالمية، كما كشفت من جهة أخرى عن هشاشة النظام السياسي الجزائري الذي بنى شرعيته على أسس واهية تخضع لتذبذبات السوق الخارجية.

1- انعكاسات الأزمة النفطية على تشكيلة العصب السياسية:

تأتي حساسية النظام الاقتصادي الجزائري من كونه بالأساس اقتصاد ريعي يعتمد على عوامل غير ذاتية (الأسواق الخارجية) في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية.

ويجدر الذكر أن هذه الحساسية لم تستطع التجربة التنموية السابقة، التي كان من أهم أهدافها تحقيق الاستقلالية، القضاء عليها أو التخفيف من أعراضها بفك أواصر التبعية.

فالتعويل الدائم والكامل على عوائد التجارة الخارجية من المواد الأولية، من أجل تحقيق هذا الطموح، لم يؤد سوى إلى تعميق التبعية، وإضافة أشكال جديدة من التبعية (التبعية التقنية والمالية..) لم تكن منتظرة.

امتدت الآثار السلبية للتبعية الخارجية إلى النظام السياسي، حيث بدأت النخبة القائدة تتراجع عن سياستها الشعبوية الرامية إلى توسيع قواعدها الاجتماعية.

وعكس المتوقع راحت تتلقى الانتقادات اللاذعة بسبب سياستها الاستهلاكية ووعودها السرابية، وبسبب القوى الطفيلية الجديدة التي استطاعت أن تحصل على مركز مرموق ضمن السلم الوظيفي في عالم الاقتصاد في عصر الإصلاح وأيام التقشف، لتصبح في أعين الرأي العام أهم عائق لأيِّ مجهود لإعادة تنظيم الاقتصاد وتحسين أدائه.

ولذلك سجّلت هذه الحقبة بداية انطلاق الأزمة العامة الجزائرية، التي وصلت أوج حدتها بعد توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، بقدر كبير لم تستطع أي حكومة من الحكومات المتعاقبة أن تضيِّق منها، أو تعيد بناء صرح الثقة بين النظام السياسي والمواطنين. مما عقّد مهمة السلطة في بناء الشرعية وتنويع مصادرها.

---

[1] -- فقد انخفض سعره بقيمة 45%بالنسبة لعام 1985، وقد رافق ذلك انخفاض سعر البترول الذي خسر ما قيمته 18%من قيمته في مواجهة المارك الألماني، و21 %من قيمته أمام الين الياباني : Ahmed Dahmani, op.Cit, p82.

وباستثناء التيار المحافظ الملتف حول موسعدية، كانت مواقف العصب داخل السلطة، والملتفة حول الرئيس، لصالح تحرير الاقتصاد وتطهير المؤسسات، حتى وإن تباينت وجهات نظرها [1].

وإنْ زادت الأزمة من توسيع الخلاف بين أجنحة عصب السلطة، التي كانت متفقة حول ضرورة التخلص من القيود الاجتماعية والتنظيمية، التي تعرقل أداء الاقتصاد الوطني، وكان هذا الخلاف يتمحور حول مسألة دور الدولة في ظل الأوضاع المستجدة.

- كانت المجموعة الأولى الملتفة حول رئيس الديوان الرئاسي الجنرال العربي بلخير، كما يقول أحمد دحماني [2]، في صالح نوع من الليبرالية المتزنة، مع استحسان خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية مثل التجارة، والسياحة، والزراعة، والخدمات.

- أما المجموعة الثانية، الملتفة حول الأمين العام للرئاسة (1986-1989) السيد مولود حمروش القريب أيضا من الرئيس الشاذلي، التي كانت متنوعة المشارب، والمتكونة أصلا من الإطارات الشابة المتواجدة داخل أجهزة الدولة والتي تعمل في الظل [3].

2 - تفاقم الأوضاع الاجتماعية وأشكال التعامل مع الأزمة الاقتصادية:

يلاحظ أن احتدام الأزمة الاقتصادية، وما رافقه من تصاعد لحركات الاحتجاج في بعض المدن الجزائرية جعل النخبة الحاكمة تتبنى سلوكا فريدا في التخلي عن مواطنيها، بشكل فاجأ حتى المراقبين للوضع الجزائري من أمثال "وليام كاند" William Quand.

ويرجع السيد أحمد بن بيتور أسباب تدهور الحياة المعيشية في بداية الأمر إلى عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل، والسكن، والتعليم، والصحة من جهة وبين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

يقدّم السيد أحمد بن بيتور بعض الإحصائيات لإثبات رأيه، حيث أوضح بأن نسبة القوى النشيطة وصلت فيما بين 1985 و1993 إلى 1 980 000.

---

[1] – سبق للرئيس عرض مبادئ هذا التوجه الجديد أمام إطارات الجهة في بداية 1985بقوله: " إن فلسفة التسيير لا تختلف في جوهرها من نظام لآخر، بما أن الأبعاد الأيديولوجية والفلسفية لا تتدخل، فليس هناك سوى تسيير علمي وعقلاني ترتكز على معايير محددة عالميا. ومن المؤسف أن لا تحترم هذه المعايير عندنا لأن الأبعاد الاجتماعية تطغى على الباقي." Ibid. p86

[2] – هذا الأخير الذي عمل على إقامة أبنية سياسية ومؤسساتية غير رسمية، ونسج شبكة من الموالين داخل ثلاث مؤسسات استراتيجية وهي: الأمن، والإعلام، والدفاع، وقد استطاع أن يضم في قائمة الموالين الصحافيين ورجال الأعمال والقضاة والوزراء مثل الهادي خذيري وبشير رويس وزير الاتصال ووزير الصناعة الخفيفة محمد زيتوني. Ibid. pp.92-93

[3]- Ibid. p93.

أما مناصب الشغل التي تم توفيرها فقد وصلت إلى 800 000، فزاد ذلك من مخزون البطالة بـــ 000 160 1 شخص إضافي في تلك الفترة.

ويرى نفس الكاتب بأنه بعد ذلك ازدادت خطورة تدهور المستوى المعيشي بسبب الآثار السلبية للإصلاحات الضرورية التي أتبعت بعد 1986 مثل التضخم، التذبذب المعتبر لدورات الإنتاج والتوزيع وما نجم عنه من عوز Pénuries، والفساد وظهور الأثرياء الجدد في الأسواق الموازية [1].

انعكس هذا الوضع الجديد على الطبقات الدنيا بوجه خاص، فهي تعتبر الخاسر الوحيد عند إحتدام الأزمة، وهي التي تتحمل بمفردها أعباء الأزمات والانتكاسات.

كما كانت أيضا المعني الأول والأخير بشعار العمل والصرامة من أجل ضمان المستقبل في تلك الفترة، وكانت في نهاية الأمر المُطالب الوحيد بالتقشف.

أما الفئات الأخرى، خاصة منها الأثرياء الجدد، التي اندمجت في شبكة الفساد بدعم من نفوذها داخل السلطة، فقد تمادت في ممارساتها بسبب السلوك العام لرجال السلطة في ظل أجواء التبعية السافرة للسوق الخارجية، على حساب المصلحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، تدل بعض الدراسات أن فرنسا التي تضررت من هذه الأزمة كغيرها من بلدان العالم، استطاعت أن تقف على أقدامها، في تلك الفترة التي بدأت فيها الدولة الجزائرية تنهار.

وذلك بفضل السياسة التجارية الجزائرية التي جعلت الجزائر قواعد تجارية خلفية لفرنسا، أي مجالا لتصريف المنتجات الفرنسية، بل أن السوق الجزائري كان امتدادا طبيعيا وعضويا للسوق الفرنسي، وبفضل هذا الوضع ازدهرت الصناعات الصغيرة الفرنسية واجتازت فرنسا كلها الأزمة [2].

وهذا ما يفسر– على غرار بعض الدوائر الوثيقة الصلة بالقوى ذات النفوذ السياسي- عدم اقتناعها بشعارات التقشف والانضباط، ومضيّها في تطوير أساليب خاصة للابتزاز والتخريب لمقدرات الاقتصاد الوطني، مستفيدة كثيرا من هذه الظروف التي يوفِّرها الاقتصاد المغلق (سياسيا) والآيل للانفتاح الاقتصادي.

---

[1]- Ahmed Benbitour, L'algérie au troisième millénaire, défis et potentialités, Alger, Editions Marinoor, 1998, pp.86-87.
[2]- Maamar Boudersa, La ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Alger, Editions Rahma, 1993, p13/71.

في ظل هذه الأجواء اضطرت القيادة العليا للدولة إلى دق ناقوس الخطر مرة تلو الأخرى لتجنب الكارثة التي قد تأتي على شرعيتها جاء في خطاب رئيس الجمهورية في أول جويلية 1986، بمناسبة الدورة 26 للجنة المركزية للحزب، قوله:

<< إن الأزمة التي يجتازها العالم اليوم ليست ظرفية، ويمكننا مواجهتها. فعلى البلدان التي تسعى لمجابهتها بشتى الإجراءات الفعالة، وأن تترجم ذلك من خلال تنويع الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج وتحسين النوعية، مع تقديم مثال على الانضباط الصارم والاستهلاك العقلاني [1]>>.

ولكن بدل أن تضرب النخب الحاكمة المثال في الانضباط والتقشف راحت تنسج علاقاتها ضمن شبكات الاقتصاد السري أو ما سمي حينها "**الترابندو**" أو الاقتصاد الموازي الذي استشرى في حينها، جنبا إلى جنب مع النشاط الطفيلي البسيط لعدد كبير من الشباب الحضري البطّال.

مع الفرق بين النمط الأول الذي يكاد ينعدم فيه عنصر المخاطرة، لأنه يشتغل في ظل الحماية والتواطؤ مع الإدارات المختلفة (الجمارك، الضرائب، الأمن..)

هذا في حين أنّ النمط الثاني الذي يضم المهمّشين ممّن لا سند لهم، فكانت عناصره تجازف بأموالها، وأحيانا بحياتها من أجل كسب قوت عيشها.

وفي هذا الصدد يرى أحمد هني، الذي يعتبر أحد أبرز الاقتصاديين الجزائريين الذي قدموا عدة أعمال حول طبيعة ودور وأسباب ظهور الأسواق السوداء أو الموازية في العالم، أنّ << الاقتصاد الموازي يعد إجابة عن بنية تراتبية Structure hiérarchique من نمط ريعي، فهو من جهة نشاط مهيكل وذو طبيعة احتكارية، وهو من جهة أخرى نشاط مهمّش، يتجه من خلال الأنشطة الموازية إلى تحقيق الاستقلالية..[2] >>.

فكل وجه من هذين الوجهين يعبّر عن حقيقة واحدة، وعن واقع سياسي واجتماعي واحد يتميز بالتنوع والتناقض.

ويكن أن نُرجع ذلك إلى نمط اشتغال الجهاز الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي في الجزائر. فكما أن الجهاز الرسمي يستند إلى التمايز في توزيع الريع والمناصب والأجور، فكذلك ينطوي الاقتصاد غير الرسمي على تباين في كيفية التعامل معه، تبعا لمدى استفادته من مواقع ممن يتمتعون بدرجة من القوة أو النفوذ داخل دواليب الحكم.

---

[1]- Mourad Benachenhou, Dette extérieure, corruption et responsabilité politique, Alger, éditions dahleb, 1998, p15.
[2]- Ahmed Henni, « Ajustement, économie parallèle, et contre- société » Revue NAQD, n° 7, op. Cit, p55.

فهو في هذا الحال يضـم فئة المسـتفيدين من كل الأوضـاع والحالات، ومن كل القرارات التي تمسّ النشاط الاقتصادي. ويضمّ مقابل ذلك فئة أخرى انخرطت في النشاط غير الرسمي، باعتبارها ضحية العوز الذي استعمل لإلهاء أفراد الشعب وأسرهم في قفص الحاجة في فترات سابقة معينة.

وباعتبارها، أيضـا، ضـحية إقدام الدولة على التخلي عن القطاع العريض من مواطنيها، وعليه فهذا النشـاط التجاري الخاص بالفئات الشـبابية هو نتاج لسـياسـة **التخلي** التي انتهجتها الدولة Désengagement de l'état بسبب الضغط الديموغرافي وارتفاع المديونية [1].

3- أحداث أكتوبر وأشكال الرفض العنيفة:

كشـفت أحداث الشـغب في أكتوبر 1988 عن حدة الأزمة السـياسـية والاجتماعية الناجمة عن التدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

كما كشفت عن شعوره بخيبة أمل كبيرة بعد اهتزاز صورة الدولة الراعية التي ربط مصيره بها، فإذا بها تتخلى عنه بعد أن عجزت على الصـمود أمام هزة واحدة تسـبب فيها انخفاض أسـعار النفط في الأسـواق العالمية وتدهور سعر الدولار في الأسواق النقدية.

ولعل من أهم الدلالات السـياسـية التي انطوت عليها أحداث أكتوبر هي كشـفها لعمق الشـرخ الموجود بين القاعدة الشعبية المهمّشة وأفراد السلطة الحاكمة ونخبها نتيجة لنمط اشتغال النظام السياسي الجزائري القائم على الإقصاء المستمر للفئات والطبقات الشعبية العريضة.

علاوة عن ذلك كانت الأحداث – كما يرى وليام كاند- تعبيرا صـارخا عن أزمة داخلية لنظام حكم أراد أن يكتسب شرعيته اعتمادا على الاستهلاك والأسواق السوداء [2].

هذا، فضلا عن أنها بيّنت بوضوح إلى أيّ حد - وصل شعور التذمر والإحباط لدى الشباب الجزائري، الذي راح يعبر عن ذلك بأشكال الرفض العنيفة لرموز الدولة ومؤسساتها، ولكل ما هو في نظره متهم بالفساد والتعالي.

وعلى أية حال، شـكلت أحداث أكتوبر، وطريقة التصـدي لها، نقطة حاسـمة في بداية تطور الأزمة "الجزائرية" الحالية، حيث تضافرت عدة عوامل في استفحالها، يمكن أن نعرضها في النقاط التالية:

1- -Chantal Bernard, « Economie parallèle…petites activités marchandes…micro-entreprises : une solution d'avenir ?» in : L'état du Maghreb, sous directions de Camille et Yves Lacoste, Editions Le Fennec, 1991, p439.
2- William Quandt, op. Cit, p55.

1- حيث برهنت بجلاء، عن عدم كفاءة الحكم الجزائري، الذي ترك الصراع يتأجج ويأخذ الأشكال المأساوية، ثم بعد ذلك شجب الطريقة التي تعامل بها الجيش، مما ترك انطباعا سيئا لدى العسكريين ووضعهم ولأول مرة موضع اتهام مما جعلهم يفقدون الثقة في الرئيس، ويخشون من مبادراته الداخلية والخارجية [1].

2- عدم جدية الطبقة الحاكمة في احترام إجراءات التقشف والتحلي بالصرامة في العمل. حيث نجدهم " يستفيدون من السلطة بالشكل المادي البحت، مثلهم مثل الذي اكتشف كنزا، فراح يأخذ منه أكثر مما يستطيع، وبأسرع ما يمكن، قبل أن يفتضح أمره، فيرغم على اقتسام ما وجد مع الآخرين [2] " في الوقت الذي أُلزم فيه أفراد الشعب الجزائري بالتحلي بالصبر، للمرة الألف، وانتظار ما يسفر عنه المجهول المأمول.

3- تفاقم الديون لدرجة شل قدرات النظام الاقتصادي، وجعله غير قادر على إعادة الإنتاج الاجتماعي، فكان أن بدأت أسعار السلع والخدمات في الارتفاع، وتراجعت القدرة الشرائية للطبقات والفئات البسيطة والمحرومة. وما يعنيه ذلك في النهاية من فشل للسياسة الاستهلاكية.

وتجدر الإشارة إلى القيمة العامة للديون بالنسبة لتصدير السلع والخدمات، وصلت إلى حدودها القصوى في هذه المرحلة، والمرحلة اللاحقة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول خاص بتطور نسبة الديون بالنسبة للصادرات

السنة	النسبة %
1967	%4
1978	%25
1979	%39
1992	76%
1993	86%

المصدر: Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'algérie, op. Cit, p10

[1]- Rémy Leveau, « L'Algérie en état de siège» Monde arabe, Maghreb Machrek, (juillet-Septembre) 1991 N°133, p97.
[2]- Mourad Benachenhou, Dette extérieure, corruption, op. Cit, p8.

4- ويرجع بعض المحللين أسباب الأزمة إلى منظومة الإصلاحات ذاتها، فعلى الرغم من الترسانة التشريعية التي صاحبت حركة الانعطاف الاقتصادي في 1980، وبالرغم من كوكبة القرارات وشموليتها إلا أنها كانت على المستوى التطبيقي تعاني من تقص فادح، علاوة على عدم الانسجام في عرض البرنامج الاقتصادي الكلي [1].

5- بينما أرجع البعض الآخر أسباب الأزمة إلى محتوى الإصلاحات ذاتها، التي لم تكن لتغيّر في الأمر شيئا، فبعثرة المؤسسات الجديدة عبر التراب الوطني لا يمكن إلا أن يضيف أعباء ثقيلة لعملة التسيير، ويزيد من صعوبة المراقبة، بعد تجزئة عمليات اتخاذ القرار.

فبينما تشهد المؤسسة تشتيتا لمراكزها الاجتماعية وإطاراتها عبر الوطن، فإن قراراتها الكبرى تبقى دوما تابعة للإدارة المركزية والوزارات الوصية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التجزئة ذاتها ليست المفتاح السحري لمعاناة المؤسسة، ففي الوقت الذي يتسم فيه الاقتصاد العالمي باندماج الشركات المتعددة الكبرى للاستحواذ على الأسواق العالمية، ففي هذا الوقت تشرع الجزائر في إعادة تفكيك وخلخلة حتى مؤسساتها الأكثر نجاعة [2].

فالإشكالية لا تكمن في صعوبة أو سهولة عملية صنع القرار، بسبب ضخامة المؤسسة، ولكنها تكمن في سلوك وتركيبة النخبة المسيرة ذاتها، وفي طبيعة الاقتصاد الجزائري ذاته الشديد التخارج (Extraverted) الذي يعمل على" إنشاء دينامية داخلية الخاصة به [3]".

وفي الختام ساهمت هذه العوامل وغيرها في انطلاق واحتدام الأزمة الجزائرية، التي ترتب عنها تزعزع وتفكك "**مثلث جيش- دولة–حزب** [4]" وتراجع كبير في دور الدولة.

وقد كان ذلك من أهم أسباب تصاعد واشتداد الرفض لطريقة إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة، واتخاذه لأشكال عديدة، عبّرت في نهاية الأمر عن أزمة غياب مشروع مجتمع، وأزمة إدارة الموارد البشرية والمادية [5].

1- Dirk Vandewalle, op. Cit, p11
2- Rachid Tlemçani, op. Cit, p22.
3- André Valmont, « Impasses économiques et sociales en Algérie », op,cit, p13.
4- Abdelkader Djeghloul, « L'après Chadli a-t-il déjà commencé ?» Maghreb Machrek n°133, déjà cité, p102
5- عرف الموسم الرياضي 1987-88 ثلاثة قتلى و365 مجروح، واستدعاء 519 شخص، و194 سيارة مخربة مما يكشف عن أشكال تمظهر العنف والرفض في المجال الحضري الجزائري في تلك الفترة :
Meriem Verges, « Les jeunes, le stade, le Fis, vers une analyse de l'action protestataire », Maghreb Machrek, (Oct. Des) n°154, 1996, p51.

الفصل السادس

المعامل السياسي للإصلاحات الاقتصادية

(1998-1979)

تمهيد:

بقدر ما عبرت الأزمة العامة التي مسّت المجتمع الجزائري عن خلل كبير في أداء النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، فقد عبّرت كذلك عن الحاجة الماسة لدى صناع القرار، للمسارعة بدفع التصحيحات الهيكلية على كافة الأصعدة، للتقليل من الضغوطات المختلفة التي تكبح دورة العجلة الاقتصادية، وتحد من أدائها.

ومن ثمّ تهيئة الأجواء الملائمة لانطلاق العمل وفق منطق آليات الأثمان، وهي الآليات التي تمثل المحور الذي يدور حوله اقتصاد السوق في سيره واشتغاله.

أولا- الإصلاح السياسي ومحاولات تسريع وتيرة الانفتاح (1989-1991)

بعد انتهاء الأحداث المأساوية التي راح ضحيتها مجانا الكثير من الشباب الجزائري [1] كان لابد على الرئاسة، التي وجدت نفسها متصدرة للجهاز السياسي برمته، أن تعيد ترتيب البيت السياسي بالشكل الذي يسمح لها بحرية المناورة في المجال السياسي والاقتصادي.

1- إعادة ترتيب قواعد الحكم والسيطرة:

فسحت أحداث أكتوبر المجال لعصبة الرئيس لبسط هيمنتها الكاملة على أجهزة الدولة، والتخلص نهائيا من المجموعات المناوئة لها، كما فسحت المجال لها لتُظهر الرئيس بمظهر "**رجل التغيير**"، هذا في الوقت الذي ظهر فيها كل من الجيش والحزب والإدارة بمظهر الخاسرين الكبار أمام هذا الامتحان [2].

وتأسيسا على ذلك كان على الرئيس أن يُعيد ترميم جدار الشرعية السياسية المتهالك، ليتسنى له مواصلة برنامج الإصلاحات، بعيدا عن أي ضغوط سياسية أو عراقيل بيروقراطية، بعد أن أعلن في السابق (في خطاب 19 سبتمبر 1988) تذمره من القوى المحافظة الرابضة داخل أجهزة السلطة، سواء في الجيش أو الحزب، والتي تحد من حريته.

---

[1] – قُدِّمت أرقاما متضاربة حول عدد الضحايا، فبينما قدم وزير الداخلية آنذاك الهادي لخذيري رقم 169، نجد أن وزير الإعلام قدم رقم 176. هذا في حين أن المستشفيات والصحافة عرضت رقما أكبر من ذلك تراوح بين 400 و1000 قتيل:
Abed Charef, op, cit, p126.

[2] – Ibid., p127.

حســـب العميد بن يلس فإن الرئيس الشـــاذلي أعلن، عبر خطابه، الحرب على "**الحراس القدامى**"[1]. ولذلك قام، بعد إحداث تغييرات داخل جهاز الأمن العسكري، بتقديم بعض إطاراته، إلى جانب بعض إطارات الحزب، ككبش فداء على مذبح الشرعية السياسية [2].

ثم قام بعد ذلك، بتعيين السـيد قاصـدي مرباح مكان الإبراهيمي، في هذا الجو المهتز أمنيا وسـياسـيا، على رأس حكومة جديدة (03 نوفمبر1988).

كان الهدف الأســاس من هذا التعيين هو تأمين الطريق الســياســي والاقتصــادي أمام الرئيس، فرئيس الحكومة الجديد ســبق له وأن تربع على عرش الجهاز الأمني منذ 1980 فهو أقدر شـخص على " أن يحكم قبضته، ويواجه بيد قوية أي تمرد داخل صفوف هذا الجهاز أو في مكان آخر [3] ".

هذا فضــلا عن إخلاص الرجل المعروف، والتزامه القويّ بوطنيته داخل أجهزة الســلطة، ولذلك نظر البعض إلى تعيينه على "رأس حكومة حارســة Gouvernement de gardiennage غداة أحداث الشــغب، بمثابة عملية مؤقتة تهدف إلى عقد أواصــر بين جيل الوطنيين القدامى المتأصــلين بقوة داخل أبنية المجلس الوطني، وجيل الشباب التكنوقراطي الذي كان موضع ثقة وقبول من الرئيس [4]"

كانت هذه التغييرات حاســمة، لأن الرئاســة كانت على دراية تامة بأن التحكم في الجهاز الأمني يعني التحكم في عصب الحياة السياسية في الجزائر، بحكم تبعية كل الأجهزة والمؤسسات إليه، فالجهاز الأمني، كما يقول بلعيد عبد السلام، يمثل النظام السياسي الحقيقي الموازي للنظام القائم [5].

إذن، فبعد إعادة ترتيب البيت الداخلي للسـلطة، وتوطيد أركان النظام، بفضـل اسـتبعاد أي معارضـة ممكنة، ودرء أي خطر يمكن أن يعصــف بالخيارات الجديدة، كان لابد من تجديد عهدة الرئيس، باعتباره الضـامن الوحيد لاسـتمرار برامج وإجراءات الإصـلاح الاقتصـادي، واسـتغلال الظرف أيضـا من أجل مراجعة الدستور، وتكييفه وفق متطلبات المرحلة الجديدة.

---

[1] – R. Benyelles, «Les événements d'octobre 1988»، La tribune d'Alger, 28 mai 1996, in: W. Quandt, op. Cit, p57.

[2] – في 30 أكتوبر 1988 عيّن عبد الحميد مهري محل موسعدية على رأس الحزب، كما عيّن العميد بتشين محل لكحل (الذي أقيل من مهامه على غرار العميد عبد الرحيم كقائد للقوات البحرية ونائب لرئيس الأركان في الجيش الشعبي الوطني) على رأس جهاز الأمن العسكري.

[3]-Ibid., p64.

[4] - Dirk Vandewalle, Op. Cit, p17

[5]-M Bennoune et A. Elkenz, Le hasard et l'histoire, entretiens avec belaïd Abdeslam, Alger, ENAG, 1990, p 273, & Abdelkader Yefsah, « Armée et politique depuis les événements d'octobre 88 : « l'armée sans hidjâb. Les temps modernes, n°580, (Jan-Fev 1995) p154.

تمثلت **الخطوة الأولى** في هذا الاتجاه بالاستفتاء على تعديل الدستور (03 نوفمبر 1988) لتصبح الحكومة مسؤولة أمام البرلمان كخطوة ضرورية لتحقيق الانسجام بين أهداف الهيكلة الاقتصادية التي تسعى لتحرير أداء المؤسسات وقواعد تسيير وتنفيذ ومتابعة ذلك سياسيا وقانونيا.

بمعنى اعتماد بعض الأدوات المعمول بها في الأنظمة البرلمانية بإضفاء نوع من المرونة على نمط عمل السلطة التنفيذية في ظروف الإصلاحات لأن << تركيز السلطة التنفيذية يتنافى مع السرعة في إنجاز البرامج المسطرة [1] >>.

ثم تلتها **الخطوة الثانية**، التي أعقبت تعيين السيد بلهوشات مستشارا لدى الرئاسة (1988/11/17)، وهي الخطوة التي تمثلت في تقديم الشاذلي بن جديد كمرشح وحيد للرئاسة من طرف المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني، وذلك فيما بين 28/27 نوفمبر 1988.

لتتم إعادة انتخابه في 22 من الشهر الموالي. وقد توّجت هذه الإصلاحات بإقرار دستور جديد للبلاد في 23 فيفري من عام 1989، دستور وضع فيه **الإصلاحيون** خلاصة فلسفتهم اللبرالية [2].

فتح هذا الدستور المجال للبدء في تشييد نظام سياسي جديد، يستند إلى مرتكزات وآليات كشفت -في نهاية الأمر- عن أشكال مختلفة لصناعة القرار داخل أروقة النظام السياسي الجزائري.

ويمكن أن نلخص هذه المرتكزات الجديدة التي صاحبت الإصلاحات السياسية الجارية في النقاط التالية:

1- الفصل بين الحزب والدولة كضرورة سياسية تفرضها الديناميات الاقتصادية الجديدة، ويفرضها الواقع السياسي الجديد الذي أصبح يعج بالحساسيات Les sensibilités ذات التوجهات الكثيرة، فاستلزم الأمر تحويل الجبهة -كما يذهب بن سعادة - إلى قوة تغيير راديكالية تعبئ كافة القوى السياسية، حتى يسهل، أيضا، قطع الطريق أمام المطالب التعددية [3].

ولكن بعد إقرار التعددية في 5جويلية 1989 ألغي نظام أحادية الحزب بشكل واقعي، بعد أن اعتبره دستور فيفري من قبل غير دستوري. وفسح المجال بذلك للمنافسة السياسية بين "**الجمعيات ذات الطابع**

---

[1] -سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص306.

[2] -W. Quandt, op. Cit, p64

[3]-M. T. Ben Saada, op. Cit, p69.

السياسي"، وعدّ أهم إنجاز سياسي إصلاحي بعد الاستقلال، لأنه يهيئ أول موضع قدم لبداية الخطى نحو توسيع القاعدة الديموقراطية الشعبية النظام السياسي للجمهورية الجزائرية مستقبلا.

2- حصر مهمة الجيش (دستوريا) في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي العسكري، بعيدا عن الحقل السياسي، فقد جاء في المادة 24 من هذا الدستور << إن مهمة الجيش الوطني الشعبي هي حماية الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية. فهو مكلف بضمان الدفاع عن الوحدة وعن كافة التراب الوطني، وحماية المجال الأرضي والجوي والدفاع عن كافة المناطق للمجال البحري [1] >>؛ وبإقرار ذلك غادر ممثلو الجيش اللجنة المركزية للحزب [2].

3- عدم الاستناد إلى الأيديولوجية الاشتراكية كمرجعية تصورية، وكقاعدة للعمل وكأساس للشرعية.

4- وفي النهاية أعطى الدستور للرئيس صلاحيات أقل شمولية من الناحية شكلية من دستور 1976، حيث أسندت بعض صلاحياته لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة.

غير أن هذا التقليص يبقى، ومن الناحية الواقعية، عديم الجدوى لاعتبارات واقعية تفرضها ظروف ممارسة الحكم في الجزائر، وتؤكدها تركيبة وأصول القوى الفاعلة في الساحة السياسية [3].

2- محاولات تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية:

عجّلت الأحداث المتأزمة التي ختمت عقد الثمانينات بإطلاق سيرورة كانت السلطة قد شرعت فيها من قبل، غير أن الوتيرة قد تضاعفت وتسارعت كما تلاحظ "**جوزي غارسون**" (José Garçon) << بشكل اقتصادوي حتى لا نقول فوضوي وذلك بهدف الدخول في اقتصاد السوق، الذي من المفروض أن يتأسس في بداية 1991 [4] >>.

كلِّف السيد قاصدي مرباح بتفعيل السياسة الاقتصادية، بالرغم من الجو السياسي والاجتماعي المشحون بالتوترات، غير أن ذلك لم يخل من التفاؤل، حسب التلمساني، بعد أن وعد السعوديون بتقديم مليار دولار كإعانة لتدعيم إصلاحات السيد قاصدي مرباح.

---

[1]- Ibid. p101.

[2]-A Djeghloul, L'après Chadli, op. Cit, p100.

[3] -قدم سعيد بوشعير عدة حجج أو أسباب للتأكيد على استمرار محافظة رئيس الجمهورية على مركزه ومكانته بالرغم من التغييرات الدستورية: نفس المرجع، ص220-222.

[4]-José Garçon, « Bouleversement après 25 ans d'immobilisme », in : l'Etat du Maghreb, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, Paris, Editions Le Fennec, 1991, 386.

أما الأمريكان فقد وعدوا من خلال إحدى الشـركات المالية بتقديم 5ملايير دولار لمسـاعدة الجزائر على إعادة هيكلة ديونها [1].

تبّنت رئاسـة الحكومة برنامجا طموحا يسـتجيب للمطالب المتزايدة للسـكان، خاصـة ما يتعلق منها بالإسـكان وتشـغيل الشـباب، غير أن الرهان الوحيد الذي كان أمامها هو التعويل على المداخيل النفطية، في تلك الفترة (1989) التي كان فيها سعر برميل النفط يتراوح بين 18 و20 دولار [2].

لكن حلقة المديونية جعلت هذا الرهان مسـتحيلا، كما جعلت الطموحات القادمة لكل الحكومات المتعاقبة تدور في حلقة مفرغة. فليس من المعقول المراهنة على مصـدر تمويل واحد يوجّه الجزء الأعظم منه لسداد المديونية، كما لا يمكن المضي في الإصلاحات في جو كانت فيه الجماعات الضاغطة ذات النفوذ القوي تمارسه ضغطها في كواليس الحكم.

شـكّل هذا الوضـع غير المشـجع سـببا آخر لعرقلة تلك المحاولات السـياسـة والاقتصـادية، كغيرها من المحاولات الأخرى، التي حاولت وضع قاطرة الاقتصاد الوطني في المسار الذي يسمح لها بالإقلاع.

أضـف إلى ذلك تفاقم الوضـعية المالية، التي وجدها السـيد قاصـدي مرباح، (تضـخم بنسـبة 9% تدهور قيمة النقد بـ 20%، ودين خارجي بقيمة 26 مليار دولار [3])

وفي الأخير، كانت هذه الأسـباب إلى جانب أسـباب أخرى، مثل تدهور القوة الشـرائية، وكذا الظروف الاجتماعية للسـكان، من أهم العوامل التي حدّت من نجاح أي تجربة حكومية، وكانت آنذاك سـببا في تعجيل رحيل حكومة مرباح التي لم تسـتكمل السـنة الواحدة، حيث مكث رئيسـها تسـعة أشـهر في منصـبه قبل أن تنصب حكومة السيد مولود حمروش في 09 سبتمبر 1989.

حاولت العصـب القائدة إعطاء نفس قوي لسـياسـة الانفتاح من خلال حكومة حمروش التي لقبت "**بحكومة الإصلاحات**"، وهي الحكومة التي ضمت مجموعة كبيرة من أفراد النخبة التكنوقراطية.

حيث اسـتقدم السـيد حمروش ضـمن 17 وزيرا جديدا، ممن لم يسـبق لهم تقلد المهام الوزارية، من المجموع الكلي للوزراء الذي كان 23 وزيرا، 7 رؤسـاء شـركات عرفوا بمسـاندتهم القوية للإصـلاحات وللخبرة التقنية.

---

[1] -Rachid Tlemçani, op, cit, p59.
[2]-Ahmed Dahmani, op, cit, p116.
[3]- -Zakya Daoud, « Dans l'étau de la dépendance financière », Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.

وكان وزير الاقتصاد السيد غازي حيدوسي هو المهندس الرئيس لاستراتيجية الانفتاح، فهو الذي كُلِّف بصياغة هذه الاستراتيجية التي تتضمن بالأساس الترتيبات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية [1].

كانت حكومة الإصلاحات أمام تحديات كبيرة، داخلية وخارجية، ولذلك وضعت لنفسها أهدافا محددة.

وتتلخص المعضلة التي طرحت أمام الحكومة في عاملين اثنين، كانا سببا في ظهور وضعية مالية خانقة، تمثلا في مشكلة **التضخم** ومشكلة **اختلال ميزان المدفوعات**.

ولذلك اعتبرت التشكيلة الحكومية أن حلّ المعضلة الجزائري مرهون بحل هذين المعضلتين النقديتين، أي أن برنامج الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الحكومة قد تحدد من خلال هذا المقاربة النقدية monétariste.

ولإنجاح هذا المسعى الإصلاحي النقدي حدّدت الحكومة التكنوقراطية لبرنامجها مجموعة من الأهداف، مثل وضع حد للآليات الإدارية التي تعطل استراتيجية الاستثمار والإنتاج، والحد من التنظيم المركزي للاقتصاد، الذي لا يمكنه مواجهة الأزمة الاقتصادي.

كما كان يهدف لإعطاء شخصية مستقلة للمؤسسة، وخلق دواوين تتكفل بتنظيم أسواق المنتجات المستوردة، وتنظيم الدورات التجارية. ومواجهة التضخم من خلال سياسة النقد والأسعار. وأخيرا تقليص العجز في الميزانية [2].

هذا بالإضافة إلى تبنيها لأهداف أخرى عبّرت عن محدودية المعالجة التكنوقراطية للأزمة، التي لم تذهب بعيدا، بسبب إغفالها لحقيقة " هشاشة الاقتصاد الجزائري التابع لتقلبات الأسواق العالمية [3]".

فضلا عن إغفالها لحقيقة هامة أخرى مفادها: أن المؤسسات العمومية لازالت، ومنذ سنوات السبعينات "تحت رحمة مزاج السلطة المركزية [4]".

1 -Dirk Vandewalle, Op. Cit, p17.

2- وهي المقاربة التي لا تتلاءم وأوضاع بلدان العالم الثالث، كما يرى الإبراهيمي، باعتبارها تلح على رفض التمويل النقدي للاقتصاد من أجل العمل على مواجهة التضخم، أنظر بتوسع:

A Brahimi, op, cit, pp.314-315

3-H. Benissad, La réforme économique en Algérie, op. Cit, p144.

4-Ibid. p151.

وفي النهاية، كانت الحكومة التكنوقراطية في مجمل قراراتها وسياساتها الاقتصادية، وعبر مختلف الأساليب التنظيمية التي تبنتها، بقصد مواجهة المشكلات المالية والنقدية، ضحيةً لأسلوب عملها، ولسياساتها غير الشعبوية، وغير العقلانية في نفس الوقت [1].

ضاعفت الحكومة من أعدائها، من أنصار "**الترابندو**" الصغار والكبار، ولم تُهيئ الشروط القانونية والسياسية المناسبة للمؤسسة الوطنية، فقد منحتها استقلالية قانونية، وحرمتها من حرية التمويل والتسيير والتسويق، بسبب التأخر في إصلاح وتصحيح أداء المؤسسات المالية ومؤسسات الجمارك ومصالح التجارة [2].

ولذلك ثار بعض المُسيرين العموميين ضد أساليب الحكومة الرافضة لتطهير المؤسسات، وكان لابد من حملة إعلامية واسعة وتدخل كبير من الأحزاب لكي تلتقي الحكومة بهؤلاء الإطارات في 02 أكتوبر 1990 ليكشفوا عن حجم القيود المالية التي تمنع تموين مؤسساتهم وتمويلها بالعملة الصعبة والمحلية أثناء تصفية الشركات العمومية [3].

مما قد يكشف عن نية مبيتة لتصفية المقدرات الاقتصادية الجزائرية والتضحية بمناصب الشغل بإيحاء من مقاربة نقدية مغالية بقيادة النخبة التكنوقراطية.

3- النخبة التكنوقراطية والعودة للسياسة النفطية:

لم تكن الحكومة التكنوقراطية الجديدة، التي ترأسها السيد أحمد غزالي، المشكلة في 05 جويلية 1991، بالرغم من الضجة الإعلامية التي ميّزت أسلوب عملها، قادرة أن تبدع قرارات من شأنها حل المعضلة الجزائرية، بعيدا عن مصيدة التبعية الجديدة من خلال الاعتماد المفرط والقاهر على السوق الخارجي.

حيث قرّرت الحكومة الرجوع إلى سياسة المحروقات، وهي السياسة التي تخلت عنها الدولة جزئيا في العقد السابق، عندما اتبعت سياسة خفض حصة البترول من التصدير، حيث تم تنزيل الإنتاج السنوي الخام من51 مليون طن سنويا في سنة 1980 إلى 30 مليون طن في السنة الموالية [4].

---

[1] -لمزيد من التوسع أنظر المقال الذي كتبه الباحث السوري جورج قرم حول تداعيات وصيرورة وآثار الإصلاحات الاقتصادية:
Georges Corm, « La réforme économique algérienne : une réforme mal aimée, in : Monde arabe, Maghreb Machrek, N°139 (janv. mars)

[2]- لمزيد من التوسع حول علاقة المؤسسة بالبنك خلال هذه الظروف، أنظر بتوسع:
Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque, dans les mutations économiques en Algérie, Alger, OPU, 1994, 262p.

[3]-A Brahimi, op. Cit, p321.

[4] -حويتي أحمد، "سياسة التصنيع في الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر، العدد7، 1993، ص217.

تزعمت حكومة الغزالي هذه السياسة "**النفطية**" للتعجيل بالخروج من أزمة المديونية، وتجاوز معضلة نقص الموارد المالية، ومواجهة مشكلة عدم القدرة على الإيفاء بالمطالب الجماهيرية.

وربما نتيجة الصخب الإعلامي وضعت النخبة العسكرية ثقتها في التكنوقراطيين" القادرين على تأمين مستوى ملائم من المصادر لضمان الاستقلال الوطني، من خلال تسيير مُعقلن للاقتصاد النفطي وللمديونية "(1)

وبناء على هذا التوجه الجديد، تم التأكيد ولأول مرة، على ضرورة الاعتماد على الطرف الأجنبي "**كشريك**" مهم، بإمكانه تقديم الدعم لتحقيق انطلاقة تنموية جديدة، بعيدة عن جمود سياسة الاقتصاد المخطط [2].

ويجب التذكير بأن الأمر وصل إلى حدّ التطرف في هذا التوجه لدى الحكومة المشار إليها آنفا، حيث نجدها تصل إلى حد التفكير في بيع 25% من احتياطات **حاسي مسعود** للخروج من حلقة المديونية، وإيجاد التمويل اللاّزم للجهاز الاقتصادي.

مما يعني تحويل كمية نقدية من العملة الصعبة الضخمة من يلدنا الفقير إلى البلدان العظمى المتخمة، وفق تقديرات البعض [3].

ومما يعني أيضا التطبيق الأمين لسياسة العولمة الجديدة التي بمقتضاها تحوّل الدول الفقيرة الأموال، التي هي في حاجة ماسة إليها، إلى الدول الغنية [4].

كانت هذه المحاولة النابعة من التصور التكنوقراطي للمعضلة الاقتصادية والاجتماعية، ترمي إلى رهن مخزون أجيال المستقبل، فهي بهذا تضيف إلى رصيد النخبة التكنوقراطية الجزائرية تصورات وممارسات وأساليب جديدة، تدعم خطواتها السابقة، التي استهدفت التعجيل بتصفية أركان الاقتصاد الموجّه تحت شعار "**الإصلاح وإعادة التوازن**".

وبالطبع، لم يكن هذا التصور القاصر والخطير، هو الذي عجّل بذهاب هذه الحكومة، فلم يكن السياسي (واقعا وممارسات) فقط، والذي لا يُشجّع على بعث الاستثمار وتفعيل عمليات التصحيح التي تقودها النخبة التكنوقراطية، هو سبب ذلك.

---

[1] -Rémy Leveau, « L'Algérie en état de siège», op, cit, p96.

[2]- نفس المرجع، ص216.

[3] -A Brahimi, op. Cit, pp 348-352.

[4]- -أنظر بتوسع، سمير أمين، "تحديات العولمة"، في شؤون الأوسط، مرجع سبق ذكره.

بل كان النجاح الساحق لحزب جبهة الإنقاذ الإسلامي FIS سببا آخرا لذلك، لأنه كان مبعث توتر وقلق بالنسبة للأوساط المالية السياسية المحلية والمستثمرين الأجانب.

الذين لم يستهويهم الوضع حتى بعد أن رُفعت أمامهم حواجز الاستثمار بالجزائر، خاصة بعد إصدار قانون النقض والنقد. فقد خشي رأس المال الأجنبي أن يُغامر في هذا الجو المشحون والصاخب أن يغامر.

وقد انعكس هذا التوتر على الصعيد الاجتماعي، بحيث أصبحت الهوية الجزائرية ومشروع الجزائر المستقبلي مثل كرة ممزقة بالية تتقاذفها الجمعيات المتكالبة، والنقابات والأحزاب المتكاثرة.

فكل يريد استعراض قوته من خلال المسيرات وأشكال القذف والصخب والعنف المختلفة [1].

فبعض الأحزاب كان يهدِّد بنسف الديموقراطية باسم الديموقراطية وبالتعاون مع أقرانهم من الديموقراطيين، والبعض الآخر ينذر المخالفين بالويل والثبور وسعير جهنم، ويبشر الأنصار بالجنتين في الدنيا والآخرة... إلى غير ذلك من الصور الكاريكاتورية المؤلمة.

وهكذا أصبحت الساحة الإعلامية مسرحا للصراعات الجانبية، التي حجبت لبّ المعضلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي يعاني منها مجتمع يشهد أزمة خانقة أتت على كل محاولات الإصلاح، ومزّقت الخيوط الوهمية للشرعية، وهزت الثقة في الدولة ذاتها.

وعلى مستوى "**علاقات القوة**" أصبح الصراع بين المؤسسة العسكرية، التي تحتمي وراءها الأحزاب والقوى الطفيلية، وبين الفيس FIS صراعا مفتوحا على كل الاحتمالات، وقد ازدادت حدة ذلك بعد النجاح الساحق لجبهة الإنقاذ في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية.

ومن العجيب أن يصبح التدخل العسكري في الشؤون السياسية، والذي أصبح غير دستوري بحكم دستور 1989، يجد التبريرات العلمية والأكاديمية من بعض أفراد النخبة المتعلمة، الذين تحولوا دون علم منهم إلى مدافعين مزيّفين عن الديموقراطيين المزيّفين [2].

---

[1] حسب السيد خالد نزار فإن السلطة استعملت بعض هذه المسيرات الاستعراضية التي قامت بها جبهة الإنقاذ، دون اعتبار لهيبة الدولة ولقوانين الجمهورية: مذكرات اللواء خالد نزار، الجزائر: (منشورات الخبر) دار الشهاب، 1999، ص158.

[2] -فالبعض يرى بأنه لا يجب رد تدخل العسكريين لتعطيل المسار الانتخابي إلى مؤامرة المجموعة العسكرية التي تحكم البلاد منذ الاستقلال فحسب، بل أن ذلك يعبر عن مخاوف من الإسلاميين، خاصة من طرف النساء اللواتي لا يتصورن أنفسهم حبيسات مجتمع مقدس، سيقيمه الأصوليون كما يقول سامي ناير:
Sami Nair, « Le peuple exclu », Temps modernes, N°580, 1995, p 38.

في تحوّل البعض الآخر إلى ما يشبه المستشارين الأمنيين، حيث نجد عدي الهواري يعتبر هذا التدخل: << من حيث الشكل أكثر من مجرد انقلاب، خطأ سياسيا أعطى للفيس مصداقية، فهذا التدخل في هذه المرحلة من الديموقراطية يعرقل، ويُضعف الديموقراطيين سياسيا في معارضتهم للإنقاذ [1] >>.

ومن هنا كان لابد على الجيش - حسب عدي الهواري- أن ينتظر اللحظة التي سيخطئ فيها الإنقاذ، الذي يعتمد في خطابه على الإيمان، ويثبت عجزه في تسيير الدولة، ثم ينقض عليه << فاختيار اللحظة الحاسمة كان ينطوي على قيمة استراتيجية كبيرة [2]>>.

كان الإنقاذ كما يقول نفس الكاتب الهواري: << سيقدم، ولا محالة، ألف سبب للقوات المسلحة للتدخل، من أجل حماية الدستور والدفاع عن الديموقراطية، وسيتوّج ذلك بموافقة العدد الكبير من منتخبي الفيس ذاتهم [3]>>.

وبغض النظر عن موجة التبريرات التي كشفت عن الحس الديموقراطي لدى بعض النخب المثقفة الجزائرية وحتى الأجنبية، ولدى الأحزاب الجزائرية فإن انقلاب جانفي 1992 وضع حدا لديموقراطية قيد التكوين، بحجة أن جبهة الإنقاذ سوف لن تحترم الدستور.

ولكن يستحسن القول، مع عبد القادر يفصح، أن هذه التجربة "قد منحت فرصة تاريخية للجيش: سواء لتأكيد حياده العسكري، أو ليلعب دور الحكم، ويكون ضامنا لاحترام المؤسسات الجديدة [4]"

ولكنه اختار أن يلعب دوره التقليدي وهو تضييق خناق المشاركة السياسية، التي تمنحها الديموقراطية الفعلية، التي كانت ستفرض نوعا من الشفافية، لم تكن دولة الأقلية العسكرية المدنية –كما يعلق يفصح- لتقبلها طالما قد يضر ذلك بمصالحها [5].

وعلى أية حال، كان النجاح الكاسح للإنقاذ، الذي لم تتبلور بعد رؤيته الاقتصادية والسياسية والتشريعية، بالشكل الذي يمكن معه طمأنة الأوساط الدولية والمحلية، يشكل في حد تهديدا كبيرا "**محتملا**" للديموقراطية والمجتمع.

---

[1]-Addi Lahaouari, « Le sabre et la pitié Algérie : le dérapage » Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI
[2]-Ibidem.
[3]-Ibidem.
[4]-A. Yefsah, « L'armée sans hidjâb », op. Cit, p172.
[5] -Ibidem.

ويكمن الخطر الذي حمله الفيس، برأينا، في التركيبة الفكرية للحزب الذي ضمّ أكثر التيارات الإيديولوجية تطرفا في الحركة الإسلامية من ضمنها التيار السلفي الذي يطرح تصورات مسطحة، ويريد حمل كل أفراد الشعب على اعتناقها بمنطق القوة، وليس بقوة المنطق، بل هو يكفِّر المنطق ومن ينطق بذلك!

فقد تمخض عن هذا التيار السلفي، وعن غيره من التيارات المشابهة له، جماعات وتيارات أكثر تطرفا مثل التيار "**الجهادي السلفي**" الذي تهيكل في أفغانستان، والذي استطاع أن ينصهر من دون صعوبة في أيديولوجية محلية تبلورت قليلا، واستوت من خلال توجيهات "**بويعلي**"، وأصبحت فيما بعد المصدر الأساس لنصوص وإعلانات الجماعة المسلحة.

وإلى جانب ذلك ظهرت تيارات أخرى مثل "**القطبية**" نسبةً لسيد قطب رحمه الله، وجماعة "**التكفير**"، وأخير جماعة "**الجزأرة**" التي انجرت إلى العنف واندمجت مع الجماعة المسلحة، بالرغم من تركيبة هذه الجماعة التي تضم في صفوفه نخبة متعلمة ونخبة التكنوقراطية [1]، ولكنها، في آخر الأمر، شربت كأس الموت على يد هذه الجماعات السطحية الرديئة، التي وثقت فيها.

وحمادى القول، كانت تشكيلة هذا الحزب وثقافته تعبّر في مجملها عما أطلق عليه "برينو إيتيان" (Bruno Etienne) " **الإسلام الراديكالي**"، والذي ينطوي على بنية أيديولوجية تعطي سندا للصراع الراهن وتعبئ الجماهير، والذي يتضمن قراءة جديدة لتاريخ الشرق والغرب.

وهو على العكس من النظريات التنموية الغربية التي تنظر إلى التخلف بوصفة ظاهرة "**طبيعية**" ترجع إلى مجرد "**تأخر**" في بعض المجتمعات المحيطية، فهو يحمِّل النظام الاقتصادي العالمي والسيطرة الغربية نتائج ما وصلت إليه هذه البلدان، كما يرد ذلك إلى تقليد هذه المجتمعات، ويقترح حلا لكل أمراض العصرنة والتحديث بالرجوع إلى جذور الإسلام السياسي [2].

استطاعت بعض قيادات وعناصر جبهة الإنقاذ قبل انفجار العنف أن توظف الغضب الشعبي لصالحها [3]، وهو غضب موجود ومبرر، وتستثمر الفهم المسطّح والهائج للدِّين، بالشكل الذي يُغذي ثقافة الحشد (La culture de la foule) غير المتزنة.

---

[1] Gilles Kepel, Jihad, expansion et déclin de l'islamisme, Paris, Editions Gallimard, 2000, p258.

[2] -Bruno Etienne, L'islamisme radical, Paris, Editions Hachette, 1987, pp21-22.

[3]– وبغض النظر عمن يحمل الفكر الإسلامي، فإن الإسلام في حدّ ذاته - كما يرى هانس وهارولد، بحكم تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين سيكون أكثر " جاذبية،" فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة أنظر: هانس وهارالد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص64.

حملت جبهة الإنقاذ الإسلامية للشعب الجزائري – كما يقول أمين المهدي-: « هوية منقرضة [1] تعيش في غير زمانها لأنها معادية للعقل وللحرية وللحضارة، ذلك لأنها حصاد الاستبداد والفساد والفرنكوفونية، فهي ليست اتجاها إلى المستقبل بقدر ما هي تسوية لحسابات الماضي، فرد فعل الظلم لن يكون إلا الظلم ليس سواه [2]».

لا يعني هذا الطرح الذي ذهبنا إليه أننا نبرر التدخل العسكري ونوافق الذين استبدلوا تهديدا محتملا بتهديد آخر، كشف العقد السابق عن ضراوته وخطورته.

فنحن نشاطر أمين معلوف الذي عبّر عن ظاهرة العنف في أوساط الحركة الإسلامية الجزائرية برؤية ثاقبة، بنوع من الخيال الذكي حينما قال: « يمكنك أن تقرأ عشرات المجلدات الضخمة عن التاريخ الإسلامي منذ بدايته، فلا يمكن أن تفهم ما يجري في الجزائر، ولكن اقرأ ثلاثين صفحة عن الاستعمار، وتصفية الاستعمار، وستفهم بشكل أفضل [3] ».

ثانيا -التعددية الصورية والبحث عن الخلاص الاقتصادي (92-95):

دفعت هذه الأجواء المضطربة التي ميزت حالة الحصار، والتي تفاقمت بعد اغتيال رئيس الدولة السيد محمد بوضياف، بالسلطة "**الفعلية**" في الجزائر، والممثلة في **النخبة العسكرية**، يُضاف إليها **النخبة الكومبرادورية** (التي أطلق عليها المرحوم بوضياف المافيا المالية- السياسية) بالإضافة إلى **النخبة التكنوقراطية** إلى الاستغناء عن خدمات حكومة الغزالي، وإحلال حكومة السيد بلعيد عبد السلام مكانة حكومته في 08 جويلية 1992.

1- الأقلية العسكرية- السياسية ورهانات اقتصاد الحرب:

كان تعيين السيد علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة، والسيد بلعيد عبد السلام على رأس الحكومة البديل الجديد أمام النخبة العسكرية والسياسية هو الحل المقترح لتهيئة الفضاء السياسي وترميم جدار الشرعية من آثار التصدع.

---

[1] – العيب في طرح " الفيس" لمفهوم الهوية لا يرجع إلى التأكيد على العنصر الديني، الذي نعتز به، ولكن إلى إقصائه "الفعلي" للعناصر الأخرى للهوية الجزائرية، ومحاولته فرض ثقافة أحادية و"مطلقة"، حتى داخل حضن الدين ذاته.

[2] – أمين المهدي، الجزائر بين العسكريين والأصوليين، دراسة في أزمة الهوية والديموقراطية، القاهرة، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع،1992، ص46.

[3]-Amin Maalouf, Les Identités meurtrières, Paris, Ed Grasset, 1998, p90.

وقد شكّل هذان السيّدان، بالإضافة لوزير الدفاع السيد خالد نزار، كما يقول العربي طلحة: << ثلاثي قـــوي، لم يكن من حقه ارتكاب الأخطاء، بل كان عليه أن ينجح في ثلاث رهانات: تهذيب الحياة السـياسـية، بعث الاقتصاد، وتصفية الإرهاب الإسلامي الراديكالي [1]>>.

ولكن يُلاحظ أن بلعيد عبد السلام تسلّم رئاسة الحكومة في سياق يتعارض وتوجهاته الإيديولوجية، وفي ظروف متأزمة هبط فيها حجم استخدام قدرات الإنتاج-حسب تلمساني- إلى 50% في القطاع العمومي، و30% في القطاع الخاص.

كانت فيه الآلة الاقتصادية شبه مشلولة بسبب النقص الفادح في مخزون المواد الأولية، والمواد شبه المصنعة التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية [2].

وكانت خدمات الديون تمتص ثلاثة أرباع المداخيل الخارجية، التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار، ووصل التضخم إلى 30% في السنة، وقدّرت البطالة رسميا بـــ 25% من مجموع القوة النشيطة، واجتاحت الندرة أغلبية المواد الاستهلاكية والاجتماعية [3].

وعلى المستوى الأمني دخل الإرهاب مرحلة التخريب مستهدفا المؤسسات والقطاعات الإستراتيجية لشل الدولة وإجبارها على الاستجابة لمطالبه الانتحارية.

ومن المفيد أن نوضح أن علماء الاجتماع السياسي يميزون بين ثلاثة أنواع من أشكال العنف من حيث أساليب ممارسته وهي: **الإرهاب**، و**حرب العصابات**، وأخيرا **الانقلاب**.

ويرى علماء السـياسـة أن الإرهاب [4] ينطوي على مظاهر متعددة فهو يتضـمن الاغتيال، والخطف، وأعمال التفجير، وهو يهدف إلى بث الفوضى الاجتماعية والارتباك النفسي لدى أفراد المجتمع.

وإذا كان الإرهاب في عمومه يتوخى العقول فإن **التخريب** يهاجم، بشـكل مباشـر الوسـائل الملموسـة للحكومة والسلطة.

---

[1]– Larbi Talha, «Economie de guerre en Algérie» Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.

[2] -Rachid Tlemçani, op, cit, p60.

[3]-Larbi Talha, Article déjà cité.

[4] - تمت أول عملية إرهابية في سنة 1896 في القسطنطينية عندما استولى كومندس اشتراكي من الأرمن على البنك العثماني، بهدف جلب انتباه الغرب إلى وضعية الأرمن في الإمبراطورية العثمانية. أنظر:

Gérard Challiand, Stratégies de la guérilla, Anthropologie historique de la longue marche à nos jours, Paris, Editions Mazarine, 1979, p50.

ويمكن أن يطال ممتلكات الأشخاص العزل الذين لا علاقة لهم واضحة مع أطراف النزاع، على نحو ما يحدث في الجزائر.

وقد استخدمت الكثير من الحركات الثورية هذا الأسلوب في المراحل الأولى من النشاط الثوري، غير أن الاقتصار على هذا الأسلوب يعبّر عن ضعف الحركة الثورية.

ففي الملايو مثلا لجأ الشيوعيون إلى العنف الواسع بعدما إتضح لهم بأنهم غير قادرين على كسب حرب العصابات، وكان من نتائج أعمال العنف التي قاموا بها زيادة عزلة مؤيديهم المحتملين، كما أنها دفعت الحكومة إلى التصميم على تصفية العصيان [1].

فمن الواضح أن الاعتماد المفرط على التخريب يعكس استحالة تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القائمون به، كما هو الشأن في الجزائر، حيث تكشف عمليات تصعيد التخريب والإجرام عن اليأس الذي سقطت فيه الجماعات المتمردة.

ومن جهة أخرى، فإن التخريب لم يغيّر من رهانات القوة، وكل ما في الأمر أنه أضاف أعباء جديدة لحكومة عبد السلام، وكذا الحكومات القادمة وعجل برحيلها، وجعل الجزائر منطقة ذات مخاطر عالية لا تستهوي المستثمرين خارج نطاق الاستثمار في المحروقات في "**محميات**" الدولة.

حصر عبد السلام المعضلة في جانبها المالي، واعتبر أن صلب المشكلة هو المديونية، لأنها تحرم الاقتصاد الوطني من تحقيق شروط الإقلاع.

فهي تحرمه من التمويل اللازم لتموين القطاعات الصناعية والزراعية بالمواد الأولية والسلع، التي هي في أمس الحاجة إليها لكي تشتغل.

واعتبر إعادة الجدولة تتنافى والاستقلال والسيادة الوطنية، لأن ذلك سيُوقع البلاد تحت استبداد صندوق النقد الدولي، علاوة على أن ذلك يمر عبر نادي باريس، مما يعني حسب التصور الجزائري بأن لباريس ضلعا في ذلك.

بسبب هذا الموقف استطاع بلعيد عبد السلام أن يحصل على دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين [2].

---

[1] -توماس. هـ. جرين: مرجع سابق، ص 123-124.

[2] -Belkaid Akram, « du socialisme spécifique au libéralisme spécifique, introuvable modèle pour l'économie algérienne ». Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.

بعد تحديد الموقف والتعرف على المشكلة، رسم عبد السلام مهمته ولخصها في ضرورة تجاوز هذه الحلقة المفرغة من خلال توجيه المداخيل لسداد الديون للخروج مستقبلا في غضون ثلاثة أشهر من الضائقة المالية.

فكما صرح في جريدة "جزائر الأحداث" المكتوبة باللغة الفرنسية في 10-93/02/16 " فإن ما بعد النفط يتم أيضا بالنفط" «l`après pétrole, c'est encore le pétrole» [1].

وبناء على ذلك، تبنى السيد عبد السلام مفهوما جديدا للسياسة الاقتصادية أطلق عليه "**اقتصاد الحرب**"، وهو الاقتصاد الذي ينطوي على إجراءات خاصة ومهام محددة، بمقتضياتهما يتم تخفيف الواردات وتأجيل الاستثمار [2].

وأصبح التسيير مركزيا، وأعادت الحكومة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتمت مراجعة سياسة الإصلاحات بشكل مضاد للتيار العالمي من دون بدائل معقولة.

غير أنّ تلك الخطوات شكّلت سببا كافيا لتأليب الرأي العام ضد هذه الحكومة، التي لم تكتف بإعلان الحرب ضد السلم، بل راحت تقضي على الشروط المناسبة للإقلاع الاقتصادي، وعلى الرأسمال الوطني الخاص [3]، بدل أن توظف هذا الأخير للتخفيف عبء الأزمة، بل راحت تكيل له الضربات، بوحي من أيديولوجية عقيمة.

2- الإقصاء السياسي والانفتاح الاقتصادي:

دقّت فترة حكم السيد بلعيد عبد السلام المسمار الأخير في نعش الاشتراكية الجزائرية، حيث كانت تجربته أهم برهان عن محدودية الخيارات الأخرى المخالفة لسياسة الإصلاحات في ظل الأوضاع العالمية والمحلية الراهنة.

وبرحيل حكومة اقتصاد الحرب حلّت محلها حكومة رضا مالك (11أوت 1993) الذي يعد أحد أبرز أقطاب النخبة المثقفة السياسية الجزائرية، التي تتوفر على رصيد ثوري وفكري كبير، والتي كان لها مُساهمة بارزة (إلى جانب محمد حربي ومصطفى الأشرف) في صياغة الأطر المرجعية للتجربة الاشتراكية الجزائرية السابقة.

---

[1]-Ahmed Dahmani, op. Cit, p173.
[2]- Rachid Tlemçani, op. Cit, p60.
[3] -استطاع إقطاعيو السياسة والمال الذين تضرروا من العودة إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتهميش القطاع الخاص إنهاء الحرب الاقتصادية ضدهم، فرغم أنهم يشكلون أقلية- كما يعلق تلمساني لأنهم لهم نفوذ قوي..Ibid. p61

غير أن هذه الشخصية استدعيت في هذه المرحلة الحاسمة، لتشتغل وفق منطلق فكري مغاير لقناعاتها، إن صدقت، حتى تعيد تفعيل سيرورة الإصلاحات، بعد توقفها وتراجعها في الفترة السابقة، وتوفر الأجواء لتحقيق "**الإقلاع الاقتصادي**".

كان التحدي الجديد الذي واجه هذه الحكومة -بالإضافة إلى التحدي التقليدي الذي واجه أي مخطط جزائري منذ الثمانينات والذي نقصد به المديونية الخارجية- يتمثل في عنصر: الوقت..

وذلك لأن مدة بقاء هذه الحكومة محكوم بالعهدة الرئاسية "**الجماعية**" أي المجلس الأعلى للدولة، والتي تنتهي في ديسمبر 1993. وبالكاد استطاعت أن تمدد في عمرها وتمكث إلى غاية مارس 1994، وهو التاريخ الذي تسلم فيه مقداد سيفي رئاسة الحكومة [1].

غير أن هذه الفترة التي تسلم فيها السيد رضا مالك الحكومة شهدت اشتداد الأزمة الأمنية ووصولها إلى ذروة الهمجية. بعد أن صعّدت الجماعات الإسلامية من عمليات التخريب، وملاحقة واغتيال المثقفين [2].

وبالمقابل أصبحت الأجهزة غير الإيديولوجية للسلطة تفضل الحل الأمني بالرغم من الحوارات المارطونية التي كانت تجريها الرئاسة المنبثقة عن الندوة الوطنية من حين لآخر [3].

ندّدت منظمة العفو الدولية أكثر من مرة (مثلما ما هو الأمر في 2 مارس 1993) بعمليات التعذيب التي تمارسها سلطات الأمن وعمليات التوقيف العشوائي للمشتبه فيهم [4].

أصبحت المجموعات المسلحة وقوات الأمن تتبنى نفس الأسلوب الذي يمكن تلخيصه في الصيغة التالية: << **ضرب أي مشتبه به، عسى أن تصيب الضربة الخصم الحقيقي في مرة من المرات. !!** >>.

استمر انقسام الطبقة السياسية، فيما يخص تحليل الوضع وأسلوب معالجته، بين داعٍ للمصالحة والحوار بين أطراف النزاع مثل جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال والنهضة والحركة من أجل الديموقراطية، وبين جناحٍ مهيمن داخل السلطة محبِّذ للحل الأمني لاستئصال شأفة الإرهاب، ورفض أي حديث عن الحوار.

---

[1]-Ahmed Dahmani, op, cit, p177

[2] -بدأت موجة الاغتيالات ضد المثقفين في 11 مارس 1993.

[3]-انعقدت الندوة الوطنية في 25-26 جانفي 1993.

[4]-لمزيد من التوسع حول النضال من أجل حقوق الإنسان منذ فترة 1980 أنظر:
Jocelyne Cesari, « Algérie : Contexte et acteurs du combat pour les droits de l'homme » Monde arabes, Maghreb Machrek, N°142, (oct.- déc. 1993)

والأهم من ذلك، أن هذا التيار قد اقتنع، بفضل مهارات بعض المضللين من أنصاف المثقفين أنّ الإصلاح مع قليل من الإرهاب قد لا يضرّ أو يعرقل مسار التصحيح!

وجد هذا التيار دعما قويا من طرف وسائل الإعلام الحكومية والمفرنسة، ومن طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هذا الأخير الذي أصبح طرفا قويا في المعادلة السياسية الجزائرية على حساب دوره النقابي في زمن التسريح والطرد التعسفي للعمال.

وبدل تجفيف ينابيع الإرهاب « عمل البيروقراطيون منذ بوضياف على معالجة الأزمة الجزائرية من خلال استراتيجية مزدوجة تقوم على القمع والإصلاح الاقتصادي [1]».

والغريب أن بعض أجنحة السلطة وجدت بعض التأييد في خيارها هذا المتناقض، فمن جهة وجدت تأييدا قويا في الجزء المتعلق بالجانب الأمني من طرف أغلب المنظمات مثل الاتحاد العام العمال والمنظمات النسوية والفلاحية والشبابية، التي كانت عونا لهذا الجناح الداعي إلى مواصلة الحرب الأمنية، والتي استخدمت في مرات عديدة أسلوب المسيرات لإفشال أي دعوة إلى الحوار، خاصة عندما يصدر ذلك عن الرئاسة ولو لم يكن جادا.

ومن جهة أخرى وجدت تأييدا فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي من طرف أرباب القطاع الخاص وبعض الأحزاب مثل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية.

غير أن الجماعة المالية- السياسية التي كان لها نفوذ قوي داخل أجهزة السلطة، استطاعت أن تدعم موقعها الجيد في ظل هذه الأزمة [2].

بل أنها وجدت دعما قويا لمصالحها –التي تتناقض مع المصلحة الوطنية- من خلال أسلوب الإقصاء الذي اعتمدته السلطة آنذاك في تعاملها مع الأحزاب الجزائرية الفاعلة ومع أغلبية السكان المتطلعين إلى الحل السلمي.

وقد استفادت من المناخ المتوتر الذي أضعف المؤسسات العمومية، وفسح لها المجال لوحدها.

---

[1] – -William Quandt, op. Cit, p88.

[2] - كانت مصالح هذه النخبة تتناقض والمصلحة الوطنية، فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي كان 50 % من الحظيرة الصناعية الجزائرية يتطلب تجديدا مما يمثل عبئا كبيرا على الدولة الجزائرية، ويعد سببا لتأخر الاقتصاد وتدهور الإنتاج في المؤسسات، كان ذلك فرصة لهذه الجماعة لكسب أموال طائلة من وراء المضاربات والصفقات التي تجنيها من وراء ذلك.

وعلى المستوى الاقتصادي لم يصبح حجم الدين الذي تجاوز 26 مليار دولار من أسرار الدولة الجزائرية التي كانت تفتخر بأسلوبها الكتوم. فبحلول عام 1994 أصبح لزاما عليها أن تدفع 8 مليار دولار، في حين كانت التقديرات المتفائلة تقدر حجم مداخيل تلك السنة ب 10.5مليار دولار.

إذن كانت الأزمة في ذروتها، بل تعقد أكثر من قبل إذا علمنا بأن الجزائر خلال أربع سنوات 32 مليار دولار من أن تفك أسرها وتخفف حِمل الدين الذي أثقل كاهلها [1].

رأت الحكومة آنذاك أن الخصخصة، وإنشاء "**الهولندج**" «Holdings» يمكن أن يقدما حلا لهذه الوضعية الصعبة. وهو الرأي الذي كان يلقى معارضة قوية من طرف اتحاد العمال حليف السلطة في معركتها الأمنية.

ولكن بعد أكثر من ثلاث أشهر من عمر هذه الحكومة قضته من دون برنامج واضح، تقرر في الأخير تجاوز مخاوف بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة السابق وفسخ قراراته التي تضمنت قيودا على التجارة الخارجية والاستثمار أو تحويل الأرباح إلى الخارج.

كما تقرر البحث عن حل يوازن بين اللبيرالية والجانب الاجتماعي، أي البحث عن **"ليبرالية خاصة"** حسب تعليق البعض [2].

وعندما رأى رضا مالك أن الجزائر لا يمكنها تسديد ديونها، أعلن بأنه لا مفر من إعادة الجدولة، وبالفعل استطاع بفضل علاقاته الممتازة مع الأوساط الأجنبية أنْ يجد ردا إيجابيا.

وبفضل ذلك تحصلت الجزائر على مساعدات هامة خلال سنة 1994 في الوقت الذي بدأت فيه التفاوض مع صندوق النقد الدولي لإمضاء اتفاق "**ستاند باي**" Stand-by.

فكان أن أفضى ذلك إلى عقد أول اتفاق مالي ينطوي على تطبيق برنامج تحرير اقتصادي كلي كلاسيكي لمدة سنة، تبعه إعادة جدولة مع نادي باريس للديون الجزائرية العمومية والخاصة، حصلت الجزائر بمقتضاه على منحة تقدر بـ 6 مليارات دولار منها مليار واحد من طرف الصندوق الدولي.

وما يمكن أن نستشفه من استفادة الجزائر من التسهيلات المالية والقروض على الرغم من الجمود الاقتصادي، وعلى الرغم من اعتبار الجزائر منطقة ذات مخاطر عالية مما لم يشجع المستثمرين الأجانب على

[1]-Belkaid Akram, Article déjà cité.
[2]- Idem

الاستثمار بالرغم من الضمانات الكبيرة التي تحصلوا عليها في وقت رضا مالك.. قلت مما نستشفه من ذلك هو غلبة البعد السياسي لهذه القروض والتسهيلات

فقد كان الهدف منها هو << دعم نظام كان يمثل في أعين شركاء الجزائر الغربيين عامل استقرار في بلد يشهد تطورات يومية لا يمكن حصرها. فتتمثل أهمية المساعدات في درء احتمال ظهور نظام إسلامي في الجزائر قد يؤدي إلى نزوح واسع للمهاجرين نحو البلدان الأوروبية. ولذلك رافق هذه الزيادة في المساعدات تضييق على عمليات الحصول على التأشيرة، وتصريح الإقامة [1] >>.

وقد وجدت السلطة الجزائرية -التي تبنت استراتيجية مزدوجة في ذلك الوقت دعما لسلوكها، فعرفت كيف تستغل مخاوف الغربيين لجلب الدعم المادي والمعنوي لسياستها.

غير أن التصعيد الأمني دفعها مرة أخرى لفتح ملف الحوار من أجل لترميم جدار الشرعية الآيل للسقوط. لكن هذا الانفتاح الرسمي "المحسوب" نحو التيار الإسلامي لم يرض رضا مالك، فقدّم استقالته في 11 أفريل 1994 معلنا تخوفاته من هذا المسعى، وداعيا بالمقابل إلى تشديد الحرب ضد الجماعات المسلحة الإسلامية [2].

3- النخبة التكنوقراطية وتعديل سياسة التعديل الهيكلي:

قبل أيام من تعيين السيد مقداد سيفي على رأس الحكومة (1994/04/11) أعلن رئيس الدولة في 27 مارس عن إرادته في مواصلة حوار جدي دون إقصاء ودون ضغوط، وتعهد بأن الجيش يلتزم باحترام قرارات القيادة السياسية، وبضمان نجاح الحوار [3].

وتبعا لذلك انطلقت مرة أخرى سلسلة من الحوارات مع التشكيلات الحزبية. لكن الهدف الأساسي من هذا الحوار كان من أجل إجراء استشارة -غير ملزمة للسلطة- مع الأحزاب من أجل تكوين مجلس انتقاليCNT، يكون بمثابة برلمان من حيث الشكل، يتوفر على سلطة صورية من الناحية الواقعية.

فبدل تأسيس شرعية النظام السياسي على أسس مشروعة تقرها روح القوانين ووفق منطق الشرعية التي تستند على الخيار الديموقراطي الحر، فبدل ذلك استمر النظام السياسي الجزائري في سياسة الهروب

[1]-Caroline Ardouin, « Economie algérienne : quelles perspectives ? » Monde arabe : Maghreb, Machrek n°149, (Juil.sept.1995) p18.
[2] -Chronologies, Monde arabe : Maghreb, Machrek, n°145(Juill. Sept, 1994)
[3]-Chronologies, Monde arabe : Maghreb, Machrek, n° 144 (Avr. Juin, 1994)

إلى الأمام غير عابئ بالأخطار الناجمة عن الابتعاد عن الشـرعية والآثار السـلبية الناجمة عن عدم الالتزام بالمشروعية.

وكانت النخبة العسـكرية والبيروقراطية على اقتناع تام بنجاعة أسـلوبها الاسـتئصـالي وبقدرتها على تحقيق إقلاع اقتصـادي في الظروف الأمنية الحرجة. بل أنها كانت تعتقد بأنه من الممكن اسـتئصـال الإرهاب والقضاء على التخلف معا.

بل أنها من خلال سياسة الإصلاح تقضي على الجذور الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب، وتقضي من خلال الحرب الأمنية التي على"**بقايا**" الإرهاب ذاته.

في الوقت الذي كانت فيه النخبة الحاكمة تتحرك وتتصـرف وفق هذا المنطق كانت أجهزتها الدعائية تُجاهر بالدعوة إلى السلم والحوار حتى أنه خلال الجزء الأعظم من سنة 1994 و1995 كان الموضوع المسيطر على وسائل الإعلام والمتداول في كواليس الأحزاب وفي الشارع يدور حول موضوع الاتفاق المرتقب بين السلطة وجبهة الإنقاذ لوضـع نهاية للأزمة الجزائرية [1] أو حسـب تعبير الشـارع الجزائري آنذاك **"إطفاء الجمرة بين الجزائريين"**.

ففي هذه الفترة وجدت أغلبية الشـعب الجزائري نفسـها رهينة بين قوتين متصـارعتين، وكانت الأغلبية ترفض << أن تنحاز إلى جهة ما، بالرغم من كل المحاولات لجرها إلى الكفاح ضـد الإرهاب وبالرغم من الدعوة التي أطلقها زعيم "الأرسيدي" سعيد سعدي في مارس 1994 لحمل السلاح [2] >>.

والأكثر من ذلك راحت الفئات العريضة من الشعب الجزائري تعبّر عن رفضها للانحياز لأي جهة بطرق عديدة لا تخلو من النكتة والسخرية [3].

وقد اتسعت الهوة داخل القوى التي تشكل المشهد السياسي الجزائري، وتمخضت عن تصاعد الخلاف بين تيارين اثنين فيما يخص أسلوب معالجة السلطة للأزمة الجزائرية:

---

[1] -W. Quandt, op. Cit, p93.
[2] -José Garçon, « Un peuple en otage », L'état du Maghreb, (1981-1997) La découverte, CEDEROM-SNI.
[3]– ومن النكت الطريفة في هذا الصدد، ما يذكره الناس عن المسلّح الذي دخل المسجد وقتل كل من أعلن ولاءه سواء للرئيس زروال أو لزعيم الفيس عباسي مدني، وحتى أنه قتل الإمام الذي أعلن ولاءه للإله!!

بين تيار "**الحوار**" الذي يضم أكبر الأحزاب الجزائرية (جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال والنهضة [1]، والذي يؤكد دوما على ضرورة إجراء حوار حقيقي وشفاف ودون إقصاء.

وتيار آخر سمي بالتيار **الاستئصالي** في الأدبيات الجزائرية (مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية والأحزاب الماركسية الأرثوذكسية، والمنظمات الجماهيرية مثل اتحاد العمال والحركات النسوية..) يرفض باستمرار فكرة الحوار مع قادة الإنقاذ، ويرى في تطبيع "الفيس" خطرا على الديموقراطية، ويرى أن الحل الأمني وحده هو الكفيل لوحده بتحقيق تطلعات الشعب الجزائري نحو الديموقراطية والنظام الجمهوري.

ولكن، وبسبب عدم جدية السلطة في إجراء حوار موضوعي يُفضي إلى حل عادل للمأساة الجزائرية، ويؤدي إلى العودة إلى الحياة السياسية العادية بعيدا عن المناورات السياسية، التي يهدف من ورائها النظام السياسي إثبات حتمية الحل الأمني أو إطالة الفترة الانتقالية.. اضطرت بعض الأحزاب الجزائرية أمام هذا الوضع إلى البحث عن أساليب وبدائل أخرى للتأكيد على ضرورة الحل السياسي، بعد أن استبد بها اليأس من إقناع القوة الحاكمة على العدول عن ممارساتها القمعية.

وفي هذا السياق أعلن الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية في 02 نوفمبر 1994 عن "تحبيذه" لتدخل المجموعة الدولية في الأزمة الجزائرية<<من أجل تقديم ضمانات دولية لحماية الشعب والديموقراطية الجزائرية [2] >>.

أما جبهة التحرير الوطني فدعت في 29 أكتوبر 1994 من خلال مكتبها السياسي إلى" التوقيف النهائي **لسياسة المواجهة والاستئصال** التي تقودها السلطات ضد الحركة الإسلامية وطالبت **بإلغاء كل القوانين الاستثنائية** [3]"

ولكن بدل أخذ مطالب الأحزاب مأخذ الجد قامت السلطة باستدعاء ستة أحزاب في نفس التاريخ لإجراء حوار وتشاور، تبيّن فيما بعد بأن الهدف منه هو إعلان فشل الحوار مع قادة الإنقاذ، واتهام قادته بتشجيع الإرهاب.

---

[1] – -لم نذكر الأحزاب التي لم تتخذ قرارا واضحا، والتي كانت مواقفها ظرفية غير واضحة، ولا تعكس نضجا أو استقلالية في القرار، مثل حركة حماس وحزب التجديد الجزائري.

[2]-Chronologies, Monde arabe : Maghreb, Machrek, n° 147(Janv. Mars) 1995.

[3]-Idem

وفي 31 من نفس الشهر أعلنت السلطة الحاكمة عن إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995، مع تأكيد رئيس الدولة اليامين زروال على العمل من أجل اقتلاع الإرهاب والعنف [1].

إذن، كان الهدف من هذا التحرك هو الاستمرار في تطبيق أجندة القوة الحاكمة لكسب الوقت لإنجاح مسار الإصلاحات ليس إلا، وحسب التصور السلطوي القاصر.

وكردٍ على هذا التماطل توجّهت بعض الأحزاب والجمعيات والشخصيات نحو روما (21و1994/22 - ثم في بداية جانفي95) إلى مقر المجموعة الكاثوليكية "**بسانت ايجيديو**"

مما عبّر للمراقبين عن قمة الانشقاق بين توجهات وممارسات السلطة والأحزاب الكبيرة. وقد ضم اجتماع سانت إيجيديو 16 شخصية سياسية ودينية جزائرية ذات توجهات أيديولوجية وآراء سياسية متباينة.

ولكن ذلك لم يمنعها من وضع أرضية عمل لم تنل قبول السلطة، بالرغم من أنها تضمنت أهم مطالبها. وقد يكون سبب هذا الرفض حساسية النخب الجزائرية من الطرف الخارجي، حتى ولو كان ذلك لا ينطوي عن أي شكل للتدخل، وقد يكون السبب غير ذلك.

ولكن مهما كان السبب فمن المؤكد، كما يرى وليام كاند، أنّ << نظام زروال قد فقد فرصة كبيرة لتوجيه الدعم الشعبي نحو المصالحة، والتسوية السياسية للأزمة [2]>>، وتسبب مرة أخرى في تعميق الشرخ بين مختلف الأطراف السياسية الجزائرية.

وبغض النظر عن هشاشة شرعية النظام فقد تعاملت الأطراف الدولية مع النظام الجزائري بنوع من المرونة بسبب أوضاعها الخاصة من جهة، وبسبب تطبيقها الصارم لشروط صندوق النقد الدولي [3].

هذا بالرغم من الأجواء المتوترة، التي ربما سمحت لها، في ظل أحوال الطوارئ الرادعة، بتجنب أيِّ شكل من أشكال التعبير عن التذمر الشعبي.

وبمقتضى هذه المُعاملة الخاصة للجزائر من قِبل الأطراف الدولية طرح برنامج تعديل هيكلي "**خصوصي**"، يأخذ بعين الاعتبار الوضعية غير المستقرة وغير الآمنة للجزائر [4].

---

[1] -Idem

[2] -W. Quandt, op, cit, p186.

[3] –-فبعد يومين من رسالة النية التي وجهتها السلطة الجزائرية إلى الصندوق الدولي خفضت قيمة الدينار بنسبة 40.17% أي في 8 أفريل 1994 وفي 26 من نفس الشهر والسنة رفع سعر السكر والبن بنسبة 50% Chroniques, M&M, n° 145:

[4]-A. Dahmani, op. Cit, p184.

ويتضـــمن تســـهيلات هامة أخرى –بعد الاتفاق الثاني مع صـــندوق النقد الدولي-مثل إرجاء مســـألة الخصخصة إلى غاية 1996 بالإضافة إلى التسهيلات المالية الموسعة (أفريل 1995-مارس 1998) [1].

ولكن مقابل تلك التسـهيلات وجدت النخبة التكنوقراطية نفسـها منسـاقة في تيار العولمة برعاية البنك الدولي وصـندوق النقد الدولي من بابها الواسـع، فقد تبنت حكومة سـيفي في سـبتمبر 1994 مرسـوما خاصـا بإقامة المناطق الحرة بمنطقة بلارة بجيجل.

وطرحت المؤسـسـات الدولية هذه الصـيغة -التي تسـتند إلى التصـورات الكلاسـيكية حول التخصـص الدولي- باعتبارها ضـرورة اقتصـادية في عصـر العولمة الاقتصـادية، هذا بالرغم من مخاطر هذا النموذج الذي يسـتند على المنطقة الحرة للتصـدير La zone franche d'exportation (ZDF) والذي يحمل عواقب وخيمة بالنسبة للعمل المأجور وبالنسبة للصناعات المحلية، وبالنسبة لموارد الميزانية العامة [2].

ومن الآثار السـلبية لهذا الاندماج القسـري في تيار العولمة زيادة ظاهرة الفسـاد والرشـوة ونهب وتحويل الأموال العامة إلى خارج البلاد [3] وقد ســاعدت جملة من العوامل على ذلك مثل الفائض المالي الناتج عن الجدولة (80% من عوائد المحروقات أي فيما بين 6-7 مليار دولار) وتحسـن العائد الوطني من العملة الصـعبة بفضل زيادة أسعار النفط.

مما أفضــى إلى الحد من التأثير الإيجابي لإعادة الجدولة وإغراق البلاد في ديون وخدمات ديون جديدة. وعدم توجيه هذه الأموال إلى المسار الطبيعي والذي هو الاستثمار.

وهكذا ففي الوقت الـذي كانت فيـه النخبـة العســكريـة تزيـد من أمـد الأزمـة، كانـت النخـب الأخرى المنضــوية تحت لوائها تُحكم تبعية البلاد المالية للخارج وتزيد في ثروتها الخاصــة، وبالتالي تزيد في نزيف العملة الصعبة، الذي يشكل أهم عامل من عوامل تحطيم الاقتصاد الجزائري إلى جانب التهرب الضريبي [4].

وخلاصـة للقول فإن غياب المراقبة العامة، في ظل التوجه الشـمولي للسـلطة لا يمكن أن يسـاعد بتاتا على الخروج من دائرة اقتصاد الريع الذي يتلازم وممارسات الفساد، ولا يمكن أن يحقق انفتاحا حقيقيا نحو

---

[1] - Idem.

[2]-Tlemçani, op. Cit, p80. & see A. Dahmani, op. Cit, p214

[3] – -ففي دراسة قامت بها " Nord Sud Export" عن الدولة الجزائرية قدرت حجم الأموال التي تبخرت فيما بين 1994 -1995 بواحد مليار دولار تقريبا، لتمويل الحرب الداخلية وبسبب الفساد. Caroline Ardouin, op. Cit, p18

[4] – -جاء في تقرير لمؤسسة مالية دولية بأنه فيما بين 1986 و1988 حول ما قيمته 9.7مليار دولار سريا إلى الخارج، وقد وصل حجم الأموال المحولة في نهاية 1990 ما قيمته 16.3 مليار دولار، أي ما يقارب 60% من حجم الديون الجزائرية الخارجية خلال هذه السنة: M. Benachenhou. Dette extérieure, corruption, op, cit, p83. & A. Dahmani, op, cit, p190.

السوق العالمي بالشكل الذي يسمح للجزائر بتحسين موقعها الاقتصادي ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية في ظل تحديات العولمة.

ثالثا-البناء الصوري للمؤسسات السياسية وآفاق اقتصاد السوق (1996-1998):

ظلّ النظام السياسي الجزائري في ظلِّ أزمة الأمن والشرعية يحاول البحث باستمرار عن البدائل المتاحة لرأب الصدع الناجم عن هذا الوضع، وهو حينما كان يفعل ذلك فإنه كان يتصرف وفق خطتين متلازمتين، وهما:

- الدعوة إلى الحوار والتبشير به.
- ثم تبليغ مضمون رسالة السلطة بعد جمع الأحزاب قصد التشاور حول الوضع أو لإيهامهم بنيّة السلطة في إشراكهم في صياغة وبلورة سياستها المتعلقة بالحوار أو ما يتعلق بأوضاع الجزائر.

ويمكن التأكد من ذلك، ومن دون عناء، عند تتبع كرونولوجية الأحداث الجزائرية في تلك الفترة.

1- بناء واستكمال الصرح المؤسساتي والقانوني:

تحدّدت إستراتيجية نظام زروال في إقامة انتخابات رئاسية في نوفمبر1995 في ظل الأوضاع المتأزمة، قصد إيجاد قدرٍ من الشرعية، يسمح بإضفاء طابع من الثقة والاحترام للنخبة الحاكمة، ويساعدها بالتالي على كسب الدعم الدولي.

وبالطبع تم التمهيد لإعلان هذه الانتخابات من خلال ماراطون الحوار والتشاور الذي كان يُعنى في ظاهره بالمسألة الأمنية ولكنه كان حدّد سلفا برنامجا آخر يتعلق برأب صدع الشرعية.

كانت الانتخابات "**التعددية**"، التي أصبحت الأولى من نوعها في الجزائر بمثابة المُسكِّن الذي يمكن أن يخفف من انهيار القواعد الاجتماعية للسلطة الجزائرية، ويمدها بشرعية صورية، بعد أن تأكد للسلطة التلازم الأكيد بين أزمة الاقتصاد وأزمة الشرعية.

وبما أن الأقلية الحاكمة والمتحكمة في المقدرات الجزائرية كانت تدرك حجم المخاطرة بالرجوع للمسار الانتخابي فقد فضلت بناء ثم استكمال الصرح المؤسساتي والقانوني بالشكل الذي يفضي في نهاية الأمر إلى التحكم في المسار السياسي للدولة الجزائرية.

كانت تسعى لتحقيق هذا الهدف وفق الأسلوب الذي يتماشى وطبيعتها التحكمية، ويساعد على تدعيم موقعها الاقتصادي والاجتماعي ويُحسّن موقعها السياسي، وقد رأت أن تحقيق هذه الأهداف بنجاعة يجب أن يتم"من خلال العمل من القمة إلى القاعدة [1]"

[1]-Quandt, op. Cit, p99.

ولذلك لم تحدث انتخابات 16 نوفمبر الرئاسية تغييرا معتبرا في بنية النظام السياسي، فكل ما في الأمر أنها << أعطت للعسكريين غداة الاقتراع شرعية، لم تكن محل تنديد حتى من قبل الأحزاب المعارضة مثل جبهة الإنقاذ [1] >>. ومنحتهم شرعية قانونية إلى جانب شرعية القوة.

فلأول مرة في تاريخ الجزائر السياسي- كما سلف القول- يتحصل العسكريون من خلال الانتخابات على شرعية تمكنهم من قيادة وتسيير المجتمع بعد أن كان ذلك يتم فيما مضى من خلال أصحاب "**الياقات البيضاء**" من المدنيين.

والواقع لا يمكن اعتبار هذا الانتصار [*] الذي كان محل ريبة، والذي تحصل على دعم المنتخبين بأنه قد كسب دعمهم لمسعاه السياسي، وذلك لأن المنتخبين، كما يرى البعض، كانوا ينتظرون من الرئيس المنتخب أن يعمل على استقرار الدولة وإنهاء العنف [2]، ولكنّه خيّب الآمال.

فبالموازاة مع أسلوب الاستئصال الذي تبنته السلطة بدأت الرئاسة تجتهد وتعمل من أجل << إعادة صياغة المشهد السياسي ضمن عملية انتقال ذات طابع سلطوي، تستند إلى واجهة تعددية، خاضعة ومسيرة كليا من طرف النخبة العسكرية. [3] >>.

ولكن لوحظ بأن أهم الأهداف الحقيقية لما يمكن اعتباره قولبة للحياة السياسية كان هو << إعادة هيكلة المشهد السياسي على حساب أحزاب " العقد الاجتماعي [4] >>.

وتبعا لنفس المخطط الرامي إلى إعادة بناء جدار الشرعية للنظام السياسي الجزائري، و" **تحقيق القطيعة مع النظام السياسي السابق**" أوكل السيد زروال بعد ستة أسابيع من انتخابه (1995/12/31) إلى مدير ديوانه السيد أحمد أويحي مهمة تكوين حكومة جديدة، يكون من أبرز مهامها تحضير الانتخابات التشريعية، إلى جانب الاستمرار في تطبيق سياسة الإصلاحات.

ولكن قبل ذلك، كان سيناريو السلطة يتضمن إجراء إصلاحات دستورية ضرورية لتحقيق جملة من الأهداف تتناغم والمنحى الجديد لعملية بناء المؤسسات.

---

[1] -Ali Habib, « Officialisation de la gestion militaire », L'état du monde, (1981-1997) La découverte. CEDTOM-SNI.

[*] - كانت النتائج 61.01 % لصالح السيد زروال مقابل 25.58 % للسيد محفوظ نحناح و9.60 % للسيد سعدي السعيد و3.81 % للسيد بوكروح.

[2] -Jacques Fontaine, Algérie « les résultats de l'élection présidentielle » Monde arabe, Maghreb Machrek, n°151(Janv. Mars, 1996

[3]-Ali Habib, in : CD-ROM. Déjà Cité.

[4]-Salima Ghezali, « Fausse éclaircie en Algérie » Le monde diplomatique, février 1996, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.

وتم تمرير هذين المشروعين، وعلى غرار المشاريع السابقة بنفس التكتيك، أي: ماراطون التشاور والحوار لبحث المسائل الأمنية وإيهام الرأي العام بعزم السلطة على تحقيق نوع من الانفراج السياسي، ثم في الأخير يتم طرح المشروع لتتقاذفه وسائل الإعلام وتعطيه الحجم المطلوب [1].

كان الهدف من الاستفتاء على الدستور هو تجنب تكرار تجربة 1991، وأُجريت عدة تعديلات لتحقيق هذا الغرض، كان من أهمها ما تعلق بقانون الأحزاب، الذي رفض استعمال الدين لأغراض حزبية، وكذا الأخذ بالاقتراع النسبي وتغيير التقسيم الإداري للمناطق الانتخابية.

ومن التجديدات التي جاء بها مشروع دستور 96 الذي تم الاستفتاء عليه إنشاء غرفة برلمانية ثانية سميت بمجلس الأمة، وهي تتشكل من ثلثين من الأعضاء الذين يتم تَصعيدُهم من خلال قوائم الفائزين في الانتخابات المحلية، والثلث الآخر يعين من طرف الرئيس، وهو الثلث الذي يستحوذ –في الغالب- على رئاسة اللجان، والذي من خلاله يتم تطويع المجلس ليكون أداة لإقرار أو رفض القوانين وفق إيحاءات وتوجهات السلطة.

ومن النتائج التي أسفرت عنها هذه التعديلات تقليص عدد الأحزاب التي كان عددها يربو على 60 حزب [*]، وتشكيل حزب جديد ليكون بديلا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي استنفذ أغراضه، وأصبح في ظل التوجيه السياسي لعبد الحميد مهري ومولود حمروش من ألد الأحزاب المعارضة لأسلوب النخبة الحاكمة في معالجة ملفات السياسة والأمن والاقتصاد.

حقّق هذا الحزب الوليد نتائج مذهلة في كل الانتخابات الذي دخل فيها، ليكشف بجلاء عن حجم وطبيعة الدعم الذي تلقاه من السلطة الحاكمة، وعن الهدف الحقيقي لإنشاء هذا الحزب في ظل مسار البناء والاستكمال للمؤسسات.!!

وفي النهاية كشفت الأساليب التي تم فيها تمرير وإقرار المؤسسات عن استمرار نفس الممارسات، التي كشفت عن طبيعة علاقات القوة داخل جهاز الدولة الجزائرية، التي ما انفكت تشهد تجاذبا بين قلة متحكمة تتكون أساسا من النخبة العسكرية والبيروقراطية والتكنوقراطية، وأكثرية من أفراد الشعب الجزائري من

---

[1]– في 4أفريل1996 قام رئيس الحكومة بتحديد عدد من المعايير للمشاركة في الحوار الوطني:
التنديد بالعنف واحترام الدستور، وبعدها استقبلت الرئاسة للأحزاب و"الشخصيات الوطنية" على دفعات (15/6/ أفريل). وأعلن السيد زروال في5 ماي بأنه سيجري انتخابات تشريعية قبل نهاية 1997، ثم تعقبها انتخابات بلدية بعد الندوة الوطنية، وسيتم مراجعة قوانين الأحزاب. وهكذا ففي 11 ماي كشف عن مشروع الإصلاح الدستوري.
لتتبع هذا التكتيك وهذه العملية المحكمة أنظر: Chroniques, M&M, n° 152.

* - تمت مراجعة قانون الأحزاب لأهداف كثيرة منها: تقليص عددها بعد أن أدت الكثرة العددية دورها في تمييع المشهد السياسي وإضعاف المعارضة الحقيقية، وكذا تسييس المجتمع المدني بالشكل الذي يجعله سندا للسلطة في ظل أوضاع فقدان الثقة.

الطبقات المعدمة [1] وشباب الحواضر البطّال وفئات الطبقات الوسطى التي تحس أكثر من غيرها بالاغتراب والتهميش.

وقد وجدت هذه الأكثرية أحيانا من يعبر عن تطلعاتها في شخص بعض الأحزاب على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها.

2- البيروقراطية الجزائرية وآفاق اقتصاد السوق:

إن دراسة وتتبع التطورات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي الجزائرية يكشف عن نمط خاص للاقتصاد السياسي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

نمط تداخلت فيها الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية، وتعددت فيها التأثيرات المحلية والعالمية بشكل معقد، وتباينت فيه الأساليب والممارسات والسياسات والمصالح بشكل مثير.

دفع المجتمع الجزائري خلال السنوات التي تلت اتفاق ستاند باي Stand-by الثمن غاليا على كافة المستويات بسبب التسيير الخاطئ للمسألة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

فعلى **المستوى الأمني** فوّت النظام أكثر من فرصة لتجفيف ينابيع العنف، والدفع بالعملية السلمية نحو التسوية العادلة والنهائية. فالحس الأمني والدوجماتية المذهبية للنخب الحاكمة ولبعض النخب السياسية والمثقفة والبيروقراطية حال دون ابتكار أفضل الحلول، التي كان بإمكانها حقن الدماء التي دفعها أكثر من 100ألف ضحية حسب بعض التقديرات المتفائلة.

فبالعكس أستُعمل المطلب السلمي أكثر من مرة كمطية لتمرير الكثير من التعديلات والمشاريع، التي ولدت ميتة، لفقدانها للدعم الشعبي وللشرعية الحقيقية.

وعلى **المستوى السياسي** استمر الانقسام بين صفوف النخب الجزائرية، بشكل يعبر عن خطورة التفكك الاجتماعي والثقافي الذي شهده المجتمع، وهو التفكك الذي تم تصعيده سياسيا لتصبح أدق العناصر المكونة للهوية الجزائرية وللشخصية الوطنية والسيادة عرضة للتشويه والتزييف بدل التثمير والإثراء.

ومما ساهم في تعميق الأزمة الثقافية الجزائرية، لدرجة أن هذه الأزمة كانت حاضرة طوال التعامل مع ملفات ومستجدات الأزمة الجزائرية الشاملة.

من جهة أخرى كشفت التطورات، التي صاحبت الانفتاح الاقتصادي المشوب بالاستبداد الداخلي، والتي في خضمها تمّ التعامل مع الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية عن جمود كبير في هرم القوة السياسية.

---

[1]- فحسب رسالة لمحفوظ بنون لزروال فإن 7.59 مليون جزائري يعيشون في فقر مطلق، منهم 2.76مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان، و4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم. في : إسماعيل قيرة، "الفقراء بين التنظير والسياسة و الصراع"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد241، مارس 1999،ص45.

وهو الجمود الذي غيّب الكثير من الحلول التي طرحت من قبل المعارضة قصد تجاوز الأزمة، مما اضطرها مرة أخرى إلى التوجه إلى الخارج (مدريد في 12-04/13/ 1997) أسابيع فقط قبل الانتخابات التشريعية للتأكيد مرة أخرى على ضرورة الأخذ بالحل السياسي.

وعلى **المستوى الاقتصادي** كان التحسن الحاصل في الدخل الوطني، والنمو الاقتصادي [1] حجة أخرى، لم تتوان السلطة في استخدامها لتبرير سياستها وتوجهها الأمني، جاء في تصريح وزير المالية الجزائري" عبد الكريم حرشاوي"لوكالة رويتر في 26 مارس 1997 في فترة أصبح الذبح والقتل ضمن افتتاحيات الصحف العالمية قوله:

" لقد خرجنا من عشر سنوات من الأزمة الاقتصادية الخانقة، ومنذ الآن وجدت الجزائر طريقها بفضل النمو الكبير الحاصل. وهذا يعدّ تحسنا خارقا للعادة في اقتصاد شهد تعديل هيكلي صعب، وبعد عشرية من الجمود المتخلق منذ 1986 بعد انهيار أسعار النفط، الذي حرمنا من نصف المداخيل الخارجية. [2]"

وعلى نفس المنوال اعتبر أحد خبراء صندوق النقد الدولي أن <<صرامة زروال التي بمقتضاها رفض أي تنازل للحركة الإسلامية قد أتت أكلها، فالإقلاع الاقتصادي قد ساهم في عزل هذه الحركات الإسلامية عن بقية المجتمع [3]>>.

ولكن من المؤكد أن هذا التحسن يُعزى إلى أسباب أخرى لا علاقة لها بكفاءة تسيير النخب التكنوقراطية -المنضوية تحت لواء النخبة العسكرية- لمنظومة الاقتصاد.

ومن أهم هذه الأسباب ارتفاع سعر البترول خلال 1996 / 1997 وكذا الفوائض الناتجة عن آثار الجدولة، فبإمضائها لاتفاق إعادة الهيكلة لفترة ثلاث سنوات في1995مع صندوق النقد الدولي استطاعت الجزائر أن تؤجل دفع13مليار دولار من الديون مما سمح بتخفيض خدمات الديون من 90% سنة 1993 إلى 35% سنة 1997[4].

غير أن هذا التحسن الناتج عن أسباب خارجية كان محكوما بعدم الاستقرار في ظل التبعية الخارجية لسوق خاضع تماما لتقلبات دورية غالبا ما تفتح المجال واسعا للمناورات الخارجية بقيادة البلدان الكبرى بإسناد من توابعها من بلدان الخليج وغيرها.

---

[1]- وصل نمو الدخل إلى 5 %في 1997 مقابل 4% في 1996 و3.8% في 1995، في الوقت الذي انخفض فيه التضخم إلى 9% مقابل 18% في 1996 و30% في 1995، هذا في الوقت الذي حدث فائض في الميزان التجاري سنة 1996بقيمة 4.2مليار دولار مقابل عجز بمقدار0.9 مليار دولار في 1995. أنظر:

ELLYAS AKRAMAKRAM, « Eclaircie économique pour le pouvoir algérien », Mai 1997, Le monde diplomatique, CEDROM-SNI.

[2]-Même, CD.

[3]-Le même.

[4]-Le même

هذا فضلا عن أن ثمار إعادة الجدولة انتهى أجلها في 1998 ليعود الأمر إلى سابق عهده، حيث تجاوزت خدمات الديون في نهاية 1998 حوالي 44%، أي أن الجزائر قد دفعت ما بين 4،5-5 مليار دولار في نهاية تلك السنة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن تدهور أسعار النفط في 1998 كشف عن مخاطر الاعتماد الكلي على المحروقات، كما كشف عن هشاشة التوازن المالي الناتج عن برنامج التعديل الهيكلي.

وبالفعل ترك أويحي "مهمته القذرة «(في ديسمبر 1998) كما وصفها بنفسه، في ظل التخوفات من إعادة جدولة ثالثة، وتارك وراءه أوضاعا خاصة اتسمت بزيادة وتيرة العنف، وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

وفي ظروف وصل فيها عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول سداسي من سنة 1998 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية حوالي ستة ملايين شخص أي ما يعادل 22% من سكان الجزائر [1]، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 28.86% في 1998 مقابل ما يقرب من 9% في سنة 1986[2].

ولكن العقد الأول من الألفية الثالثة حمل تحديات جديدة بعد تجاوز مشكلة الجدولة الثالثة والميديونية. وقد تمثلت هذه التحديات في مواجهة خصم عدو جديد للتنمية بأبعادها الاقتصادية والسياسية، وهذا العدو هو الفساد، الذي أصبح له عصيته وأدواته التي تحاول استنزاف الوفرة المالية من دون مقابل حقيقي.

وكتذكير بهذه المرحلة يمكن القول بأنها شهدت تصعيدا كبيرا في أشكال التعبير عن إخفاق السلطة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان من نتائجها اهتزاز شرعية النظام السياسي الجزائري بشكل غير مسبوق، خاصة بعد اتساع الفجوة بين النخب الحاكمة وبقية الطبقات الاجتماعية.

وإذا كانت هذه التحولات والتعبيرات الحادة في جزء هام منها تعود في جزء منها إلى المرحلة السابقة التي شهدت بعض الاخفاقات في المجالات الاجتماعية، في وقت اتسعت فيه قوائم الشرائح البيروقراطية، وانفصلت عن واقع طبقات المجتمع الأخرى المهمّشة. فإن المراحل الموالية قد وفرت الأجواء لاستفحال هذه التحولات، حتى أن الأمر وصل إلى اشتداد ظاهرة الرفض لطريقة إدارة السلطة الحاكمة لدفتي السياسة والاقتصاد.

- ومن جهة أخرى برهنت عملية الانتقال إلى النظام الجديد واستخلاف الرئيس السابق عن وجود شرخ كبير بين مختلف النخب أجهزة السلطة الحاكمة، كما عبرت عن هشاشة وتباين مختلف القوى والمجموعات غير العسكرية والتي بعد أن سحبت النخبة العسكرية بساط الحكم من تحت أقدامها راحت تبحث عن دور تلعبه من أجل التسلق في سلم السلطة بدل الدفاع عن مشروع دولة.

---

[1]- R. Tlemçani, op. Cit, p167.
[2] -Ibid. P148.

- وعلى الصعيد السياسي اتجه النظام السياسي نحو الشكل الرئاسي المغالي، وكان يبسط سيطرته من خلال المكتب السياسي، الذي كان يمثل مركز قيادة أركان النظام السياسي الجزائري. أما على صعيد السياسة الاقتصادية فقد استهلت السلطة هذه الحقبة التي غلب عليها الحسابات والصراعات بإجراء حملة مراجعة واسعة وتقييم شامل للسياسة الاقتصادية التي انتهجت في العهد السابق، أعقب ذلك انطلاق مسيرة الانفتاح، التي وضعت أرضيته الفكرية في المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني. وكان الهدف المعلن لهذا التوجه هو إدخال قدر من المرونة في الاقتصاد بفضل تنويع مصادر القرار العمومي، ولكن على الرغم من إجماع مختلف النخب السياسية على ضرورة إحداث مثل هذا التغييرات إلا أن هذا التوجه غلب عليه الحسابات السياسية مما أثر حتما على عملية الإصلاح، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العملية برمتها تعبيرا عن علاقات القوة بين الفاعلين في ميدان التنمية.

- غير أن حساسية الاقتصاد الجزائري للتغيرات في الأسواق الخارجية زادت من ضعف الأداء الاقتصادي، وكشفت بوضوح عن هشاشة السلطة الجزائرية التي كانت تستند إلى أسس واهية عرضة لتذبذبات في السوق الخارجية. وهكذا أدت هشاشة النظام الاقتصادي والسياسي إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين بقدر كبير لم تستطع أي حكومة من الحكومات المتعاقبة أن تضيّق منها، أو تعيد بناء صرح الثقة بين النظام السياسي والمواطنين. مما عقّد مهمة السلطة في بناء الشرعية وتنويع مصادرها. بالطبع انعكس هذا الوضع الجديد على الطبقات الدنيا على الخصوص التي تحملت العبء الكبير للأزمة، كما كانت هي المطالب الفريد بالتقشف.

- جاءت أحداث أكتوبر 1988 لتكشف اهتزاز صورة الدولة الراعية التي لم تستطع الصمود أمام هزة واحدة تسبب فيها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدهور سعر الدولار في الأسواق النقدية. والتي كشفت عن وجود فجوة واسعة بين واقع القاعدة الشعبية المهمّشة وواقع أفراد السلطة الحاكمة، بسبب نمط اشتغال النظام السياسي الجزائري القائم على الإقصاء المستمر للفئات والطبقات الشعبية العريضة. وبالإضافة إلى الأسباب الخارجية للأزمة تتحمل السلطة التي قامت بتسيير منظومة الإصلاحات جزءا هاما من الأسباب. بسبب أخطاء فادحة في تطبيق الإصلاحات، علاوة على عدم الانسجام في عرض البرنامج الاقتصادي الكلي. وبعثرة المؤسسات الجديدة عبر التراب الوطني بصورة أضافت أعباء ثقيلة لعملة التسيير، وزادت من صعوبة المراقبة، بسبب تجزئة عمليات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى استمرار المركزية.

- وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه السلطة تشرع في إعادة في تفكيك المؤسسات الوطنية كان فيه مثلث جيش – دولة –حزب يشهد تفككا كبيرا بعد تصاعد أشكال الرفض لهذه السلطة. ومن هنا كان لابد

للسلطة من إعادة ترتيب قواعد النظام السياسي، وترميم جدار الشرعية السياسية (انتخابات مختلفة، وتعديلات دستورية) بالشكل الذي يسمح لها بتجاوز الأزمة العامة المستحكمة التي عبرت عن وجود خلل كبير، يستوجب الإسراع بدفع التصحيحات الهيكلية الضرورية.

- غير أن استحكام الأزمة الاقتصادية في ظل التصعيد الأمني وتدهور الأوضاع الاجتماعية استدعى عدة تدخلات وتغيرات حكومية خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي في 1991 قصد تفعيل السياسة الاقتصادية، ووضع قاطرة الاقتصاد الوطني في المسار الذي يسمح له بالإقلاع. ولكن وبسبب انحصار القرار في أيدي نخب لا تتوفر على شرعية حقيقية، وكذا عدم الاحتكام إلى الإرادة الشعبية الواسعة، وعدم توسيع المشاركة الجماهيرية، من خلال التمثيل الحقيقي، في صناعة واتخاذ القرارات المصيرية باءت كل المحاولات التصحيحية في جدار الشرعية وفي منظومة اقتصاد بالفشل.

- ومن هنا يمكن القول إن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لسياسة الانفتاح الاقتصادي قد كشفت عن جمود هرم السلطة السياسية، كما كشفت عن محدودية هذه السياسة مهما صدقت نيتها وفي ظل التبعية الخارجية، فهي بحكم ذلك وفي ظل آليات العولمة عاجزة عن ابتكار أفضل الحلول التي من شأنها تجاوز التردي الاقتصادي والاجتماعي.

أما بعد:

اتضح لنا بعد تناول الأبعاد التاريخية لتشكل المجتمع الجزائري على بناء القوة السياسية، وتشكيلة السلطة السياسية التي تشكلت في خضم الحرب التحريرية، اتضح لنا كيف اقتضت الوضعية الموروثة عن الاستعمار اتخاذ الجزائرية بعد الاستقلال تدابير اقتصادية واجتماعية عاجلة؛ وهذا الذي دفع عند إصدار أول وثيقة بعد الاستقلال (برنامج طرابلس) إلى التشديد على ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتفويت فرصة الاستعمار في تكريس أشكال جديدة لتواجده الاقتصادي والسياسي. وهذا ما يفسر التأكيد على أهمية تدخّل الدولة لقيادة عملية التنمية.

وقد كان للنخب المثقفة آنذاك أن تعلب دورا محوريا من أجل بلورة المسائل الاجتماعية للجزائر التي يجب التصدي لها، بعد أن حسمت حرب التحرير المسألة الوطنية. هذا، ويجدر التسجيل بأن تطور بناء القوة السياسية في غمار الحرب التحريرية حدّد مستقبل مشروع التنمية في الجزائر؛ حيث حسمت الخيارات بناء على وزن القوى السياسية الفعلية التي اكتسبت هذه المكانة أثناء الحرب التحريرية؛ وهذا ما انتهت إليه أغب الدراسات التي اهتمت بمثل هذا الموضوع في بلدان العلم الثالث حيث أوضحت بأن << المجتمعات المستقلة حديثا التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل، والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة.[1]>>

اتضح أيضا من الكتاب غداة الاستقلال ظاهرة الانقسام والصراع الذي فرض نفسها عشية وغداة الاستقلال الوطني، بسبب هشاشة التلاحم الذي وحّد مختلف القوى السياسية والاجتماعية حينما انخرطت في العمل السياسي والمسلح من أجل الاستقلال، ويمكن أن نعزو هذه الانقسامات إلى التباين في المصالح والمنطلقات الأيديولوجية لمخالف القوى الثورية مما أدى إلى القضاء على التطلعات الوحدوية للجنة الثورية للوحدة والعمل التي كانت تطمح إلى صهر كل أفراد المجتمع الجزائري في بوتقة الحرب التحريرية من أجل بناء أمة واحدة.

ومن الأسباب الأخرى أيضا عدم الانسجام داخل جيش التحرير: بعد ساهمت ظروف الحرب في تفاقم النزعة الولائية؛ وظهور قوتين مسلحتين: إحداهما تقاتل بالداخل تحت إمرة قادة الولايات؛ وأخرى متمركزة بالخارج تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة للأركان. وكان من تداعيات التناقض في الرؤية والمصالح بين القوتين إلى تمركز كل واحدة منهما وراء واجهة سياسية معينة؛ مما انعكس على مستقبل العمل السياسي الجزائري مستقبلا، وأخضعه لحتمية "عسكرية" تتوفر على تصور خاص للحياة السياسية وللحكم وللتداول السياسي وللمشاركة السياسية.

---

[1] الصفوة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص117.

من ناحية أخرى أدت اتفاقية إيفيان إلى تعميق التباين بين أطراف النـــزاع، ونقصد بذلك قيادة أركان الجيش والحكومة الجزائرية المؤقتة. وقدمت فرصة سانحة عشية الاستقلال للنخبة العسكرية لإزاحة هذه الحكومة متهمة إياها بالتواطؤ مع الاستعمار الفرنسي.

وهكذا أدى سياق تشكل علاقات القوة طيلة مرحلة الصراع مع المستعمر، إلى التأثير على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وعلى وجهة المشروع الذي تبنته الدولة بعد الاستقلال، الذي ركز على أهمية لتصدي للمشكلات الناجمة عن وضعية التبعية والتفكك والتباين الاجتماعي والاقتصادي؛ من خلال تبني سياسات من شأنها أن تحقق انطلاقة اقتصادية متوازنة.

ولمواجهة بعض الضغوطات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية أقدمت الدولة على تبني سلسلة من الإجراءات (مثل التأميم..) لإضفاء سيطرتها على المقدرات الاقتصادية للبلاد، والتولي بنفسها وضع مختلف الترتيبات التي تسمح لها بالتكفل بالمسألة الاجتماعية والاقتصادية وبفك الارتباط بالخارج. وقد نجم عن ذلك إحكام سيطرتها وإضفاء الطابع البيروقراطي على التسيير الذاتي، غير أنها مع ذلك فوتت فرصة الالتحام الشعبي مع الدولة الجزائرية: لتحقيق انتصار آخر هذه المرة، وعلى صعيد آخر وهو الصعيد الاجتماعي.

هذا وقد كان النهج الاشتراكي للتنمية في تصور السلطة الحاكمة هو أفضل أسلوب لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها: زيادة قدرة الدولة المالكة لوسائل الإنتاج على التكفل بمطالب السكان؛ مما ساعد على تعظيم دور الدولة ودعم أسلوبها المركزي وتوجهها الشمولي.

غير أن نظام الذي سار على ذات النهج قد كرس التقاليد السلطوية التي ظهرت في سياق الحرب التحريرية؛ وبسبب الطريقة غير الشرعية التي أطيح بها بالنظام السياسي السابق اضطرت هذه القوى وبمساعدة من بعض النخب الأخرى إلى ابتكار أسس جديدة لإرساء الشرعية لإعادة الاعتبار للمؤسسات السياسية الفتية التي أزيلت وفتح المجال لإرساء قواعد جديدة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبهذا تبنت النخبة الحاكمة مشروعا تنمويا طموحا سمح لها (سياسيا) إلى حد ما بالتحكم في مجمل مقدرات المجتمع، كما سمح لها بالتغلغل في أدق تفاصيل الحياة الثقافية والفكرية للشعب الجزائري، وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى تعاظم دور الدولة وزيادة مركزيتها.

رافق انطلاق هذه العملية التغييرية اتخاذ الدولة لمجموعة من الإجراءات خاصة التأميم سمحت بتسخير الثروات المحلية لصالح المشروع التنموي؛ فضلا عن توفير الشروط المالية والمادية اللازمة لإحداث تغييرات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري بمقدورها أن ترسي دعائم مؤسساتية وقانونية واقتصادية جديدة تعطي معنا مغايرا للشرعية يتجاوز المدلول القانوني " الشكلي " ليكتسي طابعا اقتصاديا واقعيا.

ولكن يلاحظ بأن محاولات التوفيق بين المركزية في قيادة المجتمع والسياسية والاقتصاد وبين اللامركزية في الحقل الإداري لم تكن ناجحة، حيث أدت إلى ظهور تحالف جديد بين بيروقراطية تشكلت في قاعدة المجتمع، وتحت قيادة "نخب وسيطةIntermédiaires، ونخبة تكنوقراطية تربعت على القمة. وكان من نتائج هذا التحالف كسر حلقة التوفيق بين القمة والقاعدة، كما كان ذلك في الأمد البعيد سببا أساسيا لإجهاض مشروع التنمية.

كان من مهام إقامة مؤسسات سياسية تشرف على إنجاز مخططات ومشروع التنمية إضفاء الشرعية الشعبية والدستورية على نظام 19 جوان وتعبئة الجماهير الشعبية حول قيادته ذات " الشرعية الثورية". غير أن من تداعيات الاقتصاد الموجّه تلازم بين تعبئة مختلف المؤسسات والقوى الاجتماعية من أجل إنجاح المشروع التنموي وتكريس المشروعية، وتلازم بين السعي لتحقيق استقلالية اقتصادية والسعي لتدعيم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية للنظام القائم.

وقد أدى ذلك إلى إضفاء الطابع البيروقراطي على التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع؛ ولذلك وصفت بعض الكتابات هذا النمط من الحكم "بالنمط العسكري البيروقراطي". واعتبره البعض الآخر رأسمالية بيروقراطية تتشكل من البيروقراطيين والعسكريين القائمين على تسيير دفة الحكم والاقتصاد، ويعيدون بفضل ذلك إنتاج نفس النمط.

أما فيما يخص مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1979-1998) فقد كشفت عن أن النظام السياسي الجزائري الذي كان يتمحور حول رجل واحد، وهو الرئيس الهواري بومدين رحمه الله عرف شرخا كبيرا بين أفراد النخبة الحاكمة، فكان من تداعيات ذلك تعقد مسألة الاستخلاف، غير أن الأمر حسم في الآخر لصالح ذوي القبضة " المعدنية " على حساب ذوي "الياقات البيضاء" من النخب الأخرى غير العسكرية.

كما كشف هذا التباين والتناقض عن عدم وجود أرضية تحالف بين مختلف القوى السياسية التي وجدت نفسها بعد سحب بساط السلطة من تحت أقدامها مضطرة للبحث عن مواقع وأدوار تجعلها رديفا دائما للنخبة الفاعلة داخل جهاز الدولة بدل الدفاع عن مشروع دولة؛ مما يعني في آخر الأمر تغييب الانشغالات الاجتماعية الشعبية بفعل الحسابات السياسوية.

وعموما شهدت هذه الحقبة تفضيل النظام السياسي للشكل الرئاسي المغالي؛ بعد حسم كل الخلافات مع المناوئين للسلطة. أما على صعيد السياسة الاقتصادية فقد تبنت السلطة أطروحة مؤتمر حزب جبهة التحرير الداعي إلى ضرورة إجراء مراجعة واسعة للسياسة الاقتصادية التي انتهجت في العهد السابق؛ ومن هنا سجلت السنوات الأولى بداية انطلاق مسيرة الإصلاح.

وهكذا فبحلول فبراير من عام 1981 انطلقت سياسة إعادة سياسة إعادة الهيكلة العضوية التي أعقبتها سياسة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الوطنية.

وبالرغم من الأهداف الطموحة لسياسة التصحيح الهيكلي، التي حظيت بإجماع أغلبية النخبة السياسي (مثل إدخال قدر من المرونة في الاقتصاد/ وإعادة الاعتبار للقطاعات غير الصناعية وكذا للقطاع الخاص) إلا أن هذا التوجه غلبت عليه الحسابات السياسوية، مما جعل عملية الإصلاح برمتها مجرد تعبير عن علاقات القوة بين الفاعلين في ميدان التنمية، وهذا يفسر لنا أهم سبب من أسباب الإخفاق المستمر لسياسات الإصلاح.

ولذلك فمن أبرز العوامل التي كشفت عن حدود الإصلاحات والتنمية في ظل التبعية ما حدث في أعقاب انهيار أسعار النفط. حيث اتضح بأن هذه الإصلاحات لم تتجه في مسار الحد من تأثير العوامل الظرفية على الاقتصاد الوطن وبالتالي على النظام الاجتماعي وعلى مؤسسات الدولة الجزائرية ككل. ومن تداعيات ذلك أن فقد هذا النظام شرعيته بسرعة غير معهودة، وبصورة غير مسبوقة.

وهذا ما أكدته أحداث أكتوبر 1988 التي كشفت حقيقة مرتكزات النظام الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، وأنهت مرحلة الدولة "الراعية" القوية التي فشلت بحكم سياسة الإقصاء والتهميش في " تجسير الفجوة" بين واقع القاعدة الشعبية الواسعة وواقع الأقلية من نخب وأفراد السلطة الحاكمة.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تعثر سياسة الإصلاح عدم الانسجام في عرض البرنامج الاقتصادي الكلي، فبعثرة المؤسسات الاقتصادية عبر التراب الوطني جعلها تفقد القدرة على الأداء في ظل أعباء المديونية واستمرار تأثير التسيير المركزي خاصة فيما يتعلق باتخاذ أهم القرارات وصعوبة التمويل من البنوك، فضلا عن صعوبة عملية المراقبة بسبب تجزئة عمليات اتخاذ القرار في وقت لازالت فيه هذه المؤسسات خاضعة للمركزية في أهم قراراتها.

وهكذا نجم عن ذلك في نهاية الأمر تلازم التفكك على صعيد المؤسسات الوطنية وعلى صعيد بناء السلطة القائم على مثلث جيش – دولة –حزب. مما تطلب تدخلات سياسية لإعادة ترتيب قواعد النظام السياسي، وترميم جدار الشرعية السياسية (انتخابات مختلفة، وتعديلات دستورية) حتى يتسنى للسلطة الحاكمة تجنب التآكل من جهة، والدفع بعمليات الإصلاح والتصحيح الهيكلي من جهة أخرى.

هذا، وقد كشفت الفترة اللاحقة في تطور النظام السياسي الجزائري التي تمتد من 1989 إلى 1998 عن طبيعة وأبعاد التلازم بين السياسي والاقتصادي، وأثر ذلك على مجهودات الحكومات المتعاقبة عند سعيها لإنجاح مسعى الإصلاح الاقتصادي. وأصبح التركيز على الشخصيات السياسية وغيرها وكأنه مفتاح الحل السحري.

وهكذا، فمن أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطن، والتقليل بالتالي من الضغوطات المختلفة، تم تعيين المرحوم قاصدي مرباح مكان الإبراهيمي على رأس حكومة جديدة (03 نوفمبر1988) وكان الهدف من تعيينه أيضا ينسجم تأمين المسعى السياسي والاقتصادي للرئيس، ويجعله يتحكم في عصب الحياة السياسية في الجزائر؛ وإبعاد أي معارضة محتملة.

ولمزيد من الشفافية قامت السلطة بإجراءات هامة على طريق الانفتاح السياسي تمثلت في الاستفتاء على تعديل الدستور (03نوفمبر 1988) لتصبح الحكومة بموجب ذلك مسؤولة أمام البرلمان، مما يعني تحقيق الانسجام بين إجراءات التصحيح والانفتاح الاقتصادي وإجراءات تحرير المؤسسات سياسيا وقانونيا. ومما يسمح كذلك بإضفاء نوع من المرونة على نمط عمل السلطة التنفيذية.

هذا فضلا عن تبني إجراءات أخرى تطلبها السياق السياسي الجديد مثل التوجه نحو التعددية بعد استنفاذ الحزب لدوره، وبعد أن أصبح الواقع السياسي يتسم بالتعددية.

ومن الإجراءات الأخرى الهامة أيضا حصر مهمة الجيش (دستوريا) في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي العسكري؛ وكذلك التخلص نهائيا من المرجعية الاشتراكية في التصور والعمل كأساس للشرعية.

ثم جاء دور شخصية سياسية لأخرى، فبعد رحيل حكومة قاصدي مرباح نصبت حكومة السيد مولود حمروش (09 سبتمبر 1989) التي أعطت نفسا قويا لإجراءات الإصلاح قصد تجاوز مشكلتي التضخم واختلال ميزان المدفوعات باعتبارهما أهم أسباب ركود عجلة الاقتصاد الوطني حسب تصور هذه الحكومة.

وهكذا لخصت الحكومة برنامج الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال مقاربة النقدية monétariste. ووضعت مجموعة من الترتيبات والأهداف لإنجاح برنامجها: مثل وضع حد للبيروقراطية التي تعطل الاستثمار والإنتاج؛ والحد من التنظيم المركزي للاقتصاد؛ وإعطاء شخصية مستقلة للمؤسسة، وإلى غير ذلك من الإجراءات. غير أن هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات التي اصطدمت مع بعض المصالح المتعارضة مع سياسة الإصلاح، مما عجل برحيل هذه الحكومة.

وهكذا، جاءت شخصية أخرى ذات نكهة تكنوقراطية حسب الدعاية، وكان من أهم قرارات هذه النخبة التكنوقراطية برئاسة السيد أحمد غزالي (05 جويلية 1991) العودة إلى السياسة النفطية للتعجيل بالخروج من أزمة المديونية، وتجاوز معضلة نقص الموارد المالية، ومواجهة مشكلة عدم القدرة على الإيفاء بالمطالب الجماهيرية. ولأول مرة تطرح مسألة التعاون مع " الشريك" الأجنبي؛ ووصل إلى حد التطرف عندما

فكرت الحكومة بيع 25% من احتياطات حاسي مسعود مما يعني تحويل كمية ضخمة من العملة الصعبة، ومما يعني في آخر الأمر رهن مخزون أجيال المستقبل.

بهذا تتضح الأهداف الحقيقية للنخبة التكنوقراطية التي استهدفت التعجيل بتصفية أركان الاقتصاد الموجّه تحت شعار "الإصلاح وإعادة التوازن"، والتي ادعت الهروب من الدوغماتيكية الاشتراكية لتسقط في دوجماتيكية السوق؛ غير أن غياب الآثار السياسية والأمنية للأوضاع المتردية وضعت حواجز نفسية كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي هذا بالرغم من التسهيلات التي قدمت له.

ويجدر التذكير أن هذه الفترة شهدت تدخلا سافرا للعسكريين في الحياة السياسية، مما أضاف بعدا جديدا لمعضلة الشرعية والتنمية في الجزائر، لازالت آثارها تخيم على الواقع الاقتصادي والسياسي إلى غاية اليوم. أدى ذلك تضييق الخناق على المشاركة السياسية الواسعة حسب الزعم الديموقراطي.

وقد تدعمت هذه النزعة في خضم اشتداد الصراع بين المؤسسة العسكرية ممثلة في نخبها القائدة (وبقية النخب والأحزاب التي تحتمي وراءها) وبين قادة وقاعدة جبهة الإنقاذ الإسلامية، حتى أضحى هذا الصراع عند اشتداده وخفوته مفتاح فهم ما يجري في الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني الجزائري في ذلك الوقت.

وهكذا، تطلب الأمر في ظل الأزمة الاقتصادية والتصعيد الأمني وتدهور الأوضاع الاجتماعية تدخلات عديدة وتغييرات حكومية مستمرة بقصد تفعيل الأداء الاقتصادي وتحسين أدائه وتجاوز الركود الناجم عن معضلة المديونية بوجه خاص.

غير أن الطرح الاقتصادوي، وانحصار القرار في أيدي نخب لا تتوفر على شرعية حقيقية، ولا تميز بين المصلحة السياسية والمصلحة الوطنية جعل معظم هذه التدخلات الاستعجالية مجرد ترقيع للأوضاع.

ولذلك كشفت التطورات المصاحبة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، في ظل جمود هرم القوة السياسية، وفي ظل الفهم الاستئصالي (الذي كان يعتقد بأنه يمكن تحقيق إقلاع اقتصادي في الظروف الأمنية الحرجة) وفي ظل التبعية الخارجية عن محدودية هذا التوجه، وبالتالي عجزه عن ابتكار أفضل الحلول، التي من شأنها تجاوز التردي الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا فإن التوجه الشمولي للسلطة، ولو أجرت مئات الانتخابات الصورية، لا يساعد على الخروج من الحلقة المفرغة، ولا من دائرة اقتصاد الريع الذي يتلازم وممارسات الفساد؛ ولن يسمح بالتالي بتفادي

مخاطر الاندماج القسري في المنظومة الدولية للاقتصاد والسوق في ظل العولمة؛ لون يسمح بتحرير القدرات الذاتية للنهضة والتطوير والابتكار.

قائمة المراجع:

1.ابن خلدون، عبد الرحمان: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، القاهرة، مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطبع والنشر، 1966.

2.بهلول، محمد بلقاسم: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية، مطبوعات دحلب، الجزائر، 1993.

3.بهلول، حسن: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بدون تاريخ.

4.بن آشنهو عبد اللطيف: "تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي"، المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 91، أكتوبر 1986.

5.بن آشنهو، عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

6.بورقعة، سي لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990.

7.أجيرون، شارل: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، بيروت، باريس، منشورات عويدات، 1982.

8.الأزرق، مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.

9.أبو القاسم سعد اللّه: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 2، الطبعة الثانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.

10. أمين المهدي: الجزائر بين العسكريين والأصوليين، دراسة في أزمة الهوية والديموقراطية، القاهرة، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع،1992.

11. بعلبكي، أحمد: المسألة الزراعية في الجزائر، أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، بيروت: منشورات عويدات، 1985.

12. الخولي، لطفي : عن الثورة في الثورة و بالثورة، حوار مع بومدين، قسنطينة : من منشورات التجمع الجزائري البومدييني الإسلامي، د.ت.

13. بوتومور، توم: الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، 1978.

14. الجزائري، مسعود : حقيقة الجزائر، القاهرة، مطابع دار الكتاب العربي، ب ت.

15. جغلول، عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الحداثة، الجزائر: - جغلول، عبد القادر: مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ترجمة فضيلة الحكيم، بيروت، دار الحداثة، 1982.

16. المطبوعات الجامعية الجزائرية،1983.

17. جغلول، عبد القادر تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، بيروت: دار الحداثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18. الهرماسي، محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987

19. زوزو، عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

20. زمام، نور الدين: "الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية بالمجتمع الجزائري- دراسة بنائية تاريخية لآليات الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي 1830-1962 " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف أ.د سمير نعيم أحمد، جامعة عين شمس، 1989.

21. زمام، نور الدين: "نمط اشتغال النظام السياسي الجزائري، نحو مقاربة بائية تاريخية" كراسات الملتقى الوطني الأول " التحول الديموقراطي في الجزائر "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دار الهدى للنشر والتوزيع، مارس 2006.

22. حمروش، مولود: الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

23. -حويتي أحمد: "سياسة التصنيع في الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر، العدد7، 1993.

24. ماكسيمنكو فلاديمير، الأنتلجانسيا المغربية، المثقفون أفكار ونزعات، ترجمة عبد العزيز بوبا كير، الجزائر: دار النهضة، دار الحكمة، 1994.

25. ماركس، كارل وإنجلز، فريدريك: حول الهند والجزائر، تعريب شريف الدشولي، بيروت، دار ابن خلدون، 1980.

26. محمد، خير الدين: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج 1، الجزائر، مطبعة دحلب، 1985.

27. محمد، محمد علي، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني (القوة والدولة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت.
28. مذكرات اللواء خالد نزار، الجزائر: (منشورات الخبر) دار الشهاب، 1999.
29. فالنسي، لويسيت: المغرب العربي قبل سقوط الجزائر 1790-1830، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، 1980. - خلدون حسن النقيب: "بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد السابع (7) بعنوان: نحو علم اجتماع عربي، (فبراير/1986).
30. قيرة، إسماعيل، "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد241، مارس 1999.
31. رخيلة،عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-198، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
32. Ahdjoudj, Amrane : Algérie, état pouvoir et société (1962-1965). Alger, Ed pigraphe 1992.
33. Akkache, Abdelhamid : Capitaux étrangers et libérations économique algérienne, Paris, François Maspero, 1971.
34. Akram, Ellyas. Akram: « Eclaircie économique pour le pouvoir algérien », Mai 1997, Le monde diplomatique, CEDROM-SNI.
35. Amin, Samir : La nation arabe, nationalisme et luttes de classe, Paris, éditions de Minuit, 1976.
36. Amin, Samir : Le développement inégal, Paris, éditions de Minuit, 1973.
37. Ammour, Kader & Christian, L, & Moulin, Jean, J : La voie algérienne, Paris, Maspero, 1974.
38. - Ardouin, Caroline : « Economie algérienne : quelles perspectives ? » Monde arabe : Maghreb, Machrek n°149, (Juil.sept.1995).
39. Arkoun, Mohamed : « La pensée arabe », Paris, PUF, Coll. Que sais-je ? N° 915, 1975.
40. Bali, Hamid : Inflation et mal- développement en Algérie, Alger, OPU, 1993.
41. Belhassine. M. M : réflexions sur les conditions économiques de la Classe ouvrière en
42. Belkaid Akram : « du socialisme spécifique au libéralisme spécifique, introuvable modèle pour l'économie algérienne »، Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997)
43. Benachenhou, Mourad : « La banque et le financement de l'économie en Algérie », in Ouvrage collectif : « L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie, Alger, OPU, 1994.
44. Benachenhou, Mourad : Dette extérieure, corruption et responsabilité politique, Alger, éditions dahleb, 1998.
45. Benissad, H : La réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Alger, OPU.
46. Benbitour, Ahmed : L'algérie au troisième millénaire, défis et potentialités, Alger, Editions Marinoor, 1998.
47. Bennoune, M et Elkenz Ali : Le hasard et l'histoire, entretiens avec belaïd Abdeslam, Alger, ENAG, 1990.
48. Ben Saada, Mohamed Tahar : Le régime Politique algérien, De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle, Alger, ENAL, 1992.
49. Algérie » in : « travaux » colloque sur la classe ouvrière, Alger, N°3, Mai 1981.
50. Bettelheim, Charles : Calcul économique et formes de propriétés, Paris, Maspéro, 1970.
51. Bernard, Chantal : « Economie parallèle…petites activités marchandes…micro-entreprises : une solution d'avenir ?» in : L'état du Maghreb, sous directions de Camille et Yves Lacoste, Editions Le Fennec, 1991.
52. Boudersa, Maamar: La ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Alger, Editions Rahma, 1993.
53. Boudia, Abdelhamid Merad ; La formation algérienne précoloniale, essai d'analyse théorique, Alger, OPU, 1981.
54. Bouhouche, Ammar : ''The essence of political reforms in Algeria 1962-1992'', in: les Annales de l'université, Alger, n° 8, 1994.
55. Brahimi, Abdelhamid : L'économie algérienne, défis et enjeux, 2° éditions, Alger, éditions Dahleb, 1991.
56. Bruno, Etienne : Algérie, guerre et révolution, Paris, éditions du Seuil, 1977.
57. Bruno, Etienne : L'islamisme radical, Paris, Editions Hachette, 1987.
58. Cesari, Jocelyne : « Algérie : Contexte et acteurs du combat pour les droits de l'homme » Monde arabes, Maghreb Machrek, N°142, (oct.- déc. 1993).
59. Chronologies, Monde arabe : Maghreb, Machrek, n°145(Juill. Sept, 1994) -
60. Chronologies, Monde arabe : Maghreb, Machrek, n° 144 (Avr. Juin, 1994)
61. Chadli, Hamza : « Les privatisations quelques leçons », Revue NAQD, Alger, n° 7, 1994.
62. Challiand, Gérard : Stratégies de la guérilla, Anthropologie historique de la longue marche à nos jours, Paris, Editions Mazarine, 1979.
63. Charef, Abed : Dossier d'octobre, Alger, Ed Laphomic, 1989.
64. Chronologies, '' Monde arabe'' : Maghreb, Machrek n° 147(Janv. Mars) 1995.
65. Courrière Yves : L'heure des colonels, Paris, Ed, Fayard, 1970.
66. Cubertafond, Bernard, La république algérienne démocratique et populaire, Paris P.U.F. 1979.

67. Corm, Georges : « La réforme économique algérienne : une réforme mal aimée, in : Monde arabe, Maghreb Machrek », N°139 (janv. mars)
68. Dahmani, Ahmed : L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997, Alger, Casbah éditions.
69. Daoud, Zakya: « Dans l'étau de la dépendance financière », Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.
70. De Bernis, G : « industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régional Economie appliquée » tome X1X, juillet - décembre 1966.
71. Deheuvels, Luc Willy, « Islam officiel et islam de contestation au Maghreb, l'Algérie et la révolution iranienne », in : Renouvellement du monde arabe, sous la direction de Dominique Chevalier, Paris, Ed, Armand Colin, 1987.
72. Djeghloul, Abdelkader : « L'après Chadli a-t-il déjà commencé ?» Maghreb Machrek n°133.
73. Dersa : L'Algérie en débat, luttes et développement, Paris, CEDETIM, 1981.
74. De Villers, Gauthier : « L'état et les classes sociales en Algérie à l'époque du président Boumediene, réflexions, critiques, propositions », L'état et la Méditerranée, Peuples méditerranéens 27-28 avril-septembre, 1984.
75. -De Tocqueville Alexis : Œuvres, papiers et correspondances de Tocqueville, Paris, éditions Gallimard, 1962.
76. Djilali, Sari ; Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale (Nedroma, Mazouna, Kalaa) Alger, SNED, 1978.
77. Flory, Maurice, And et Mantran, Robert : Les régimes politiques des pays arabes, Paris, P.U.F, 1968.
78. Fontaine, Jacques, Algérie « les résultats de l'élection présidentielle » Monde arabe, Maghreb Machrek, n°151(Janv. Mars, 1996
79. Galant, Monique : « Le discours de Boumediene », in Peuples éditerranéens, n°26, (Janv. Mars1984).
80. Gallissot, René : Sur le féodalisme, In : CERM, Paris, éditions sociales, 1971
81. Garçon, José : « Bouleversement après 25 ans d'immobilisme », in : l'Etat du Maghreb, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, Paris, Editions Le Fennec, 1991.
82. Garçon, José : « Un peuple en otage », L'état du Maghreb, (1981-1997) La découverte, CEDEROM-SNI.
83. Ghezali, Salima « Fausse éclaircie en Algérie » Le monde diplomatique, février 1996, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.
84. Gautier, Yves, & Kermarec, Joël : Naissance et croissance de la république Algérienne
85. Gilles Kepel, Jihad, expansion et déclin de l'islamisme, Paris, Editions Gallimard, 2000.
86. Goumiri, Mourad : L'offre de monnaie en Algérie, Alger, Editions Enag, 1993.
87. Démocratique et populaire, Paris, ellipses, éd. Marketing, 1978.
88. Habib, Ali : « Officialisation de la gestion militaire », L'état du monde, (1981-1997) La découverte. CEDTOM-SNI.
89. Harbi, Mohamed : Le FLN, mirage et réalité, Des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, Alger, Editions Naqd / Enal, 1993.
90. Harbi, Mohamed : « L'expérience de 1962 à 1965, sa portée et ses limites », Temps Modernes, Vol. 432-433,1982.
91. Henni, Ahmed « Ajustement, économie parallèle, et contre- société » Revue NAQD, n° 7.
92. Henni, Ahmed : La colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, Alger, SNED, 1973.
93. Hermassi, Elbaki : Etat et société au Maghreb, Paris, Editions Anthropos, 1975.
94. Hutchful, Eboe: Les militaires en Afrique, Projet de recherche, Sénégal, CODESRIA, 1989.
95. Keegan, John : Algeria, in World armies, 2ed, London, Mac Millan publishers, 1983.
96. Lacheraf, Mostefa : L'Algérie, Nation et Société, 2°Editions, Alger, SNED, 1978.
97. Lahaouari, Addi : de l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale, Ed, ENAL, Alger, 1985.
98. Lahaouari, Addi : L'impasse du populisme, l'algérie collectivité politique et état en construction, Alger, E N L.
99. Lahaouari, Addi « Le sabre et la pitié Algérie : le dérapage » Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.
100. Lebdjaoui, M : Vérités sur la révolution algérienne, Paris, Ed Gallimard, 1970.in :
101. Leca, Jean : Etat et Société en Algérie, in : Enjeux internationaux, Travaux et recherches de L 'IFRI, Maghreb, Les années de transition, sous la direction de Bassma Kodmani, Paris, IFRI, 1990.
102. Leca, J & Vatin, Jean-Claude : l'Algérie Politique, institutions et régime, Paris, FNSP, CNRS, 1975.
103. Leveau, Rémy : « L'Algérie en état de siège » Monde arabe, Maghreb Machrek, (juillet-Septembre) N°133, 1991.
104. Maalouf Amin, Les Identités meurtrières, Paris, Ed Grasset, 1998.
105. Mallarde, Etienne : L'Algérie depuis, Paris, éd de La Table Ronde, 1975.
106. Martens, Jean, C : Le modèle algérien de développement : Bilan d'une décennie (1962-1972), Alger, SNED, 1973,

107. Martin, Michel-L: La militarisation des systèmes politiques africains, (1960-1972), Québec/Canada, Editions Naaman de Sherbrooke, 1976.
108. Noushi, André : Enquête sur le niveau de vie des populations constantinoises dès la conquête, 1919, Tunis, 1960.
109. Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque, dans les mutations économiques en Algérie, Alger, OPU, 1994.
110. Quandt, William, B: Société et pouvoir en Algérie, la décennie des ruptures, Alger, Editions Casbah, 1999.
111. Rahal, Yahia : Histoires de pouvoir, un général témoigne, Alger, Casbah éditions, 1997.
112. Remili, Abderrahmane : Parti et état en Algérie, in Annuaire de l'Afrique du nord, éditions CNRS, 1968.
113. Rouadjia, Ahmed : « du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS », Temps Modernes, vol 432-433, 1982.
114. Robin, m : « préface » de A. Yefsah, le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'état en Algérie, Paris, Ed Anthropos, 1982.
115. Sami Nair, Kouider : « Algérie 1954-1982, forces sociales et blocs au pouvoir », Temps modernes, (juillet-août).
116. Sami Nair, « Le peuple exclu », Temps modernes, N°580, 1995.
117. Talha, Larbi :« Economie de guerre en Algérie » Le monde diplomatique, (Janv1987à Sept 1997) CEDROM-SNI.
118. Tlemçani, Rachid : Etat, Bazar et Globalisation, L'aventure de l'infitah en Algérie, Alger, Les éditions El Hikma, 1999.
119. -Vandewalle, Dirk : « Rupture avec le socialisme : libéralisme et privatisation économiques en Algérie » Editions NAQD, Alger, (Revue d'études et de critiques sociale) n°7, 1994.
120. Verges, Meriem « Les jeunes, le stade, le Fis, vers une analyse de l'action protestataire », Maghreb Machrek, (Oct. Des) n°154, 1996.
121. Yefsah, Abdelkader : « Armée et politique depuis les événements d'octobre 88 : « l'armée sans hidjâb، Les temps modernes, n°580, (Jan-Fev 1995).
122. Yefsah, Abdelkader : la question du pouvoir en Algérie, Alger, Ed ENAP, 1990.
123. Zartman, William : « L'élite algérienne sous la présidence de Chadli Bendjedid » Maghreb, Machrek, n° 106(Octobre- décembre 1984).
124. Zemri, BenHeddi: « L'armée, L'Etat et le pouvoir politique » in l'Etat du Maghreb, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, Paris, Editions Le Fennec, 1991.

الفهرس

مقدمة الطبعة الثانية 03

مقدمة الطبعة الأولى 05

الفصل الأول- الأبعاد التاريخية لتشكيل المجتمع الجزائري 08

أولا- البناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي لجزائر ما قبل الاحتلال 09

1- البناء الاقتصادي والاجتماعي في الأرياف الجزائرية 10

2- أشكال الإنتاج الحرفي وشبكة التبادل التجاري والبناء الاجتماعي للمدن الجزائرية 16

3- القوى الاجتماعية الجزائرية قبل الغزو الاستعماري الفرنسي 18

4- دور التبادل التجاري وأثر انحطاطه على المجتمع الجزائري 20

ثانيا- ملامح الدولة الجزائرية قبل التغلغل الاستعماري 23

ثالثا- حول نمط الإنتاج في جزائر ما قبل التغلغل الاستعماري 27

الفصل الثاني- آثار الاختراق الاستعماري للمجتمع الجزائري (1830-1962) 35

أولا - آليات السيطرة العسكرية والقانونية (1830-1880) 38

ثانيا- تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية ونشأة اقتصاد الجوع 42

1- نشأة اقتصاد الجوع 43

2- نشأة الاقتصاد العصري 45

ثالثا- ظروف انطلاق الرأسمالية الاستيطانية الجزائرية 47

1- مرحلة إرساء النظام الاستيطاني (1880-1930) 47

2- تأزم النظام الاستيطاني بالجزائر (1930-1962) 48

الفصل الثالث-المجتمع الجزائري وبوادر بناء القوة السياسية (1954- 1962) 53

أولا- سيرورة بناء القوة السياسية بالمجتمع الجزائري 54

1- الأصول التاريخية لبناء القوة السياسية في المجتمع الجزائري 55
2 - شكل وطبيعة النخب والجماعات المختلفة 61
ثانيا- بناء الدولة وخريطة القوى السياسية غداة الاستقلال 63
1- تباين في المصالح والمنطلقات الأيديولوجية 64
2- عدم الانسجام في توجهات جيش التحرير 65
3- اتفاقية إيفيان وتعميق التباين بين أطراف النزاع 67
ثالثا– السلطة وعلاقات القوة غداة الاستقلال 68
1- مؤسسة الجيش 69
2- الحزب 72
3- النخبة المثقفة 73
الفصل الرابع- سيرورة بناء الدولة ورهانات الاقتصاد الجزائري (1962-1978) 76
أولا- موازين القوى وبوادر المشروع التنموي 77
1- السلطة الجزائرية وتحديات الاستعمار الجديد ومتطلبات الاستقلال 78
2 – المشروع الاشتراكي بين التسيير العفوي والإجراءات الفوقية 81
3 – الدولة والمسألة الاقتصادية والاجتماعية 84
ثانيا- الدولة وتأسيس النموذج التنموي الاجتماعي (1965-1978) 87
1- التدخل العسكري والشرعية التنموية 88
1.1- الانقلاب العسكري وبناء الشرعية 88
2.1- النخبة المثقفة ومرجعية النموذج التنموي 90
2- **المشروع التنموي بين مركزية السلطة ومتطلبات التسيير الاشتراكي للمؤسسات** 93
1.2- المركزية والبناء القاعدي للدولة 94

2.2- المخططات التنموية والتسيير المركزي للاقتصاد الجزائري 98
3.2- حدود التجربة التنموية 100
2.4- الانعكاسات السياسية والفكرية للتجربة التنموية 102
ثالثا– الاقتصاد الموجّه ورهانات القوى العسكرية والبيروقراطية 103
1- نمط السلطة وآليات اشتغالها 104
2- البحث عن استقلالية اقتصادية حقيقية وآليات تدعيم سلطة الدولة 111
1.2- سيطرة الدولة على القطاع المصرفي 111
2.2- إعادة تنظيم التبادل الخارجي 112
2.3- تأميم المناجم والصناعات القاعدية 113
الفصل الخامس - السلطة الشمولية والانفتاح الاقتصادي (1979- 1988) 116
أولا–الحسابات السياسية وتعديل المشروع التنموي (1979-1980) 117
ثانيا–السيطرة العسكرية وآفاق النموذج المتوازن (1980-1985) 123
1- السلطة الرئاسوية ومحاولات الهيمنة على المجتمع 124
2 – محتوى وأهداف الإصلاح الاقتصادي 127
ثالثا- الانسداد السياسي وتبعات الاندماج في السوق العالمي (1986-1988) 131
1- انعكاسات الأزمة النفطية على تشكيلة العصب السياسية 131
2- تفاقم الأوضاع الاجتماعية وأشكال التعامل مع الأزمة الاقتصادية 132
3- أحداث أكتوبر وأشكال الرفض العنيفة 135
الفصل السادس - المُعامل السياسي للإصلاحات الاقتصادية (1989-1998) 138
أولا–الإصلاح السياسي ومحاولات تسريع وتيرة الانفتاح (1989-1991) 139
1- إعادة ترتيب قواعد الحكم والسيطرة 139

2 – محاولة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية 142
3 – النخبة التكنوقراطية والعودة للسياسة النفطية 145
ثانيا- التعددية الصورية والبحث عن الخلاص الاقتصادي (92-95) 150
1- الأقلية العسكرية-السياسية ورهانات اقتصاد الحرب 150
2- الإقصاء السياسي والانفتاح الاقتصادي 153
3- النخبة التكنوقراطية وتعديل سياسة التعديل الهيكلي 157
ثالثا- البناء الصوري للمؤسسات السياسية وآفاق اقتصاد السوق الاقتصادي (96-1998) 162
1- بناء واستكمال الصرح المؤسساتي والقانوني 162
2- البيروقراطية الجزائرية وآفاق اقتصاد السوق 165
أما بعد: 170
قائمة المراجع: 177